منتدى الفكر العربي

سلسلة الحوارات العربية

الجامعات الخاصة
في البلدان العربية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي عقدها
منتدى الفكر العربي بالتعاون مع جامعة الأخوين
ومؤسسة فريدريك ايبرت
ايفران - الرباط ١١/٣٠ - ١٩٩٥/١٢/٢

تحرير
د. علي أومليل

أوراق العمل

د. أمين محمود
د. الطيب الشكيلي
د. سعيد سلمان
د. عبد الرحيم الشاهين
د. محمد محمود الجوهري

Arab Thought Forum/Arab Dialogue Series
Private Universities in the Arab Countries
Research and Discussion of a Seminar organized by the Arab Thought Forum
Al-Akhawien and Friedrich Ebert Foundation
held in Evran -al Rabat November 30 -December 2, 1995

A 97 - 02073

Friedrich-Ebert-Stiftung Bonn

الجامعات الخاصة
في البلدان العربية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٦/٣/٤٢٩)

رقم التصنيف : ٣٧٨,١٥٥
المؤلف ومن هو في حكمه : تحرير على أوملیل

عنوان المصنف : الجامعات الخاصة في البلدان العربية
الموضوع الرئيسي : ١- العلوم الاجتماعية
٢- التعليم العالي

رقم الإيداع : (١٩٩٦/٣/٤٢٩)
بيانات النشر : عمان: منتدى الفكر العربي

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الفهرس

الصحفة

تقديم بقلم الدكتور علي أوملیل ٧
- كلمة الأستاذ عبد الهادي بو طالب ٩
- كلمة جامعة الأخوين ١٣

الفصل الأول
التعليم العالي الخاص بالمغرب: حصيلة وآفاق
د. الطيب الشكيلي ١٥
المناقشات ٢٥

الفصل الثاني
التعليم العالي الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة: رؤية مستقبلية
د. عبد الرحيم شاهين ٣٣

الفصل الثالث
الجامعات الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة: تجارب، حقائق، أرقام
سعيد السلمان ٦٣
المناقشات ٦٩

الفصل الرابع
الجامعات الخاصة في الأردن: قراءة أولية
د. أمين عبد الله محمود ٨٣

الفصل الخامس
وضعية الجامعات الخاصة في جمهورية مصر العربية
د. محمد الجوهري ٩٥
المناقشات ١١١

الفصل السادس
(مائدة مستديرة)
رئيس الجلسة: د. ادريس خليل ١١٧

الملاحق ١٣٥
- **المشاركون** ١٣٧
- **برنامج العمل** ١٤١
- **مطبوعات المنتدى** ١٤٣

تقديم

حين وضع منتدى الفكر العربي ضمن برامجه طويلة المدى قضية التعليم العالي، وقضية التربية والتعليم في البلدان العربية بوجه عام، فلأن هذا الموضوع قضية مصيرية. وليس في نعتنا لهذه القضية بأنها مصيرية نوع من البلاغة. إن التنمية البشرية هي أساس التنمية الشاملة، وهي استثمار في الناس، ليس فقط ليصبحوا عناصر في الإنتاج، بل لإقامة مجتمع يتغير، في ارتباط بالتطورات الحاصلة على مستوى العالم. إن الدول التي شهدت في العقود الثلاثة الماضية معدلات نمو عالية ومنظمة، كان للإصلاح الشامل في نظام التربية والتعليم دوراً أساسياً في ذلك.

إن الجامعة ليست مجرد مكان لتكوين الأطر، بل مكان للبحث العلمي، ومركز لربط الصلة بين المجتمع المحلي والمعرفة المتقدمة في عالم اليوم، وهي أيضاً سلطة معنوية في المجتمع. وباختصار فهي معلمة حضارية.

إنه لا يكفي أن يطلق اسم "جامعة" على عدد من البنايات بداخلها طلبة وأساتذة، بل لابد من شروط ومواصفات أكاديمية أساسية، من إنتاج علمي، وبحث موضوعي، وجو من الحرية والحوار، ومتابعة، بل ومساهمة في إنتاج المعرفة المتقدمة. وهذا كله هو ما يكوّن هوية الجامعة كجامعة.

لكننا الآن أمام ظاهرة جديدة بدأت تعرفها بلدان عربية منذ سنوات قليلة، وهي إنشاء جامعات خاصة، أغلبها عبارة عن شركات مساهمة. فالدولة في كثير من البلدان العربية، بل وفي كثير من بلدان العالم الثالث، لم تعد تستطيع توفير مقعد في التعليم العالي لكل حامل للثانوية العامة. فدخل القطاع الخاص ليستثمر في هذا المجال. وسنناقش في هذه الندوة مدى إمكان التوفيق بين الربحية ومنطق الشركة من جهة، وبين توفير الشروط الأكاديمية الضرورية من جهة أخرى. فالبحث العلمي، مثلاً، ليس بالضرورة أن يكون مربحاً ربحية آنية ومباشرة. ما مصير البحث العلمي الأساسي؟ وما هي مكانة ودور الأساتذة كهيئة راجع إليها كل ما يتعلق بالسياسة العلمية للجامعة؟

إنه من المؤكد أن عدد الجامعات الخاصة سوف يتكاثر، ولا ينبغي أن تنفض الدولة يدها من مؤسسة يتعلق بها المستقبل التنموي، بل المستقبل الحضاري للبلاد، لمجرد أن أفرادا من القطاع الخاص يحملون عن كاهلها استيعاب أعداد من الطلبة لم تعد تسعهم جامعات الدولة. فهل يمكن لقانون الاستثمار أن يتعامل مع التعليم الجامعي، كما يتعامل مع أي مشروع تجاري؟ وهل يترك التعليم لقانون العرض والطلب وعلى آلية المنافسة؟ وهل يعول على مبدأ العرض والطلب، وعلى آلية

المنافسة وحدهما لتعديل الأوضاع في هذا القطاع الحيوي بحيث يختار الجيد والنوعي من الغث المتهافت؟ وهل ينبغي مسايرة رياح الخوصصة أو الخصخصة لحل المشكلات الكبرى التي تفاقمت في ميدان التربية والتعليم، أم أنه لابد من ضوابط ينبغي الاتفاق حولها في إطار وفاق وطني عام تسترشد به الدولة في سياستها في هذا المجال؟ وأخيراً، وليس آخراً، ما هو نوع العقد الأساسي الذي على الدولة أن تعقده مع القطاع الخاص في نشاط لا ينبغي أن تقوده الربحية وحدها؟

وكما أنه لا ينبغي أن تكون مباشرة قضايا التربية والتعليم، بما فيها التعليم العالي، من منطلقات إيديولوجية صرفة، أو من مزايدات ديماغوجية، فإنه أيضا لا ينبغي ترك الحبل على الغارب، والاطمئنان إلى ما يسمونه "يد السوق الخفية".

لنكن واقعيين، فإن ترديد القول بأن الجامعة يجب أن لا تكون ربحية لن يلغي وجود مؤسسات للتعليم العالي الخاص، وأنها سوف تزداد عدداً في المستقبل. وطبعاً، فإن كل دعوة لإلغائها أو منع الترخيص بها ليست عملية، بل سوف تفضي إلى أضرار مؤكدة. يبقى السؤال، كيف نضمن الحاجيات والمتطلبات والمستوى الضروري في مؤسسات التعليم العالي الخاص، وهو ما سوف تبحثه هذه الندوة. ولا شك أن الآراء ستختلف وستتقابل، والمطلوب هو الوصول إلى توافق حول قضايا أساسية تتوخى المصلحة العامة في هذا القطاع الحيوي.

وفي الختام، يسعدني أن أتقدم بالشكر إلى السيد الأستاذ عبد الهادي بو طالب، مستشار صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، لتفضله برئاسة افتتاح أعمال هذه الندوة. كما أشكر الأستاذ إدريس خليل، وزير التعليم العالي المغربي، والأستاذ رئيس جامعة محمد بن عبد الله. كم وأشكر مؤسسة فريدريك ايبرت لدعمها لهذه الندوة.

وهنا لابد من التنوية بمستوى التعاون بين جامعة الأخوين ومنتدى الفكر العربي لتنظيم هذه الندوة. فالشكر إلى الأستاذ أحمد كركور، رئيس جامعة الأخوين، وإلى كل معاونيه في هذه الجامعة الموقرة.

د. علي أومليل

كلمة الأستاذ عبد الهادي بو طالب
مستشار جلالة الملك الحسن الثاني

يسعدني أن أرحب بكم من جديد باسم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، الذي سره ما توصل إليه اجتماعكم الأول في مطلع هذه السنة، من نتائج ساهمت في تعميق البحث فيما يواجهه تعليمنا العالي من تحديات، وما يعقد عليه من آمال. وما اجتماعكم اليوم لاستئناف النقاش حول ظاهرة إنشاء الجامعات الخاصة إلا دليل على أن تعليمنا الجامعي يمر بمنعطف مصيري، يجدر بأمتنا أن ترصده بعناية، وتعمل كل ما يساعد على اجتيازه بنجاح.

لقد أضحى التعليم العالي، بحكم تلاحق الابتكارات، الوسيط إلى تحسين الانتاج وتوفير العمل. ومن ثم جاء اهتمام الدول -مصنعة وغير مصنعة- بأعادة النظر في طرقه وبنياته، وفي مضامينه وأهدافه التي تحولت إلى أهداف وظيفية، بعدما كانت في الماضي تثقيفية.

ومن آثار هذا التحول أن الجامعة أصبحت محورا أساسيا في مخططات التنمية وعاملا حاسما في استراتيجية الإنتاج، فلا غرو إذن أن يتجة إليها رأس المال كمجال للاستثمار من جهة، نظرا لوفرة الطلب، وكحليف تعاقدي لتطوير طرق الإنتاج، من جهة أخرى، اعتبارا لما أصبح للإنتاجية من دور في رفع المردودية وكسب الأسواق واستمرار التوسع الاقتصادي.

ولتقوم الجامعة بدورها الريادي في مجال البحث والابتكار، لا بد لها من تطوير وسائلها المختبرية وتنميتها باستمرار، واستجلاب الكفاءات، وتوسيع المرافق والمجمعات الطلابية. وهذه كلها متطلبات تفرض استثمار الكثير من الاعتمادات المالية التي قد لا تتوفر لميزانية الدولة.

من هذا المنطلق، فإن من المسلم به أن التعليم العالي لن يمكنه أن يساير سرعة التطور إلا إذا تم احتضانه - بطريقة أو بأخرى - من طرف القطاع الخاص. وإذا كنا قد تعودنا على أن ننظر إليه كمرفق اجتماعي قبل كل شيء، أي أن على الدولة أن تتولى جميع تحملاته، فلأننا نقلنا ذلك عن تصورنا في عهد النضال الوطني، حيث كانت ثورتنا ضد الاستعمار تنادي بحق الشعب في توفير الدولة له واجب التعليم والوقاية والعمل. وقد واكبت هذه المرحلة في الغرب عهد تخويل الدولة وظائف اجتماعية، وإطلاق اسم الدولة المنقذة عليها، وذلك منذ الحرب العالمية الأولى وإلى ما بعد الثانية. والواقع أن التعليم الجامعي، سواء في الشرق أو الغرب، لم يكن دائما ملقى على عاتق الدولة. ويكفينا دليلا في المغرب على ذلك أن جامعة القرويين تم إنشاؤها من ريع مؤمنة محسنة هي فاطمة الفهرية، وأن التعليم في كتاتيبنا القرآنية ومدارسنا ومعاهدنا كان مؤدى عنه من الخواص. كما أن العديد من الجامعات

الأمريكية الكبرى لم تكن في القرن الماضي إلا مراكز للتكوين أنشأها المزارعون تحت ما يعرف باسم Land grant colleges، أي كليات المنح العقارية. وقد نحى رواد الصناعة البريطانيون نفس المنحى بإقامة مراكز للتكوين المهني أصبحت فيما بعد جامعات.

لقد تبين من تجاربنا السابقة أن قصور جامعاتنا عن تلبية حاجيات قطاع الإنتاج دفع بالقطاع الخاص إلى إحداث مراكز تكوينية وتطبيقية لسد النقص على مستوى الطلب. وبذلك ترسخ التباعد بين جامعاتنا وبين القطاع المستهلك بدل أن يسود التعاون بينهما. ومن الآثار السلبية لذلك أن الجامعة تمادت في تنمية البحث في الاتجاه الأفقي على حساب الاتجاه العمودي، مما نجم عنه اختيار الطلبة للمجالات النظرية بدل المجالات التطبيقية، وهو ما ساهم في الإلقاء بهم في أحضان البطالة والتسكع.

ومهما يكن الأمر، فلا زال للجامعة النظامية دور أساسي قد لا تقوم به أحياناً الجامعة الخاصة، وهو إنتاج المعرفة وتطويرها عن طريق البحث الصرف. وإذا كان التواصل بينها وبين القطاع المنتج لم يرق إلى مستوى الدعم المتبادل، فلأن عقليات لدى الجانبين بقيت منزوية في مجال الاهتمامات الضيقة: الانشغالات الأكاديمية والبيروقراطية بالنسبة للجامعة، والاعتماد على البراءات الأجنبية بالنسبة للمنتج، لأنه يفترض فيها أنها أقوى إغراء للمستهلك الوطني.

والواقع أن عالمية النشاطات في سائر المجالات، وانتقال البعد الاقتصادي من الإنتاج المادي إلى الإنتاج اللامادي، كلها معطيات أصبحت تفرض على الدول أن تجند جميع إمكاناتها لملاحقة ارتفاع القيمة المضافة، المؤهل الأساسي لكسب قصب السبق في مجال التوسع الاقتصادي.

من هنا يتضح ما أصبح للجامعات الخاصة من أهمية، سيما بالنسبة للدول التي لا يتوفر لديها ما يكفي من الموارد لتحمل متطلبات التعليم العالي من استثمارات منقولة وغير منقولة. ومن مصلحة القطاعات المنتجة أن تساهم في هذا المجهود إذا أرادت أن تنمي وسائل إنتاجيتها من حيث الموارد البشرية والتكنولوجية.

وإننا نعتبر أن كل إصلاح يرمي إلى رفع مستوى التعليم الجامعي سيكون ناقصاً إذا لم تتضافر فيه جهود الأطراف الثلاثة المعنية وهي:

- الدولة باعتبارها المخطط والمشرع ومصدر التشجيع.
- الجامعة – نظامية كانت أو خاصة – بوصفها مركزاً للبحث ومصدراً للخبرات والمشورة.
- قطاعات الإنتاج باعتبارها الممول والمستفيد.

هذه بعض الاعتبارات التي تبرر اللجوء إلى القطاع الخاص للإسهام في إنشاء ودعم الجامعات. ومن الطبيعي أن يطرح مثل هذا التحول جملة من الشروط الأولية، سواء على المستوى القانوني، أو على المستوى الأكاديمي، الأمر الذي دفع بمنتدى

الفكر العربي إلى إقامة هذه الندوة المباركة بمشاركة جامعة الأخوين لتعميق البحث في أبعاد هذه الظاهرة. وإنني لعلى يقين أن ما ستتوصلون إليه من خلاصات سيكون خير معين للدول العربية على سن استراتيجية جامعية متكاملة.

كلمة جامعة الأخوين

د. عز الدين العراقي

ما من شك أن موضوع هذه الندوة يشكل قضية بالغة الأهمية. ذلك أن فاعلية التعليم الجامعي العصري تقاس مباشرة بالإعتماد على مدى مرونته في ضمان جودة التكوين ومدى استجابته للمتطلبات المعرفية والعلمية والحضارية للأجيال الصاعدة، في الحاضر وفي المستقبل على السواء. ومن جهة أخرى، فإن التطور المجتمعي والحضاري يفرض أن يكون مبدأ إعادة النظر في النماذج المتبعة من أجل تحسينها من بين المبادىء الأساسية المعمول بها. وهنا تبرز إشكالية التعليم الجامعي الخاص.

إن انعقاد هذه الندوة في أحضان جامعة الأخوين لأمر يحمل أكثر من دلالة ومغزى. فجامعة الأخوين تشكل مؤسسة جامعية متميزة وراندة، وذلك اعتباراً لعدة خصائص: فإذا كانت جامعة الأخوين أول جامعة خاصة في المغرب، فإن ذلك لا يعني أنها مستقلة عن واقعها، فلقد تم التصميم لها بشكل يجعلها متجذرة في المقومات الحضارية التاريخية العربية والإسلامية العريقة، التي ينبني عليها التراث المغربي، مستوحية في الوقت ذاته بنيتها التنظيمية ونظامها التعليمي من أحدث أنظمة التعليم العالمية، وخاصة منها النظام الأنجلوساكسوني. وتعتبر هذه الجامعة إحدى مفاخر العهد الحسني وواحدة من أعظم إنجازاته، إذ يعود تصورها وإنشاؤها ورعايتها إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، الذي أبى إلا أن تبني هذه المؤسسة فلسفتها على المزج بين الأصالة والحداثة، وأن توفر فضاء للجودة والإبداع، وأن تكون مجالاً للتسامح والتعاون.

وتستوحي جامعة الأخوين نظامها التعليمي من النمط الأمريكي، سواء على مستوى بنيات التنظيم أو على مستوى المناهج التي تتبعها. وتعطي هذه الجامعة أهمية خاصة للتكنولوجيا المتطورة، مستخدمة في ذلك أحدث الوسائل التعليمية.

إن طابع الاستخصاص الذي يميز جامعة الأخوين، وبصفتها مؤسسة للتعليم الجامعي الخاص، يجعلها تنعم بحرية التسيير، ومرونة اتخاذ القرار، وسرعة التجاوب مع كل التطورات التي تطرأ على العالم المحيط بها. وتشكل مسألة التمويل لكل مؤسسة تعليمية خاصة إحدى القضايا الحاسمة، ما دامت هذه المؤسسة لا تسعى لتحقيق الربح، بل عليها أن تعمل على تنويع مواردها المالية وتكوين رصيد مالي ذاتي يسمح لها بتغطية نفقات تسييرها وتجهيزها واستثماراتها، وبالتالي بلوغ أهدافها التربوية والعلمية والحضارية.

فواجبات الدراسة لا تشكل في برنامج تمويل جامعة الأخوين مثلاً سوى نسبة ٢٥-٣٠ بالمائة، وهو الأمر الذي يحتم إيجاد موارد أخرى. إضافة إلى أن طابع الاستخصاص لا ينبغي أن يمنع الطلبة المتفوقين ذوي الموارد المحدودة من دخول الجامعة، وهذا معناه أن المساعدة المالية للطلبة المستحقين تشكل محوراً استراتيجياً لبلوغ صفة الامتياز. ولعل استفادة نسبة ٢٥٪ من مجموع طلبة الجامعة حالياً من مختلف أشكال المساعدة المالية لخير دليل على هذا المسعى.

تضم هذه الندوة مجموعة من الكفاءات العلمية المغربية والعربية، وإذ أرحب بكل المشاركين في أعمال هذه الندوة برحاب جامعة الأخوين، فإنني أرى لزاما أن أخص بالذكر أشقاءنا العرب الذين قدموا إلى بلدهم الثاني، المغرب، للإسهام في بلورة مشروع جامعي مطابق لروح العصر، غير عابئين بعناء السفر. وإنني لأتمنى لكم مقاما سعيدا، ولأعمالكم النجاح الكامل. والسلام عليكم ورحمة الله.

الفصل الأول
التعليم العالي الخاص بالمغرب: حصيلة وآفاق

د. الطيب الشكيلي

كان المغرب، كما هو معروف، مهداً عميقاً للتعليم الجامعي، حيث أنشئت بمدينة فاس أول جامعة في العالم، هي جامعة القرويين. كما عرفت مدن مراكش وسلاما خاصة، جامعات أخرى ساهمت في الإشعاع الثقافي ونشر المعرفة.

بيد أن التعليم الجامعي العصري لم ير النور إلا غداة الإستقلال، في نهاية عقد الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن، وذلك عندما تم تأسيس أول جامعة عصرية، هي جامعة محمد الخامس، في مدينة الرباط. ومنذ ذلك الحين، عرف التعليم الجامعي العمومي نمواً مضطرداً، أصبح يتجسد الآن في ١٢ جامعة وأكثر من ١٤٠ مؤسسة موزعة على ١٨ مركزاً تستقطب ما يناهز ٣٠٠,٠٠٠ طالب في جميع التخصصات العلمية، الهندسية والطبية والقانونية والأدبية.

إن التعليم العالي العمومي في المغرب مجاني كلياً، والمنحة الدراسية فيه شبه عامة ومعممة، وكذلك بعض الخدمات الإجتماعية، كالإيواء والطعام.

ونظراً لهذه الإعتبارات من جهة، ولأن إشكالية التشغيل لم تكن مطروحة قبل بداية عقد الثمانينات من جهة أخرى، فإن التعليم العالي الخاص لم ير النور إلا بعدما أقفلت أبواب التوظيف أمام المتخرجين من العديد من المؤسسات التي لم تتأقلم في تكويناتها مع التحولات الجديدة لحاجات سوق العمل، خاصة في ميادين تدبير المقاولات والمحاسبة والتسويق والتأمين وغيرها من المواصفات الحديثة.

يضطلع التعليم العالي الخاص في المغرب، بنصيب ذي أهمية حقيقية في مجال التكوين، ويقوم بدور يعتبر حاسما من الناحية الكيفية، وإن كان محدودا من الناحية الكمية، ويتعين توسيعه وتمديد رقعته ليدعم ويكمل المجهود العمومي من التعليم العالي والتكوين.

وتحاول هذه الورقة الموجزة إبراز أهم مميزات هذا القطاع بالمغرب، وذلك بالتركيز على محورين أساسيين:

- المميزات الكمية والنوعية لقطاع التعليم العالي الخاص،
- الملامح المستقبلية وتطور هذا الميدان.

أولا: المميزات الكمية والنوعية

أ- سرعة النمو

إفتتحت أول مؤسسة للتعليم العالي الخاص بالمغرب سنة ١٩٨٤ بالدار البيضاء. ومنذ ذلك الحين، شهد هذا القطاع نموا مطردا، سواء من حيث عدد مؤسساته، التي وصلت إلى ٥٠ مؤسسة مع بداية العام الأكاديمي ١٩٩٤-١٩٩٥، أو عدد الطلبة المسجلين به، والذي وصل إلى ٧٧٢٦ طالبا ويمثل ٣٪ من مجموع الطلبة المسجلين في الجامعات المغربية.

الجدول ١: الأعداد الإجمالية للطلبة المسجلين في الجامعات الخاصة في المغرب

	الأعداد الإجمالية للطلبة
١٩٨٤-٨٥	٦٩
١٩٨٥-٨٦	٧٢٦
١٩٨٦-٨٧	١٦٢٨
١٩٨٧-٨٨	١٨٩٥
١٩٨٨-٨٩	٢١٢١
١٩٨٩-٩٠	٢٧٤٦
١٩٩٠-٩١	٣٩٤٧
١٩٩١-٩٢	٥١٢٠
١٩٩٢-٩٣	٦٥٩٢
١٩٩٣-٩٤	٧٤٨٤
١٩٩٤-٩٥	٧٧٢٦

الملاحظ من هذه الأرقام أن وتيرة النمو إلى حدود سنة ١٩٩٤/١٩٩٥ بقيت مرتفعة جدا وتفوق بكثير نمو القطاع الجامعي (معدلها ١٢٪). وبقيت هذه الوتيرة مرتفعة طيلة السنوات العشر الماضية، باستثناء مهم وهو السنة الأخيرة والتي انخفضت فيها نسبة النمو إلى ٤٪ تقريبا.

يتجلى هذا التحول بوضوح إذا ما قارننا أعداد المسجلين الجدد، حيث نلاحظ أنهم انخفضوا من ٢٦٠٥ خلال سنة ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ٢٣٣٠ خلال سنة ١٩٩٤-١٩٩٥، أي أن هناك نقصا بنسبة ١٠٪.

ويثير هذا التراجع تساؤلات عديدة: ما هي أسبابه؟ وهل هو مرحلي وظرفي، أم أنه، على العكس، يدل على إشباع في القطاع؟

ب- عدم التوازن بين شعب البكالوريا عند دخول الجامعات

تمثل الشعب العلمية والتقنية (بما فيها الاقتصادية) القسط الأوفر من المسجلين الجدد (٨٤٪)، ويبقى ١٦٪ فقط للشعب الأدبية. وفي السنة الجامعية ١٩٩٤-١٩٩٥ نرى ما يلي بالتفصيل:

الجدول ٢: المسجلون الجدد في شعب البكالوريا المختلفة (نسبة مئوية)

شعبة البكالوريا	نسبة المسجلين الجدد (٪)
العلوم التجريبية	٥٧,١١
الإقتصاد	٧,٦
الرياضيات	٩,٤
تخصصات مختلفة	٩,٩
آداب عصرية	١٥,٩

ج- أقدمية البكالوريا

من المعلوم أن دخول الجامعات مرتبط بأقدمية البكالوريا، بحيث لا يسمح بالتكرار أكثر من مرتين في السلك الأول على الخصوص. وينتج عن هذا صعوبة أو إنعدام فرص التسجيل بالجامعات لحاملي بكالوريا تفوق أقدميتها سنتين.

وإذا نظرنا إلى أقدمية البكالوريا بالنسبة للمسجلين الجدد في التعليم العالي الخاص، نجد أن ثلث هؤلاء الطلبة المستجدين قد استفدوا حظوظهم في متابعة تعليمهم الجامعي بمؤسسات القطاع العمومي.

ويمكن ترجمة هذه الظاهرة في أن قطاع التعليم الخاص يفتح أمام فئات عديدة من الطلبة حظوظا إضافية هامة للتكوين أو إعادة التكوين والرقي الاجتماعي. كما يمكن أن نفهم من هذه الظاهرة، أن إقبال حاملي البكالوريا، الذين لهم حق التسجيل بالجامعات، يبرز إدراك الطلبة لعدم ملاءمة بعض التخصصات المفتوحة أمامهم بالقطاع العمومي – وخصوصا العلمي – مع طموحاتهم وإنشغالاتهم.

الجدول ٣: المسجلون الجدد للعام ١٩٩٤-١٩٩٥ موزعون حسب سنة الحصول على البكالوريا (بالنسبة المئوية)

١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١	٢	٣,٥	٧,٥	١٩	٢٤	٤٣٪

د- التكتل الجغرافي

الجدول ٤: التوزيع الجغرافي للمؤسسات

المدن	المؤسسات المحدثة	سنة ١٩٩٣-١٩٩٤	سنة ١٩٩٤-١٩٩٥
الدار البيضاء	٤	١٩	٢٣
الرباط	١	١٠	١١
فاس	–	٤	٤
مراكش	–	٤	٤
أغادير	١	١	٢
وجدة	–	١	١
طنجة	–	٢	٢
مكناس	–	٢	٢
تطوان	–	–	١
المجموع	٧	٤٣	٥٠

يتبين من التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات أن الدار البيضاء تمثل وحدها زهاء النصف. وإذا ضممنا إليها الرباط، فإن هاتين المدينتين تستأثران بثلثي مجموع المؤسسات، أي أن ثلث المؤسسات (١٦) فقط موزع على أقاليم المملكة كلها، بإستثناء الدار البيضاء والرباط.

كما نلاحظ من هذا التوزيع الجغرافي، أن العديد من المدن الجامعية (القنيطرة آسفي، بني ملال، سطات، الرشيدية) لا توجد بها إطلاقا أية مؤسسة للتعليم العالي الخاص.

كما أن هناك تفاوتا كبيرا بين أحجام هذه المؤسسات وطاقاتها الإستيعابية التي تتراوح بين ٧٠٠ طالب للكبرى و٢٠ طالبا فقط للصغرى.

هـ- عدم توازن التأطير التربوي

الجدول ٥: أعداد المؤطرين التربويين

السنوات	المنتسبون	غير المنتسبين
١٩٨٤-١٩٨٥	١	١١
١٩٨٥-١٩٨٦	٥	٨٥
١٩٨٦-١٩٨٧	٩	١٧٤
١٩٨٧-١٩٨٨	١٣	٢٣٠
١٩٨٨-١٩٨٩	٣١	٢٥٢
١٩٨٩-١٩٩٠	٣٨	٣٦٠
١٩٩٠-١٩٩١	٤٠	٤٦٩
١٩٩١-١٩٩٢	٧٤	٦٩٥
١٩٩٢-١٩٩٣	٩٦	٧٦٦
١٩٩٣-١٩٩٤	١٥٦	٩٧٦
١٩٩٤-١٩٩٥	١٤٩	١٠١٧

إذا كانت النسبة التأطيرية الإجمالية – والتي تناهز أستاذا لكل ٧ طلبة – تعتبر ممتازة ويمكن مقارنتها بالمؤسسات المختصة المماثلة في القطاع العمومي (المدارس العليا للتكنولوجيا، مدارس التجارة والتدبير)، فإن نسبة الأساتذة القارين المنتسبين في الحقيقة محدودة جداً وتكاد تكون منحصرة في عدة مؤسسات في فرد أو فردين أحدهما مدير الدراسات بالمؤسسة.

أما العدد المرتفع من الأساتذة غير المنتسبين، فهو في معظمه مكون من الأساتذة الجامعيين (٨٠٪ تقريبا) ومن مؤطرين من قطاعات الإنتاج والتشغيل (٢٠٪ بمن فيهم المؤطرون في التداريب). وهذا يبرز ضعفا كميا واضحا في التأطير التربوي، يضاف إليه ضعف آخر نوعي من حيث مستوى المؤطرين والشهادات الجامعية التي يحملونها. كما يبرز جانبا من مساعدة الجامعات والقطاع العمومي للتعليم العالي الخاص واهتمامهم به.

و- عدم توازن التخصصات المعروضة

من الواضح المؤكد أن معظم التخصصات المفتوحة أمام طلبة القطاع العالي الخاص لا يهم سوى ميادين التجارة وتدبير المقاولات والمحاسبة والتقنيات البنكية والتأمين وما يشابهها، يضاف إليها بعض المؤسسات العلمية التقنية التي تنظم تكوينا في مجال المعلوميات أو الإلكترونيات أو التحليلات البيولوجية أو تعويض الأسنان.

ويلاحظ غياب جل التخصصات الصناعية والطبية، التي تقتضي تجهيزات ومخابر ومعدات ثقيلة. كما يلاحظ غياب تخصصات يمكنها استقطاب حملة البكالوريا الأدبية، كالترجمة أو الصحافة والإتصال أو التنشيط الاجتماعي.

ز- التكاليف ليست في متناول الجميع

تتراوح المساهمة المطلوبة من المسجلين ما بين ١٢,٠٠٠ درهم إلى ٣٥,٠٠٠ درهم سنويا، حسب المؤسسات والتخصصات، وتضاف إليها رسوم تستخلص عند التسجيل مرة واحدة في السنة وتتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ درهم.

وتدفع هذه المبالغ عموما مجزأة على ثلاثة فصول، غالبا ما يكون الفصل الأول منها مرتفعا، وخصوصا في السنة الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أن طلبة هذا القطاع لا يتقاضون منحا حكومية، وأن القروض البنكية المفتوحة أمامهم ليست فيها إمتيازات أو تسهيلات بالنسبة لسوق الإقتراض.

ح- المردودية ما زالت دون المستوى المطلوب

١) الطاقة الاستيعابية

إذا اعتبرنا عدد المقاعد المتوفرة، فإننا نجد ١٣١٥٠ مقعدا خلال السنة ١٩٩٤-٩٥، وقد ارتفعت بالنسبة للسنة التي قبلها ١٩٩٣-٩٤ بحوالي ١٥٪، وهي موزعة كالتالي:

الجدول رقم ٦

الطاقة الاستيعابية للجامعات الخاصة

	١٩٩٣ - ١٩٩٤	١٩٩٤ - ١٩٩٥
المدرجات (٥٠ إلى ١٧٠ مقعداً)	٢٠	٣٠
قاعات (١٥ إلى ٥٠ مقعداً)	٢٨٢	٣٣٠
مختبرات الكترونية (٢٤ مقعداً)	٧	٧
مختبرات اللغات	٣	٣
قاعات التطبيق (٢٤ مقعداً)	٨٣	٩٢
آلات الحاسوب والمطاريق	٧٤٢	٩٦٥

وتوحي هذه الأرقام بأن مردودية استعمال الإمكانيات المادية المتاحة، بالمقارنة مع المؤسسات العمومية، ما تزال دون ما ينتظر منها، وأنها ليست العامل الذي يشكل عنق الزجاجة حاليا ويحول دون توسيع رقعة التعليم العالي الخاص.

٢) المردودية التربوية

الجدول ٧: الأفواج المتخرجة

١٩٩٣	١٩٩٤
١٥٣٤	١٦٩٩

يشكل المتخرجون حوالي ٢٠٪ من مجموع أعداد المسجلين. وهذه النسبة، وإن كانت مرتفعة بالمقارنة مع الكليات (١٠٪ تقريبا)، فهي ما زالت ضعيفة بعض الشيء بالمقارنة مع المؤسسات العمومية المماثلة التي تفرض الإنتقاء عند القبول.

ثانيا: آفاق التطور المستقبلي

أ) أهمية النهوض بقطاع التعليم العالي الخاص

يتضح من خلال الحصيلة الموجزة السابقة أن المهام المجتمعية التي تنتظر من قطاع التعليم الخاص يتحتم رفعها وتشجيعها وتحسين مردوديتها.
ويمكن اعتبار أهمية النهوض بهذا القطاع من عدة زوايا، نذكر من بينها:

١- فتح المجال أمام الراغبين بتوفير اختيارات وتخصصات متنوعة ومطلوبة في سوق العمل، علما بأن الحركة الدائمة والسرعة في تطوير البرامج ومضامين التكوين وتقريبها من متطلبات سوق العمل أسهل بكثير في القطاع الخاص الخالي من العوائق البيروقراطية والإدارية.
٢- التخفيف من الضغط على ميزانية الدولة باستقطاب عدد وافر من طالبي التعليم.
٣- الرفع من المردودية الإجمالية للمنظومة التعليمية ككل.
٤- التخفيف من المجهود الوطني (عمومي وخصوصي) للتعليم لأن تكاليف التكوين في القطاع الخاص تبقى منخفضة.
٥- إذكاء روح المنافسة بين مختلف المؤسسات العمومية والخصوصية لصالح الطالب.
٦- نشر وعي مجتمعي جديد وعلاقة تعاقدية جديدة بين المؤسسة والمتعلم تضع كل طرف أمام مسؤوليته، وهذا من أهم عوامل الرفع من الجودة والفعالية في التكوين.

ب) طرق ووسائل الدعم والتحسين

يمكن البحث عن طرق الدعم والتشجيع من خلال محورين:

- التشجيع والتقنين
- الحوافز المادية والمالية

ففي المجال التشجيعي، أصدرت الدولة قانونا أساسيا لتنظيم القطاع (قانون رقم ٨٦/١٥ بتاريخ ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١). ويشكل هذا القانون نصا عاما إيجابيا يحدد بعض المفاهيم الأساسية: المراقبة التربوية والإدارية، إمكانية التحاق طلبة التعليم الخاص بمؤسسات التعليم العمومي، واجبات المؤسسات الخصوصية، التعليم والتكوين بالمراسلة، إلخ).

ويلاحظ على هذا القانون أن الجانب الذي طغى على تحريره هو التعليم الأساسي والثانوي، وليس العالي. ثم إن المراسيم التطبيقية التي يشير إليها النص القانوني، ما زالت، وبعد ما يزيد على أربع سنوات، لم تنشر. ويرجع هذا التأخير إلى عدة عوامل نذكر منها على الخصوص:

- التداخل في المهام والإختصاصات على مستوى الإشراف، وعلى الخصوص التضارب بين تدرج التعليم العالي وإدارة التكوين المهني.
- ضعف تنظيم القطاع من حيث وجود محاور قوى تمثل المؤسسات وتنطق باسمها وتدافع عن مصالحها.

وقد ظهرت في الميدان، ومن خلال الدراسات والندوات واللقاءات العديدة، التي نظمتها كل من المؤسسات الجامعية والخصوصية والوزارات طيلة هذه المدة، أفكار جديدة حول تنظيم القطاع، وأهمها مبني على التقريب العلمي وإنشاء "مشاركة" في الجامعة لكل مؤسسة خصوصية برهنت على مستواها الرفيع. وبديهي أن هذا المنظور الجديد منظور تعاقدي، وأنه سيتخطى مشاكل معادلات الشهادات ويقوي المنافسة.

الصعوبة الحقيقية لإدخال هذا المفهوم اليوم هي صعوبة من الناحية "الذهنية"، وتأتي من الفوارق المعنوية و"الثقافية" والتوجيهية لكل من القطاعين العمومي والخصوصي. فالقطاع العمومي ليس في معظمه انتقاء عند القبول، ولا بد فيه من البحث العلمي. بيد أن القطاع الخصوصي تجاري أساسا في توجيهه ويعتمد على الأساتذة غير المنتسبين، وعلى نوع من الإنتقاء، إلخ.

وفي المجال التحفيزي، فقد أصدرت الدولة القانون رقم ١٦-٨٦ لتشجيع الإستثمار في قطاع التعليم العالي الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون

يعطي امتيازات هامة كإعفاء التجهيزات المجلوبة من الخارج من رسوم الجمارك ومن الرسوم على القيمة المضافة، والإعفاء من واجبات التسجيل عند إنشاء المؤسسة، وكذا الإعفاء من الضرائب على الأرباح المهنية لمدة عشر سنوات.

إن جامعة الأخوين بنمطها الخاص وتوجيهاتها التربوية والعلمية المتميزة، أصبحت تكون مرآة لما يجب أن تكون عليه جامعة عصرية مغربية، خاصة كانت أو عمومية. وإننا على يقين أنها ستكون نموذجا لعدة مشاريع هي في مرحلة الدراسة. كما أن تفكير الحكومة في العمل على تشجيع التعليم العالي الخاص ليكون قادرا على استقطاب ٢٥٪ على الأقل من الطلبة المسجلين بحلول العام ٢٠١٠، سيطرح على الدولة وعلى المستثمرين تحديات كبيرة، سواء تعلق الأمر بإعادة النظر في مفهوم المنح ومعايير توزيعها أو إدماج المؤسسات الخاصة في النسيج الجامعي الوطني أو مقاييس الإعتراف بالشهادات أو طرق التعاون وتبادل الطلبة والأساتذة.

المناقشات

ترأس الجلسة الدكتور سعيد السلمان، وشارك في النقاش فيها كل من د. عبد الباري درة، د. محمد الصباريني، د. فاطمة الحبابي، د. خالد الزعبي، ود. أمين عبد الله محمود، والسيد الحسين بنعلي، ثم قام د. الطيب الشيكلي بالرد والتعليق على النقاط المختلفة التي أثارها المناقشون.

سعيد السلمان

إن لقاء منتدى الفكر العربي هذا، لقاء له خصوصية لأنه يدور في إطار الأفكار أولا، والتكوين الفكري هو أول المنطلقات في أي إصلاح حضاري. ثم إنه يعالج وافداً جديداً قد فقدناه نحن في عالمنا العربي وفقدنا المحفزات التي تدعو إليه، وهو التعليم الخاص، وبخاصة التعليم الخاص التقني الذي ما انتصر علينا منتصرون إلا بآلياته وبمؤثراته.

للأسف، هناك دول تأخذ بالحريات الاقتصادية وبآلية السوق، كدول الخليج، ولكنها في ميدان التعليم تطبق نظم الدولة الشمولية. وتشاء الأقدار أن نلتفت إلى هذا الجانب بعد سقوط الماركسية، وطيلة هذه الفترة نحن نأكل من مزارع أولئك الذين أنتجوا الإبداع والتكنولوجيا، وعندما أعطينا التعليم الأولوية جعلناه حلية واستكمالا لمتطلبات مرفقيه فقط.

عبد الباري درة

إن الموضوع يتعلق بمؤسسات التعليم العالي، وهي ليست قصرا على الجامعات، بمعنى أن هذه المؤسسات، في الاردن وعددها ٥٠، تشمل كليات قد تكون الدراسة فيها عامين جامعيين وقد تكون أربعة.

لعل من ملامح هذه الندوة أن نحاول أن نخرج بسمات واختلافات بين التجارب العربية بهذا الصدد. فعلى سبيل المثال، أنا أكاد ألمح أن من سمات التعليم الخاص في المغرب عدم وجود توزيع عادل ومتوازن بين مختلف المدن والأقاليم. ويكاد ينطبق هذا كذلك على التجربة الخاصة في الأردن، فأغلب الجامعات الخاصة في الأردن، وعددها إحدى عشرة، مركزة في العاصمة.

محمد الصباريني

هذه الورقة تعطي صورة متفائلة وايجابية لمستقبل التعليم الخاص في المغرب، إلا أنني ألاحظ أن التشريعات الرسمية متسامحة كثيراً مع المستثمرين. إننا في الأردن نحلم أن نعفى من الضرائب وأن تمنح غير ذلك من الحوافز. ترى، هل

هذه التسهيلات كافية لتشجيع مستثمرين على التوجه إلى التعليم الخاص مستقبلا؟ لو أنني في المغرب لطالبت بتعليم نوعي. إن هذا التساهل وهذه الامتيازات التي تعطى للمستثمرين يمكن أن تجعل التعليم الخاص ليس تعليما مهنيا يتصدى لمشكلة كثرة الطلاب المتخرجين من الثانوية العامة، ولكن الآن يصبح المطلوب أن يكون التعليم نوعياً جيداً. فيما ترى إلى أي مدى، سيقدم المستثمرون في المغرب على التعليم الخاص مستقبلا؟ نأمل أن نشاهد في القرن القادم جامعات خاصة وأهلية متميزة في المغرب؟

فاطمة الحبابي

أنا متفائلة، ولكن الورقة صرعتني لأنها رددت كلمة "عدم توازن": عدم توازن فردي، عدم توازن فائدة، عدم توازن جغرافي ... الخ. لا استبق الأحداث، لأن ما استمعت إليه من تدخلات من السادة الأساتذة بالنسبة للأقطار العربية الأخرى، ينبئني أن عدم التوازن هو ظاهرة عربية، ظاهرة متفشية في الدول العربية بنسب متفاوتة، ويجب أن نخصص لها تأملا جماعيا حتى نخفف من وطأتها في أقطارنا العربية. إذن عدم التوازن هو المشكل الأساسي.

أما المؤسسات الخصوصية التي أشارت إليها الورقة، فهي ليست جامعات، في رأيي الشخصي، بالمفهوم الجامعي. إنها مدارس تكوينية عليا، وأساسا تجارية. إذن هل يطرح مستقبلا موضوع المردودية التربوية والثقافية والاقتصادية، التي ستطغى على المفهوم التربوي والتثقيفي الذي هو أساسا دور الجامعة؟ وإن أردنا أن نوجه الجامعة توجيها اقتصاديا لمردودية مادية تتلاءم ومعطيات التكنولوجيا، يجب ألا ننسى أبدا الجانب التثقيفي التربوي المناط بالجامعة في مفهومها الكلاسيكي الأكاديمي القديم. إن الجانب التربوي التثقيفي يجب أن يدخل في الحسبان بالنسبة للجامعات الخاصة، كما هو مفروض إنه داخل في الحسبان في الجامعات العامة أو جامعات الدولة.

خالد الزعبي

إن الجامعات الخاصة تخضع لقانون ضمن دائرة ما يسمى "القانون الخاص"، بمعنى أنها تنشأ ببادرة من أفراد يتمتعون بامتيازات القوانين التي تصدرها الدولة، مثل قانون الاستثمار. الدولة لها دور الوصاية فقط، والمستثمر ينشئ هيئة بموجب ما يسمى "قانون الشركات"، ويكون له هدف آخر لإنشاء الجامعة يعالجه قانون آخر مثل "قانون الجامعات الأهلية"، كما هو الحال عندنا.

لدينا تجربة في الأردن نحن في نوع من الاختلاف في الرأي حولها، هي جامعة تسمى جامعة آل البيت، وقد صيغت تشريعاتها بحيث تجمع بين القطاع العام

والخاص. إنها، مثل جامعة الأخوين، مؤسسة وطنية عامة تدعمها الدولة. وقد كان سؤالي لأحد الأخوان المغاربة: في حال وجود اختلاف بين المجالس التي تتحكم في صلاحيات واختصاصات جامعة الأخوين، من هي الجهة التي تعطي القرار النهائي، فكان الجواب أن جلالة الملك هو صاحب القرار النهائي. وبالتالي، وحسب فهمنا لهذا الموضوع كقانونيين، فهي ليست جامعة خاصة. هي خاصة فيما يتعلق بالامتيازات التي تتمتع بها وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تختلف اختلافا جذريا وكليا عما هو موجود في الجامعات الحكومية الأخرى. صحيح هي تتمتع بشخصية اعتبارية، لكن المال الذي تُدعم به هو جزء من المال العام. حتى في عملية تعيين رئيس الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية، وجدت أن السلطة التنفيذية هي صاحبة المبادرة وهي التي تحكم.

أمين محمود

إن لجامعة إيفران خصوصية معينة، وهي ليست جامعة خاصة بالمفهوم الذي نحن نناقشه بالنسبة لجامعات المشرق العربي.

الحسين بنعلي

إن مؤسسات التعليم العالي في المغرب مؤسسات تجارية، أي أن لديها رأسمالها، وتسعى لكسب المال، وتتعامل في السوق، وتأخذ إما نمط شركة محدودة المسؤولية أو شركة مجهولة الاسم. وإذا قارنا هذا مع الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة الأكثر تطورا في هذا المجال، نجد أن كبرى الجامعات الأمريكية لها خصوصيات تختلف فيها عن مؤسسات التجارة العادية.

وفي رأيي هناك خصوصيتان مهمتان جدا. الخصوصية الأولى هي أن الشركة ليس لديها رأس مال بالمعنى العادي لرأس المال. نحن نتكلم عن Endowment، أو وقف، ولا نتكلم عن رأس مال. وهذه خصوصية تسمح بالرجوع إلى جلب التبرعات من المحسنين للجامعات العامة، وحتى أنها تسمح بتدخل الدولة ماديا في هذه الجامعات. والخصوصية الثانية هي أنه حتى وإذا حققت هذه الجامعات الأرباح، لا يسمح لها بتوزيع هذه الأرباح على المستثمرين، بل لا بد من إعادة استثمار هذه الأرباح في الجامعات.

إن هذه الخصوصيات منعدمة في المغرب، حيث أن مؤسسة التعليم العالي مؤسسة تجارية فحسب، فإذا أردنا أن نتقدم في المغرب بالجامعات الخاصة، لابد من وضع إطار خاص لهذه الجامعات.

جواب الطيب الشكيلي

لم استعمل كلمة "تعليم جامعي خاص"، وكنت دائما أتكلم عن "التعليم الجامعي العمومي" و"التعليم العالي الخاص"، لأن في المغرب تعليم جامعي بكل معنى الكلمة فيما يخص القطاع العمومي، وعندنا مؤسسات تعليم خاص تتفاوت في أحجامها وفي أنماطها وفي توجهاتها حسب المعطيات المحلية وحسب متطلبات الوضع والمكان. إذن ليس هناك في القطاع الخاص تعليم جامعي بمفهومه الحقيقي، أي تعليم تكويني تثقيفي، وقد يطغى فيه الجانب التثقيفي على الجانب التكويني المحض. المسألة واضحة، واستثني من ذلك جامعة الأخوين.

يجب أن نعرف أنه نظراً لوفرة التعليم الجامعي العمومي ولمجانيته ولعدم الانتقاء في مؤسساته، غير المؤسسات الهندسية والطبية، ونظرا للمنحة التي تعطى بصفة أوتوماتيكية لكل طالب سجل في الجامعة، ونظراً للخدمات الاجتماعية الطلابية من إيواء وطعام، فإن التعليم العالي الخاص شيء حديث جدا وجاء بعد التحولات التي طرأت على التعليم العالي الجامعي العمومي وعلى سوق العمل. ففي بداية عقد الثمانينات، أشبعت حاجيات الإدارة في الأطر، ولم يكن هناك أي تأقلم مع الحاجيات الجديدة للمقاولات وللقطاعات المنتجة. وبالتالي، أقفلت فرص العمل لمتخرجين من عدد كبير من هذه الكليات. ونظرا للجانب البيروقراطي والإداري، وحتى الذهني، وتأثير ذلك على عدم تأقلم الجامعات مع متطلبات العصر، ولاعتبارات سياسية أخرى، أصبحت الجامعات في أزمة، فهي تكوّم جيوشاً من المجازين المتخرجين، ولكن هذه الجيوش لا تجد مجالا للاندماج في الحياة الاجتماعية والمهنية. وهذا أدى إلى فتح أول مؤسسة للتعليم العالي في ميادين محدودة كانت مطلوبة في السوق، وهي في المقاولات والمحاسبة، وتلتها مؤسسات أخرى على نفس النمط. أي أنه لم يكن هناك منظور مستقبلي للتعليم العالي الخاص غير المنظور التجاري. وبصدور القانون الأول والثاني، كان التعليم الخاص يتوجه للتعليم الثانوي أكثر مما يتوجه للتعليم العالي.

ثم بدأت مؤسسات أخرى تفتح أبوابها، ولم نر في إنشاء جامعة الأخوين أي تحول نوعي عميق في هذه المؤسسة. فأراد صاحب الجلالة إحداث جامعة الأخوين لكي تكون نموذجاً للجامعة العمومية والجامعة الخاصة، وحتى ترقى الجامعة العمومية والجامعة الخاصة إلى مستوى رفيع يمكّن من تكوين أطر في مستوى تقنيات عالية، وفي آن واحد يكوّن أطراً مثقفة لها ملكة لتاريخها ولثقافتها وحضارتها ولغتها. والآن وقد بدأت جامعة الأخوين تعمل ولقيت نجاحا مهما، بدأت تكوّن نموذجاً، فهناك مشروع في مدينة مراكش وآخر في الرباط، منقولان عن جامعة الأخوين في حجم المؤسسة وفي توجهاتها وفي تكوينها وفي توجهها التثقيفي بجانب التوجه التكويني.

أما آلية المراقبة والترخيص والتنفيذ، فان القانون ٨٦ يحدد الجهة المسؤولة، وهي وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، فهي التي تدرس الملف من جانبه الإداري ومن جانبه التربوي، وهي التي تعاين في المكان المؤسسة وتؤهل تجهيزاتها وتبحث مدى ملاءمة الملف الإداري والتجهيزي مع الواقع، وهي التي تدرس كذلك لائحة المؤطرين وتكويناتهم ... الخ. وقد أحدثت في وزارة التعليم العالي إدارة خاصة تسمى مديرية التعليم العالي الخاص التي تضطلع بكل هذه القضايا.

بالطبع هذه المؤسسات تخضع للقانون الخاص التجاري، أي أن المؤسسات تابعة لشركات، إما شركة مجهولة وإما شركة محدودة رأس المال، ولها كذلك في نصها كيفية اتخاذ القرار وكيفية التصرف في الجانب الإداري المحض.

أما فيما يتعلق بنسبة المتخرجين، وهل هناك هدر، فان النسبة هي من مجموع المسجلين، ولا بأس بها إذا ما قارناها بنسبة بعض المؤسسات العمومية، ككلية الآداب وكلية الحقوق والعلوم الدقيقة في كل المغرب، التي نجد أن ١٠٪ فقط هي التي تتخرج من مجموع من سُجّل، أي أن هناك هدراً أكبر في المؤسسات العمومية. وهذا يرجع إلى إشكاليات أخرى، منها عدم التوجيه وعدم الانتقاء والتساهل في التكرار، والاكتظاظ. فرغم توسع رقعة الجامعات والمؤسسات الجامعية، يبقى أن هناك اكتظاظ وهدر كبير ومردودية داخلية ضعيفة ومردودية خارجية ضعيفة. وهذا من الإشكاليات الأساسية المطروحة الآن فيما يخص إصلاح التعليم الجامعي العمومي في المغرب.

فيما يخص القوانين التحضيرية، طبعا هذه القوانين كانت تحفيزية، وكان المراد منها هو دفع القطاع الخاص للإستثمار في التعليم، سواء في المستوى الابتدائي والثانوي أو في التعليم العالي. وبالطبع الدولة تسهر بصفة مستمرة على نوعية هذا التعليم، ولا يمكن بتاتا أن تعطى كل هذه الحوافز وأن تترك المؤسسات لتفعل ما تشاء. ففي كل جهة من الجهات المغربية، هناك لجان لتفقد حالة المؤسسات العالية الخاصة، وتتكون هذه اللجان من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأساتذة التعليم العالي. وعليه، يمكن أن نقول بأن النوعية لا بأس بها، حيث أن أغلب المتخرجين من التعليم العالي الخاص يجدون عملا في سوق العمل، وهذا هو مقياس النوعية.

أما فيما يتعلق بموضوع "عدم التوازن"، فإنه من الصعب أن نرغم مستثمراً أن يستثمر خارج الدار البيضاء إذا أراد أن يستثمر في الدار البيضاء، خاصة وأن هناك في قانون الاستثمار بعض الامتيازات الخاصة ببعض الجهات، والمستثمر يدرس ملفها ويأخذ بالاعتبار كل المعطيات. ثم إن التعليم العالي الخاص مرتبط بالطلب والعرض، فلا أظن أن هناك الآن إمكانيات لفتح مؤسسات للتعليم العالي الخاص، وفي مستوى رفيع، في مدن لا زال مستواها الاقتصادي والاجتماعي

ضعيفاً. وبالتالي، هذا يفسر عدم التوازن، على الأقل فيما يخص تمركز المؤسسات في الدار البيضاء، أي في المركز الاقتصادي الأهم، ثم في الرباط، ثم في المدن الكبرى مثل مراكش وفاس وطنجة. وعدم التوازن هذا لا يمكن تفاديه إلا بإعطاء حوافز أخرى متعلقة بالجهات، إما في شكل منح للدولة أو في شكل آخر. ولكن، ما دام أن المستثمر يستهدف من استثماره الربح، فهو يستثمر في المدينة التي فيها ربح أكبر.

أما دمج التعليم الخاص بالتعليم العمومي، فهو الهدف الأساسي، وتدرس وزارة التعليم العالي الآن كيفية دمج التعليم العالي الخاص أكثر في النسيج الجامعي، بحيث أنه لا يخفي الجانب التثقيفي، ويكون هناك حقيقة تنافس وتعاون حقيقي ومنظم بين القطاعين الخاص والعام. صحيح أن الأغلبية الساحقة من الأساتذة في التعليم الخاص هم أساتذة التعليم الجامعي، ولكن هذا غير منظم. فمنظور الوزارة هو أن تدخل المؤسسات الجامعية المتميزة داخل التنظيمات الجامعية لتكون عضواً في مجلس الجامعة الخاصة، ولتشارك داخل مجلس الجامعة في التوجهات وفي كل ما يهم الجامعة الخاصة. ولكن ما دام التعليم العمومي مفتوحاً وليس فيه انتقاء، وما دام مجانياً كلياً، وما دام فيه امتيازات كثيرة، وخاصة المنح، وما دام التعليم الخاص يتجه اتجاهاً آخر، سيبقى هناك تفاوت كبير. وإذا تغيرت الأوضاع فيما يخص المنح ومقاييس توزيعها ومعاييرها، وإذا كانت هناك حوافز فيما يخص القروض بالنسبة للطلبة في الجامعة العمومية وبالنسبة للطلبة في المؤسسات، فإن المؤسسات الجامعية ستدفع إلى الارتقاء إلى مستوى أحسن وأوسع.

هذا لا يعني أننا مرتاحون لهذا التوجه. وأظن أن الحوار الجاري الآن على الصعيد الوطني، سواء تعلق الأمر باللجنة الوطنية أو البرلمان، سيجد حلاً لإخراج التعليم الجامعي العمومي من أزمته، وكذلك لإدماج التعليم العالي الخاص في نمط التعليم العمومي، وفي نفس الوقت لدفع التعليمين للارتقاء إلى مستوى أفضل. وفي الحقيقة هناك مقياس واحد هو ولوج العمل بعد التخرج بالنسبة للطالب، الذي لا يرى للأسف الجانب التثقيفي، إذ أنه إذا تخرج من كلية الآداب أو كلية العلوم الدقيقة بدكتوراه أو بإجازة في الفيزياء، فلا شك أنه سيجد الأبواب مقفلة أمامه، وإذا تخرج من مؤسسة خاصة، ولو أنها لا يمكن أن تقاس بالمؤسسة العمومية، فهو يتمنى أن يضمن الولوج إلى سوق الأعمال واندماجه في المجتمع.

إذن الإشكالية المطروحة الآن هي ماذا سنعمل للخروج من نمط كان يلبي رغبات المغرب غداة الاستقلال وإلى بداية عقد الثمانينات؟ فإذا وجدنا حلا لهذه الإشكالية أظن أن الأشياء كلها ستحل، خاصة وأن هناك الآن نموذج ناجح، هو جامعة الأخوين، من جانبه المعماري والإداري وتوجهاته التربوية، ومن جانب الإمكانات البيداغوجية والتجهيزات وغير ذلك.

إن جامعة الأخوين هي خاصة وليست عمومية متنكرة أو مقنعة، وهي لا تأخذ أي سنتيم من مال الدولة. هذه مسألة واضحة. حقيقة هناك إشكاليات تمويل التسيير السنوي للمؤسسة، الذي يناهز ١٢٠ مليون درهم، وما سيدفعه الطلبة عندما تكون الجامعة قد استكملت كل السنوات، سيغطي ٣٠٪ فقط، وقد قرر صاحب الجلالة أن يتكفل هو شخصياً ومن ماله الخاص وبوسائله الخاصة في تغطية هذا العجز. وقد بدأ المجلس الإداري لجامعة الأخوين يبحث عن تكوين رصيد عقاري ومالي يستثمر كما هو جار به العمل في أمريكا ليسدد حاجيات تسيير المؤسسة وتطويرها كذلك. أما الآن، العجز يبقى على عاتق صاحب الجلالة شخصياً.

الفصل الثاني

التعليم العالي الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة: رؤية مستقبلية

د. عبد الرحيم شاهين

مقدمة

تعتبر تنمية الانسان من أهم عناصر التنمية الاقتصادية مكانة وقدراً، ولا يتطور أي مجتمع وينمو ويتقدم بالإمكانيات المادية وحدها، إن لم يواكبها تنمية الموارد البشرية وحسن توظيفها لخدمة أهداف المجتمع، حتى تأتي تلك القدرات والإمكانيات البشرية بمثابة رأس المال المستديم والثابت. والتعليم من أهم أدوات تنمية القدرات البشرية، إن لم يكن أهمها جميعاً، ومؤسسات التعليم العالي هي المصانع التي تعد القيادات، وهي المراكز التي تقيّم تجارب الحاضر وتصيغ خطط المستقبل.

تستهدف مؤسسات التعليم العالي تزويد المجتمع بالخبرات والمهارات العلمية والإدارية والفنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقيام بالبحوث والدراسات لإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه المجتمع، ونشر الثقافة وترسيخ القيم المجتمعية، إضافة إلى الدور الحيوي والهام الذي يلعبه التعليم العالي في إمداد المجتمع بالقوى العاملة المدربة والمؤهلة، وخاصة في الدول النامية التي تسعى إلى إيجاد قاعدة وطنية ترتكز عليها في إنطلاقتها الحاضرة والمستقبلية، لتحقيق تقدمها الاقتصادي والإجتماعي.

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في ٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧١ نهضة تعليمية مشهودة، تزايدت معها أعداد الملتحقين بالمدارس، وأصبح قسم كبير منهم يطالب بالإلتحاق بالتعليم العالي، في الوقت الذي لم تستطع مؤسسات التعليم العالي الحكومية (جامعة الإمارات، وكليات التقنية العليا) تلبية الطلب على التعليم العالي. وقد أدى ذلك في الفترة الأخيرة إلى ظهور بعض الكليات والمعاهد الخاصة في دولة الإمارات. وقد صاحب إنشاء هذه الكليات الخاصة العديد من الآراء والتساؤلات حول مدى الحاجة إليها، وما هي التخصصات التي تقدمها، وكيفية الإشراف الحكومي عليها. وفي محاولة للإجابة على مثل هذه التساؤلات وغيرها، سنحاول في هذه الدراسة التعرف على الظروف والملابسات التي واكبت التعليم العالي في الإمارات، مع التركيز على موضوع الكليات الخاصة، وذلك بإلقاء الضوء على تجربتها ومحاولة إستخلاص بعض التصورات حول مستقبلها.

لقد إعتمدنا في هذه الدراسة على المعلومات المتوفرة حول التعليم العالي في دولة الإمارات، وعلى المراجع والمؤلفات التي تعالج هذا الموضوع، بالإضافة إلى مقابلات أجريت مع بعض المسؤولين عن التعليم العالي في الإمارات، خاصة وأنه لا توجد دراسات عن التعليم العالي الخاص في الإمارات. وبذلك، فقد تمت معالجة هذا الموضوع من خلال التعرض إلى نشأة وتطور التعليم العالي الحكومي والخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تعتبر تجربة دولة الإمارات في مجال التعليم العالي الخاص الوحيدة في منطقة الخليج العربي، وكذلك مناقشة تطور إعداد طلاب التعليم العالي في دولة الإمارات، ونختتم الورقة بنظرة تقييمية لتجربة التعليم العالي الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبتقديم بعض الإقتراحات والتصورات.

نشأة وتطور التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة

سنركز في هذا الجزء على دراسة نشأة وتطور التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة مع إعطاء أهمية خاصة للتعليم العالي الخاص، حيث نلاحظ أن التعليم العالي يتكون من ٣٤ مؤسسة يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات من المؤسسات التعليمية (أنظر الشكل رقم ١) هي:

١- **المجموعة الأولى:**
تضم المؤسسات التي صدرت قوانين إتحادية بإنشائها، وهي جامعة الإمارات العربية المتحدة، وكليات التقنية العليا. وهذه المؤسسات مرخص لها بممارسة العملية التعليمية، ومنح الدرجات العلمية في التخصصات التي تطرحها.

٢- **المجموعة الثانية:**
تضم المؤسسات الست المرخص لها بممارسة العملية التعليمية بقرار من وزارة التعليم العالي، وكلها مؤسسات عاملة حاليا.

٣- **المجموعة الثالثة:**
تضم ثماني مؤسسات عاملة فعلا، إلا أنها غير مرخص لها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمزاولة العملية التعليمية، حيث أنها كانت قائمة قبل إنشاء وزارة التعليم العالي.

٤- **المجموعة الرابعة:**
تضم مؤسسات تحت التأسيس، وعددها ١٨ مؤسسة، منها ٥ مؤسسات في المرحلة الأخيرة من نهاية التأسيس، تم توقيع إتفاقيات تعاون فني بينها وبين بعض الجامعات الأجنبية، إضافة إلى ١٣ مؤسسة لا زالت في بداية المرحلة التأسيسية.

نشأة وتطور التعليم العالي الحكومي

بدأت الخطوة الأولى في مجال التعليم العالي الحكومي في الإمارات العربية المتحدة بصدور القانون الإتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٦، بإنشاء جامعة الإمارات العربية المتحدة، في مدينة العين، بإمارة أبو ظبي. وقد ضمت الجامعة عند إنشائها أربع كليات هي: الأدب، التربية، العلوم، العلوم الإقتصادية والإدارية. ثم أنشئت أربع كليات أخرى هي: الشريعة والقانون، العلوم الزراعية، الهندسة، الطب والعلوم الصحية [قرارات الرئيس الأعلى للجامعة أرقام (٣٧)، (٨٨)، (٨٩) لسنة ١٩٨٠، و(٢٤) سنة ١٩٨٦]. وفي عام ١٩٨١ تم إنشاء مراكز الإنتساب الموجه في جميع إمارات الدولة، والتي ضمت معظم التخصصات الأدبية الموجودة بالجامعة.

ولكن التساؤل الذي يثار دائما حول جامعة الإمارات هو هل جاء إنشاء الجامعة وكلياتها العلمية وفق دراسة علمية موضوعية أخذت في الإعتبار تحقيق الأهداف المرجوة وتحديد إحتياجات الدولة من القوى العاملة في القطاعين العام والخاص بشكل واضح؟ أم أنها كانت إنعكاسا لشكل الجامعات الموجودة في الدول الخليجية والعربية؟ فالجامعة، وبعد مرور ثمانية عشر عاما على إنشائها، لا زالت في حالة دائمة من "عدم الإستقرار على صعيد القيادات الأكاديمية، والخطط الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس. إن جامعة الإمارات كما هو الحال بالنسبة لمعظم مؤسسات وأجهزة الدولة، لا زالت تمر بمرحلة البدايات، السمة التأسيسية والتجريبية هي السمة السائدة التي تطبع كافة مجالاتها وكلياتها ونشاطها ووظائفها التدريسية والبحثية والمجتمعية"(١). ويلاحظ أن هناك تغييراً دائماً في القيادات الأكاديمية والإدارية العليا، وإن حدث نوع من الاستقرار في بعض مناصب القيادات الإدارية العليا خلال السنتين الأخيرتين بسبب توطين بعض تلك المناصب. وقد انعكس ذلك على تغيير الخطط الدراسية وأعضاء هيئة التدريس، وإلغاء أو إستحداث بعض الأقسام العلمية، إضافة إلى التساؤلات والشكوك التي تثار دائما بخصوص المناهج التدريسية، ومدى أهلية وجدارة خريجي الجامعة، في ظل الصعوبة التي يواجهونها في البحث عن فرص عمل لهم(٢).

لقد اتبعت الجامعة منذ إنشائها سياسة الباب المفتوح، من خلال السماح لجميع مواطني الدولة الذين أنهوا مرحلة الثانوية العامة، بأن يلتحقوا بالجامعة، بغض النظر عن المعدلات التي حصلوا عليها. ويرجع ذلك إلى فلسفة دولة الرفاه، بأن التعليم، بما

---

(١) عبد الخالق عبدالله: "الحريات الأكاديمية في جامعة الإمارات العربية"، **المستقبل العربي**، العدد (١٩٥)، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، ص١٢٧.

(٢) عبد الرزاق فارس الفارس: التعليم العالي وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة (التحدي والإستجابة)، دراسة تحت الطبع، ١٩٩٥.

فيه التعليم العالي، هو حق لكل مواطن، إضافة إلى عدم وجود مؤسسات حكومية أخرى للتعليم العالي المتوسط، تستطيع إستيعاب بعض خريجي الثانوية العامة، وخصوصاً أصحاب المعدلات المتدنية، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أن الطلبة المقبولين في الجامعة، والذين حصلوا على معدل أقل من ٦٠ بالمائة في الثانوية العامة، يشكلون حوالي ٢١ بالمائة من إجمالي عدد الطلبة المقبولين في العام الجامعي ١٩٩٢-٩٣(٣). ولا شك في أن ذلك يعتبر مؤشراً سلبياً على تدني مستوى المدخلات للتعليم العالي، فبدلاً من أن يصار إلى إعادة النظر في شروط القبول في الجامعة، أو سد الضعف في التعليم العام وتوفير فرص وبدائل مناسبة للحاصلين على معدلات أقل من ٦٠ بالمائة في الثانوية العامة، من خلال إيجاد كليات متوسطة تتوافق مع قدرات الطلبة وإمكانياتهم العلمية، وتلبي إحتياجات سوق العمل في الدولة، نجد أن القائمين على التعليم العالي بالجامعة، استحدثوا نظام "التعليم الأساسي" بهدف تزويد الطلبة ببعض المهارات في الرياضيات والحاسب الآلي واللغة الإنجليزية واللغة العربية.

لكن تجربة هذا النظام أثبتت فشله، لعدم مقدرته على سد الضعف في التعليم العام، إضافة إلى أنه أدى إلى زيادة كلفة التعليم العالي بسبب طول فترة الدراسة، كما أدى إلى إرتفاع معدلات التسرب بين الطلبة من الجامعة. إلا أنه في العام الجامعي الحالي (١٩٩٤-١٩٩٥)، تم إعادة النظر في سياسة القبول المفتوح بالجامعة، حيث اقتصر القبول على الحاصلين في شهادة الثانوية العامة على معدل لا يقل عن ٦٠ بالمائة، ولكن أيضاً مع استمرار برنامج "التعليم الأساسي" الذي غير إسمه إلى "وحدة المتطلبات الجامعية". بالإضافة إلى جامعة الإمارات، هناك مؤسسة إتحادية أخرى هي كليات التقنية العليا، التي أنشئت عام ١٩٨٨، حيث يطلق على الكليات التي تمنح درجات علمية أقل من الدرجات التي تمنحها الجامعات مصطلح "الكليات المتوسطة" أو "كليات المجتمع"، وذلك نظراً للخدمة التعليمية التي تؤديها تلك الكليات للمجتمع، حيث تقدم برامج تعليمية متنوعة، أكاديمية وفنية متخصصة، تؤهل الطالب لمباشرة العمل في المجال الذي تخصص فيه(٤). ويهدف مجمع كليات التقنية العليا في الإمارات إلى تدريب وإعداد المواطنين للعمل في القطاع الخاص، الذي يعاني من ندرة العمالة المواطنة المتخصصة. ويبلغ عدد الكليات ثمانية (واحدة للطلاب وأخرى للطالبات في كل من أبو ظبي، دبي، العين، رأس الخيمة)، تقدم ١٨ برنامجاً تخصصياً هي عبارة عن مزيج من التعليم النظري والتدريب العملي، بالإضافة إلى الخبرة الميدانية العملية. وتتراوح مدة الدراسة في الكليات ما بين سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات حسب البرنامج المختار، وهي تؤهل الطالب للحصول على شهادة الدبلوم

(٣) المرجع السابق.

(٤) ماجد بدر: **التعليم العالي في الأردن بين المؤسسة الحكومية والقطاع الخاص** (عمان: مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، ١٩٩٤).

العالي أو الدبلوم أو شهادة الإنجاز. وتضم برامج الدبلوم العالي أربعة أقسام هي:

١- قسم إدارة الأعمال التجارية، ويضم: المحاسبة، إدارة الأعمال، المصارف والمالية، أنظمة المعلومات، إدارة المكاتب.
٢- قسم تكنولوجيا الهندسة، ويضم: هندسة الطيران (هياكل ومحركات الطائرات)، هندسة الطيران (الكترونيات الطيران)، الهندسة الكيميائية، الهندسة المدنية، الهندسة الالكترونية، الهندسة الميكانيكية.
٣- قسم تكنولوجيا الإتصالات.
٤- قسم العلوم الصحية.

وبعد إلغاء سياسة الباب المفتوح للقبول بالجامعة في العام الجامعي الحالي (١٩٩٥-١٩٩٦)، تقرر، إعتباراً من سبتمبر/أيلول ١٩٩٥، قبول المواطنين الحاصلين على معدلات أقل من ٦٠ بالمائة في الثانوية العامة في كليات التقنية العليا، التي قدمت برامج جديدة تؤهل الطالب للحصول على شهادة الإنجاز والدبلوم، مدتها سنتان أو ثلاث سنوات، يمنح الطالب بعدها شهادة الإنجاز التجارية، أو شهادة الإنجاز الفنية، أو الدبلوم التجاري، أو الدبلوم الفني(٥).

نشأة وتطور التعليم العالي الخاص

تعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء الكليات الخاصة التجربة الخليجية الوحيدة في هذا المجال. وترجع بداية نشأة مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الإمارات إلى النصف الثاني من عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينات، ولكن دون وجود ضوابط حاكمة، أو جهة إشرافية، على تلك المؤسسات في بداية نشأتها. وقد يرجع وجود مثل تلك المؤسسات الخاصة في دولة الإمارات إلى أسباب عديدة لعل من أهمها:

١- زيادة عدد خريجي الثانوية العامة، إضافة إلى عجز المؤسسات الحكومية في الدولة (جامعة الإمارات، كليات التقنية العليا) عن استيعاب المزيد من الطلبة، وخاصة من غير المواطنين.
٢- زيادة الطلب على بعض التخصصات الفنية المطلوبة بشكل كبير من قبل القطاع الخاص.
٣- العامل الجغرافي، حيث يفضل الطلبة، وخاصة الطالبات المواطنات، المعاهد والكليات القريبة من مناطق سكنهم.
٤- القدرة على الجمع بين الوظيفة والدراسة بالنسبة للمواطنين الذين لا تتيح لهم ظروفهم فرصة التفرغ الكامل للدراسة في الجامعة.

(٥) دليل البرامج الدراسية، كليات التقنية العليا، ١٩٨٥.

٥- رغبة الكثير من الوافدين بتكملة أبنائهم دراساتهم العليا بجوارهم، وخصوصا بالنسبة للذين عاشوا فترة زمنية طويلة في الإمارات، إضافة إلى الآثار السلبية المترتبة على الاغتراب.

دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

لقد كان من شأن الخلل الموجود في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في دولة الإمارات، وعدم وجود معايير وقواعد واضحة تحدد أسس نشأة الكليات والجامعات الخاصة، إضافة إلى عدم وجود أي جهة في الدولة تتولى سلطة الإشراف على تلك الجامعات والكليات من حيث تخصصاتها العلمية ومناهجها الدراسية وأعضاء هيئة التدريس فيها، أن يحدو بالسلطات المسؤولة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في التشكيل الوزاري الذي أجري بتاريخ ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١. ثم صدر القانون الاتحادي رقم (٤٦) لسنة ١٩٩٢ في شأن إنشاء وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ليؤكد على اهتمام الدولة بأهمية التعليم العالي، وضرورة وضع ضوابط تحكم إنشاء تلك المؤسسات، باعتبارها تلعب دورا هاما في التنمية البشرية للمجتمع. وحدد القانون قواعد وإجراءات الترخيص للمؤسسات المعنية بالتعليم العالي بالدولة، وطالب المؤسسات التي نشأت قبل صدور هذا القانون بتصحيح أوضاعها. ثم بدأت طلبات التأسيس ترد إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٢٨/٢٤٠ لسنة ١٩٩٣) بإلغاء التراخيص لكليات التعليم العالي الخاصة التي صدرت خلال عام ١٩٩٣. وأما بالنسبة للكليات القائمة قبل عام ١٩٩٣، فقد طلب منها أن تتقدم إلى وزارة التعليم العالي بطلب ترخيص جديد.

إختصاصات وصلاحيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (المادة الرابعة من القانون)

١- التخطيط العام للتعليم العالي والبحث العلمي في الدولة، بما في ذلك تحديد أنواعه وحجمه ومجالاته ومستوياته، وتوزيعاته الجغرافية، ومرافقه، وأساليب تطويره في ضوء احتياجات التنمية الشاملة، وإعداد مشروعات القوانين اللازمة لتحقيق ذلك.
٢- الترخيص بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة واعتمادها والإشراف عليها في إطار الخطة العامة للتعليم العالي.
٣- إعداد مشروعات القوانين لإنشاء المؤسسات الحكومية للتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك في إطار الخطة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي.
٤- تحقيق التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي في حقول التخصص

والدرجات العلمية التي تمنح في كل منها، وذلك في إطار الخطة العامة للتعليم العالي.
٥- التنسيق في سياسات قبول الطلبة ومعايير توزيعهم على حقول التخصص المختلفة في مؤسسات التعليم العالي في الدولة بما يتناسب وحاجة المجتمع.
٦- الاعتراف بهيئات ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية، ومعادلة الشهادات التي تمنحها.
٧- التنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية والخاصة، بما يحقق مستوى فعالا من المشاركة في أنشطة التعليم والتدريب والبحث العلمي، وبما يكفل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.
٨- الإشتراك مع الوزارات والهيئات المعنية في وضع نظام الترخيص بمزاولة المهن التي تتطلب مؤهلا عالياً.

وقد ألزم القانون الهيئات والكليات والمعاهد والجهات القائمة وقت بدء سريان مفعول هذا القانون بتوفيق أوضاعها طبقاً لأحكامه، على أن تتقدم بطلب الترخيص إلى الوزارة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون.

قواعد وإجراءات الترخيص للمؤسسات المعنية بالتعليم العالي بالدولة

تسري هذه القواعد على المؤسسات التي لم يصدر بإنشائها قوانين إتحادية وفقا لما يلي [قرار وزير التعليم العالي رقم (١) لسنة ١٩٩٢].

أ) المؤسسات التي يكون مقرها دولة الإمارات وتقدم، بعد سريان أحكام القانون، برامج دراسية منتظمة نظرية أو عملية تهدف إلى منح درجة علمية أو مهنية، ولا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.
ب) المؤسسات التي يكون مقرها الرئيسي خارج دولة الإمارات، وتقدم، بعد سريان أحكام القانون ومن خلال مراكز أو فروع أو وكلاء لها داخل الدولة، برامج دراسية منتظمة نظرية أو عملية تهدف إلى منح درجة علمية أو مهنية، ولا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها. وتتقدم المؤسسة بطلب الحصول على شهادة ترخيص من الوزارة، ويكون الطلب متضمناً الوثائق والمعلومات التالية:

١- إسم المؤسسة وعنوانها (جامعة أو كلية او معهد أو أكاديمية)، بحيث يكون متفقاً مع طبيعة البرامج التي تقدمها المؤسسة وفقاً للمعايير الموضوعة بمعرفة الوزارة.
٢- رسالة المؤسسة وأهدافها مع شهادة بأن الهدف الأساسي من إنشاء المؤسسة هو التعليم العالي، وأن نظام إدارتها أو مصادر تمويل أنشطتها لا يجعلانها

خاضعة لأية شخصية إعتبارية أو طبيعية يكون لها أهداف أخرى تتعارض مع رسالة المؤسسة وأهدافها.

٣- الهيكل التنظيمي للمؤسسة واسم الممثل القانوني لها، وبيان أسماء وعناوين أعضاء مجلس الإدارة والمدير ورؤساء الوحدات العلمية والتعليمية بها ومؤهلاتهم.

٤- نسخ عن كافة دراسات الجدوى التي أعدت لإنشاء المؤسسة مع بيان أسماء الخبراء والاستشاريين الذين ساهموا في إعدادها.

٥- الميزانية التقديرية للمؤسسة موضح بها عناصر وبنود الإيرادات والمصروفات المتوقعة وهيكل المصروفات الدراسية المقررة على الطلبة، واللوائح المالية والمحاسبية للمؤسسة.

٦- كفالة مصرفية، حسب القواعد التي تقررها الوزارة.

٧- قائمة بالدرجات العلمية والمهنية التي تتجه المؤسسة لمنحها، مع بيان إرتباط كل منها برسالة المؤسسة وأهدافها، وتوضيح مدى الحاجة إلى منح هذه الدرجة داخل الدولة، بما في ذلك نوعية الطلبة والدراسين المتوقع إلتحاقهم بها.

٨- البرنامج الدراسي لكل درجة علمية تنوي المؤسسة منحها، موضح به مكان طرح البرنامج والمفردات التفصيلية لكافة المساقات الدراسية.

٩- نسخ عن النظام الأساسي للمؤسسة وكافة اللوائح الأكاديمية والإدارية والمالية التي تنظم العمل بها.

١٠- نظام الدراسة ونظام الامتحانات والتقييم لكل برنامج دراسي، بما في ذلك مواعيد الدراسة والإجازات.

١١- سياسات ونظم وشروط قبول الطلبة وقواعد وإجراءات متابعة مسيرتهم الدراسية وفصلهم وإعادة قيدهم وتخرجهم.

١٢- معايير إختيار وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، وبصفة خاصة شروط التعيين وتجديد التعاقد ونظم الترقيات والإجازات والتأديب، ونسبتهم إلى عدد الطلبة المتوقع قبولهم للدراسة في كل برنامج، ونموذج العقد الذي يبرم بين المؤسسة وعضو هيئة التدريس.

١٣- نظام تعيين العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس.

١٤- نظام الإرشاد، مع بيان السجلات الدراسية الممسوكة للطلبة وطريقة حفظها.

١٥- نظام الأقسام الداخلية ومقابل الإيواء والتغذية (إن وجدت).

١٦- المكتبات ومدى ملاءمتها للبرامج التي تنوي المؤسسة تقديمها (عدد وعناوين الكتب، المراجع، الدوريات، سياسات التزويد، مؤهلات العاملين).

١٧- موقع المؤسسة ومشتملات المباني والمرافق والرسوم التفصيلية لها، مع بيان أعداد ونوعية تجهيز قاعات الدراسة والمعامل والمختبرات.

١٨- نسخة عن دليل المؤسسة ونسخة عن كافة الإعلانات أو الكتيبات التي تستخدمها المؤسسة في الأغراض الإعلامية.

١٩- الإجراءات والنظم المتبعة إذا كانت البرامج الدراسية تقدم خارج المقر الطبيعي للمؤسسة أو باستخدام أساليب تدريسية غير نمطية.

هذا وتتخذ الوزارة الإجراءات الكفيلة بالتأكد من دقة البيانات التي تتقدم بها المؤسسة، ويكون قيام لجنة فنية من الوزارة بزيارة المؤسسة واستيفاء كافة المعلومات المطلوبة، شرطاً للموافقة على منح شهادة الترخيص (المادة ٥). كما تتعهد المؤسسة بتقديم تقرير سنوي للوزراة، وفق ما تضعه الوزارة من قواعد وإجراءات. ومع ذلك، يجوز في حالات خاصة يقدرها الوزير، منح شهادة ترخيص، على أن يتم إعادة النظر في وضع المؤسسة في نهاية فترة الترخيص المؤقت (المادة ٩). كما يجوز للوزارة سحب شهادة الترخيص أو عدم الموافقة على تجديدها إذا قامت أسباب تدعو لذلك، نتيجة لمخالفة أحكام القانون، أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحكامه، أو تقديم المؤسسة لمعلومات خاطئة، أو عدم الإلتزام بتعليمات الوزارة، أو الإساءة إلى سلامة الدولة وأمنها، أو مخالفة المؤسسة للقوانين والنظم المعمول بها في الدولة (المادة ١٣).

مؤسسات التعليم العالي الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة

لقد إتضح لنا من خلال الدراسة أن هناك ثلاث مجموعات من مؤسسات التعليم العالي الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي:

١- المجموعة الأولى

تضم الكليات المرخص لها بقرار من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعددها ست مؤسسات، هي: كلية الدراسات العربية والاسلامية، كلية دبي الطبية للبنات، كلية عجمان الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، كلية العين المتوسطة، كلية إتصالات للهندسة، كلية شرطة دبي، وكلها تعمل حالياً. وتقع ثلاث من هذه الكليات في إمارة دبي، وواحدة في كل من عجمان والعين والشارقة. وقد تم الاعتراف بها جميعا في عام ١٩٩٤ وتم الاعتراف بالدرجات العلمية التي تمنحها. كما أن بعضها قدم مشروعات جديدة وهي قيد الدراسة من قبل اللجنة التنفيذية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وأربعة منها مؤسسات قطاع خاص. ومنها واحدة صدر مرسوم أميري بإنشائها (كلية عجمان الجامعية للعلوم والتكنولوجيا)، ولكن الحكومة المحلية لا تقدم لها أي دعم مالي. وهناك مؤسسة عامة واحدة (كلية إتصالات للهندسة)، وواحدة للقطاع العام (كلية شرطة دبي)، حيث صدر مرسوم أميري بإنشائها وتمولها الحكومة

المحلية بشكل كامل ولا تتقاضى رسوماً مالية. وجميع هذه الكليات تقوم بكافة مراحل العملية التعليمية، من تخطيط وتنفيذ، باستثناء كلية إتصالات للهندسة، التي تتعاون مع جامعة برادفورد (أنظر الشكل رقم ٢).

* هناك أيضا كلية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية، التي كانت الدراسة فيها لمدة سنتين. وفي ١٩٩٢ تم تحويل الدراسة لمدة أربع سنوات لمنح درجة الليسانس في الحقوق والعلوم الشرطية. وكذلك كلية زايد الثاني العسكرية (١٩٧٠)، وكلية القوات الجوية (١٩٨٢)، التي كانت مدرسة للطيران ثم تحولت إلى كلية جوية عام ١٩٨٤. [المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي].

٢- المجموعة الثانية

تضم الكليات والمعاهد الخاصة العاملة في الإمارات، والتي لم يرخص لها حتى الآن من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعددها ٨ مؤسسات، وهي: كلية دبي للصيدلة، (قبلت في الدفعة الأولى الذكور، ولكنها بعد ذلك اقتصرت القبول على الإناث فقط، وسيستمر الذكور في الدراسة حتى التخرج)، كلية الشارقة، كلية دبي للطيران، أكاديمية الخنساء للعلوم والإدراة، معهد البيان، معهد العلوم للخدمات التعليمية والتدريب، مركز الخوارزمي، معهد الأفق. ومع أنها غير مرخصة حتى الآن، إلا أنها جميعا تعمل حاليا، وبعضها تقدم بطلب الحصول على الترخيص، وبعضها لم يتقدم للآن. وتقع إثنتان منها في كل من أبو ظبي ودبي والشارقة، وواحدة في عجمان. أما الثامنة، وهي أكاديمية الخنساء للعلوم والإدارة فلها فرع في كل من أبو ظبي والعين وجميعها مؤسسات قطاع خاص، باستثناء كلية دبي للطيران، حيث صدر مرسوم أميري بإنشائها، ومع ذلك فهي تتقاضى رسوما مالية مقابل الدراسة فيها (أنظر الشكل رقم ٣). إن جميع هذه الكليات والمعاهد الخاصة تعتبر فروعا أو وكلاء لمؤسسات تعليمية أو مهنية خارجية، حيث تقوم المؤسسة المحلية بتوفير البنية الأساسية للعملية التعليمية، بينما تتولى المؤسسة الخارجية الإشراف على البرامج المهنية والأكاديمية المطروحة، كما تشارك بدرجات متفاوتة في عملية تنفيذ العملية التعليمية. وكذلك تقوم المؤسسة الأجنبية بمنح الدرجة العلمية تحت اسمها(٦).

٣- المجموعة الثالثة

تضم الكليات والمعاهد تحت التأسيس، وعددها ١٨ مؤسسة، منها خمس

(٦) أحمد سيف النصر: "نحو إعادة هيكلة نظام التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، ورقة عمل مقدمة إلى اللجنة التنفيذية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣.

مؤسسات في مراحل التأسيس الأخيرة وهي: كلية الإمارات الجامعية، مركز دبي للكمبيوتر، المركز الدولي للإدارة، مؤسسة ليذر للخدمات الإدارية، معهد أور العالمي. وقد تم توقيع إتفاقيات تعاون فني بينها وبين بعض الجامعات الأجنبية، ولم تتقدم للآن بطلب الحصول على الترخيص. وهناك أيضا ١٣ مؤسسة في بداية المرحلة التأسيسية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حوالي ١٥٥ معهداً في الإمارات كانت، قبل إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تحصل على تراخيص من وزارة التربية والتعليم لتقديم دورات تدريبية مختلفة، بالإضافة إلى بعض الخدمات الجامعية. وبعد إنشاء وزارة التعليم العالي، إقتصر التصريح الصادر من وزراة التربية التعليم على الدورات التدريبية فقط. أما تصاريح الخدمات الجامعية، التي تقدمها تلك المعاهد فتصدر عن وزارة التعليم العالي. ولم يتم حل تلك المشكلة حتى الآن، فما زالت الأوضاع معلقة، رغم أن بعض هذه المؤسسات ما زال يقوم بنشاطه.

وهكذا يتبين لنا مدى تفاوت البرامج الدراسية التي تطرحها هذه الكليات الخاصة من حيث التخصص، والنوعية، والجودة، والدرجات العلمية التي تمنحها (دبلوم متوسط، درجة جامعية أولى، دبلوم دراسات عليا، ماجستير)، ومن حيث نظام الدراسة المتبع (نظام المحاضرة التقليدي، نظام الطرق التعليمية التي تعتمد على الدراسة الذاتية، نظام التفرغ الكامل للدراسة، نظام التفرغ لبعض الوقت).

تطور أعداد الطلاب في التعليم العالي

بما أنه لا توجد سياسة واضحة تبين أهداف التعليم العالي في دولة الامارات العربية المتحدة، فقد كانت مخرجات التعليم العالي غير متوافقة مع إحتياجات الدولة من القوى العاملة. ونظرا لعدم وجود أي نوع من التنسيق بين الأجهزة المعنية بتخطيط القوى العاملة في الدولة، فقد كان من الصعب تحديد الاحتياجات من الكوادر البشرية المواطنة والمؤهلة في التخصصات العلمية المختلفة. والملاحظ على خريجي الجامعة أن غالبيتهم من الكليات النظرية والأدبية، في مقابل عدد الخريجين المحدود من الكليات التطبيقية. وبالنظر إلى الجدول رقم (١)، يتبين لنا الآتي:

١- تغلب التخصصات النظرية على خريجي الجامعة، في الوقت الذي تعاني منه الأجهزة الحكومية (الإتحادية والمحلية) من عجز في إحتياجاتها من خريجي التخصصات الفنية. ويتبين لنا كذلك قلة عدد الخريجين من كليات الزراعة والهندسة والعلوم والطب، مقارنة بالكليات النظرية الأخرى، لأن الغالبية العظمى من الطلبة لا يزالون يفضلون الدراسات الأدبية. والحكم ذاته ينطبق على مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الإمارات، حيث أن أغلب التخصصات التي تطرحها تلك الكليات تخصصات أدبية.

٢- يشكل الخريجون من كلية الزراعة ١,٤٣ بالمائة من إجمالي عدد الخريجين، وفي الهندسة ٣,١٥ بالمائة، وفي العلوم ١,٠٣ بالمائة، وفي الطب ٠,١٩ بالمائة، أي ما نسبته ١٤,٨٠ بالمائة من إجمالي عدد خريجي الجامعة، في حين نجد زيادة في عدد خريجي الكليات النظرية، حيث يشكلون ٢٩,٩٥ بالمائة في الآداب، ٢١,١٢ بالمائة في التربية، ٢١,٩ بالمائة في العلوم الإقتصادية والإدارية، ٥,٣٥ بالمائة في الشريعة والقانون، أي ما نسبته ٨٥,٢٠ بالمائة من إجمالي عدد الخريجين.

٣- كذلك يلاحظ أن هناك تفاوتا في توزيع الخريجين بين الذكور والإناث، ففي الدفعات الثلاث الأولى، كانت نسبة الذكور تشكل أكثر من نصف إجمالي الطلبة الخريجين. ومنذ عام ١٩٨٥-١٩٨٦، أخذت هذه النسبة بالتدهور بشكل واضح، ولصالح الإناث على حساب الذكور. وقد يكون أحد أسباب ذلك أن الذكور ما زالوا يحصلون على بدائل وفرص عديدة، إلى جانب الإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي، مثل المؤسسات العسكرية والشرطية، وشركات النفط. كما أن الحصول على الشهادة الجامعية لم يعد مغريا من الناحية المادية كما كان في السابق، مقارنة بالمرتبات والأجور في المؤسسات العسكرية وقطاعات النفط.

٤- أيضا نلاحظ أن الإناث يشكلن ٦٨,١ بالمائة من إجمالي عدد الخريجين، ويشكلن ٦٢,٤ بالمائة في الآداب، ٦٨,٧ بالمائة في العلوم، ٤٣,٣ بالمائة في العلوم الإقتصادية والإدارية، ٨٢,٥ بالمائة في التربية، ١٩,٢ بالمائة في الشريعة والقانون، ٢٢,٩ بالمائة في الزراعة، ٣٥,٨ بالمائة في الهندسة، ٦٩,٢ بالمائة في الطب، و٦٨,٢ بالمائة في الانتساب الموجه. وهذا التفاوت يشكل مشكلة تتمثل في ضعف الحراك المهني بالنسبة للمرأة وصعوبة أن تعمل في غير إمارتها أو بعيدا عن مكان سكنها، نظرا للظروف الاجتماعية السائدة في الإمارات، مما سيفاقم من مشكلات التعليم العالي، ومعضلات سوق العمل في المستقبل(٧).

٥- كذلك، فإن قلة الإقبال على الدراسات التطبيقية ترتبط بطول فترة الدراسة وصعوبتها، وعدم وجود تنافس ومفاضلة بين الشهادات وتقديراتها النهائية في عملية التعيين في الخدمة. وهذا يؤدي إلى إتجاه الطلبة إلى التخصصات الأدبية لسهولتها وقصر مدة الدراسة فيها، بالرغم من إنخفاض الطلب على خريجي تلك الكليات، وبسبب تبني الدولة سياسة ضمان توفير الوظائف للخريجين المواطنين، يصبح طابور الانتظار للتعيين في بعض التخصصات

(٧) عبد الرزاق فارس الفارس: "التعليم العالي ..."، مصدر سبق ذكره.

طويلا. وهذا يبين لنا مدى الانفصام بين مؤسسات التعليم العالي وبين احتياجات سوق العمل في الدولة من القوى العاملة.

٦- وفيما يتعلق بكليات التقنية العليا، فهي تضم حاليا ٤١٧٦ طالبا وطالبة، مقارنة مع ٢٤٠ طالبا وطالبة إلتحقوا بالدراسة في هذه الكليات عند افتتاحها. وبذلك يكون عدد الطلبة قد ارتفع بنسبة (١٤٥٪) في الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٥، وقد خرجت الكليات حتى الآن أربع دفعات بلغ عددهم (٣٨٩) خريج وخريجة(٨). وبالرغم من أن الهدف من إنشاء الكليات كان توفير قوى عاملة مواطنة تحمل مؤهلات متوسطة في تخصصات فنية وتقنية لتعمل في القطاع الخاص، إلا أن القرار الذي أصدره مجلس الوزراء بمساواة خريجي الكليات مع خريجي الجامعة في الدرجة المالية عند التعيين في الحكومة الاتحادية، إضافة إلى قلة مرتبات القطاع الخاص، وعدم وجود قانون يلزم القطاع الخاص بتشغيل المواطنين، وكذلك عدم وجود قانون للضمان الاجتماعي في القطاع الخاص. كل ذلك جعل خريجي تلك الكليات يتجهون للعمل في الحكومة.

٧- لقد أوضحت إحصائية لوزارة الداخلية في دولة الإمارات أن عدد العاطلين عن العمل من المواطنين يبلغ ١٥٥٩٤، منهم ٩٥٨٩ من الإناث، و ٤٧٥١ من الذكور، و١٢٣٣ من المتقاعدين، و ١٧١ من المعاقين. ويبلغ عدد الجامعيين ١٢٣٦، منهم ٤ من حملة الدكتوراة و٢٧ من حملة الماجستير(٩). وهذا يكشف لنا مدى الخلل الموجود، وعدم وجود تخطيط وتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والأجهزة المسؤولة عن تخطيط القوى العاملة في الدولة.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي الخاص، فقد كان من المفترض أن تكون التخصصات المتاحة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في دولة الإمارات مكملة للتخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي الحكومي، وليس مشابهة لها، من أجل سد النقص وتوفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة، وايجاد نوع من التكامل والتنسيق بينهما إلا أن الواقع يكشف لنا عكس ذلك، حيث يلاحظ أن أغلب مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الإمارات يغلب عليها الطابع النظري والأدبي. ولا شك أن ذلك له تأثير كبير على مخرجات التعليم العالي الخاص، وعلى تحديد احتياجات المجتمع من القوى العاملة، وعلى فرص العمل المتاحة مستقبلاً لهؤلاء الخريجين، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. ومن خلال دراسة وتحليل الجدول رقم (٢) يتبين لنا ما يلي:

(٨) صحيفة **الخليج** (الشارقة)، بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٨.
(٩) صحيفة **الاتحاد** (أبو ظبي)، بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٩.

١- أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الإمارات تتفاوت تفاوتا كبيرا للغاية (طبقا للبيانات المتاحة) من حيث عدد الدارسين (٧٩٠ طالباً في كلية الدراسات الإسلامية والعربية إلى ٤٨ طالباً في كلية دبي للصيدلة)، وتتراوح نسبة المواطنين فيها من ١,٥ بالمائة في كلية الشارقة إلى ٨٧ بالمائة في كلية الدراسات الاسلامية والعربية.

٢- النمو غير المتوازن لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في الإمارات بسبب التفاوت الشديد في نوعية وطبيعة البرامج الدراسية التي تقدمها هذه المؤسسات من ناحية، وإزدواجية وتكرار هذه البرامج من ناحية أخرى، بسبب نزعة أغلب هذه المؤسسات إلى منافسة بعضها بعضاً، خاصة وأن كل هذه المؤسسات أنشئت بدون تخطيط مسبق ينطوي على دراسة الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل في الامارات.

٣- لا يتوقع أن تساهم مؤسسات التعليم العالي الخاصة، رغم عددها الكبير وزيادة عدد طلابها، في توفير القوى العاملة المواطنة، أو في زيادة كفاءة العاملين حاليا، لأن الغالبية العظمى من الدارسين في هذه المؤسسات من غير المواطنين (باستثناء كلية الدراسات الاسلامية والعربية وكلية شرطة دبي، وكلية اتصالات التي يقتصر القبول فيها على المواطنين)، حيث تبلغ نسبة غير المواطنين ٧٩ بالمائة في كلية دبي الطبية و٨٥ بالمائة في كلية عجمان، ٧٤ بالمائة في كلية العين المتوسطة، ٩٢ بالمائة في كلية دبي الطبية، ٩٨,٥ بالمائة في كلية الشارقة، و٨٣ بالمائة في كلية دبي للطيران.

٤- إن الحجم الصغير لمؤسسات التعليم العالي الخاصة القائمة حاليا، وعدم وجود دراسات تخطيطية حول استمرار الطلب على خدماتها، بالإضافة إلى أن برامجها تجذب الراغبين في العمل للقطاع الخاص (٨٩ بالمائة منهم وافدون)، تثير تساؤلات جدية حول الجدوى الإقتصادية والعملية للتوسع في عدد المؤسسات الخاصة، خاصة إذا علمنا أن هناك ١٨ مؤسسة لا زالت تحت التأسيس، بالإضافة إلى المؤسسات القائمة حاليا، والتي لم يحصل العديد منها على الترخيص المطلوب من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للآن.

نظرة تقييمية لتجربة التعليم العالي الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة

إن تجربة التعليم العالي الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة حديثة النشأة، ولذا فإنه يمكن القول بأنه من السابق لأوانه إصدار أحكام عامة حول تقييم تجربة الكليات الخاصة أو مستقبلها في الإمارات، إذ سيعتمد ذلك بشكل أساسي على مدى قدرتها على الاستمرار، وعلى قبولها التحدي في تنمية الموارد البشرية

المواطنة، وتلبية إحتياجات سوق العمل في الإمارات. ومع ذلك، يجدر بنا مناقشة واقع ومستقبل مؤسسات التعليم العالي الخاصة في ضوء تجربتها القصيرة، والتي من خلالها يمكن إعطاء بعض التصورات حول مستقبلها:

١- إن طبيعة المؤسسين للكليات والمعاهد الخاصة تنعكس إيجابيا أو سلبيا على مسيرة تلك الكليات، حيث يتشكل هؤلاء المؤسسون من فئات تختلف من حيث الوسائل والأهداف فيما يتعلق بإدارة الكليات والمعاهد الخاصة. فهناك فئة يصعب عليهم التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. وهناك فئة المساهمين برأس المال، وهمهم الأساسي الربح، ويصعب عليهم التوفيق بين الأهداف الأكاديمية والأهداف الربحية. إن كل هذا التشابك لا بد وأن يترك آثاره على مدى فشل أو نجاح التعليم العالي الخاص مستقبلا(١٠).

٢- من الممكن أن تواجه بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة خطر الإختفاء المفاجئ، خاصة تلك التي تطرح برامج دراسية غير نمطية ولا تتطلب بطبيعتها سوى الحد الأدنى من الاستثمار في البنية الأساسية(١١).

٣- إن الصيغة الجامعية هي الشائعة والسائدة في الإمارات على مستوى المؤسسات الحكومية والخاصة. وهذا يؤكد أن نظام التعليم العالي في الإمارات لا يزال قاصرا عن توفير التنوع المطلوب الذي يلبي احتياجات سوق العمل، ولا تزال كليات ومعاهد التعليم العالي عاجزة عن توفير اليد العاملة الفنية المتوسطة(١٢).

٤- أن التخصصات النظرية والأدبية تغلب في البرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة على حد سواء. وباستثناءات قليلة، فإن ذلك أوجد تشابهاً كبيرا في نوعية المخرجات التعليمية من المؤسسات الحكومية والخاصة، حيث يلاحظ النقص الشديد في عدد الطلبة في التخصصات التطبيقية، وخاصة الهندسة والطب والزراعة، والعكس بالنسبة للتخصصات النظرية.

٥- برصد أعداد خريجي الثانوية العامة في دولة الإمارات خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٤ - ١٩٩٤/٩٥)، والتي يوضحها الجدول رقم (٣)، يمكن أن نستكشف بعض الدلائل حول مستقبل التعليم العالي الخاص في الإمارات، حيث نلاحظ:

أ) إستمرار زيادة نسبة المواطنين في القسم الأدبي، مقارنة بغير المواطنين، ففي عام ١٩٨٣/١٩٨٤ بلغت نسبة المواطنين الذكور في

(١٠) ماجد بدر: مصدر سبق ذكره.
(١١) أحمد سيف النصر: مصدر سبق ذكره.
(١٢) عبد الرزاق فارس الفارس: "التعليم العالي ..."، مصدر سبق ذكره.

القسم الأدبي ٣٦,١٣ بالمائة، بينما بلغت نسبة غير المواطنين ١٤,٢٩ بالمائة. وفي عام ١٩٨٨/١٩٨٩ بلغت هذه النسبة ٢٨,٣٩ بالمائة للمواطنين الذكور و١٠,٤٦ بالمائة لغير المواطنين من الذكور. وفي عام ١٩٩٤/١٩٩٥ بلغت النسبة ٢٧,٧١ بالمائة للمواطنين الذكور و١٠,٢٧ بالمائة للذكور من غير المواطنين.

ب) ونفس الأمر أيضاً بالنسبة للإناث في القسم الأدبي، حيث بلغت نسبتهن عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ٣٧,٥٥ بالمائة للمواطنات، و١٢,٠٣ بالمائة لغير المواطنات. وفي عام ١٩٨٨/١٩٨٩، بلغت النسبة ٤٧,٧٣ بالمائة للمواطنات ١٣,٤٢ بالمائة لغير المواطنات. وفي عام ١٩٩٤/١٩٩٥، وصلت نسبة المواطنات إلى ٤٩,٦ بالمائة وغير المواطنات ١٢,٩٦ بالمائة. كما يلاحظ أيضا زيادة نسبة المواطنات على نسبة المواطنين، كما يعني أيضاً أن التوجه العام لدى الطلبة المواطنين لا يزال متجها إلى التخصصات الأدبية – رغم أهمية إحتياج الدولة للتخصصات العلمية – بسبب عدم وجود تخطيط وتوجيه لهؤلاءالطلبة أثناء الدراسة بتحفيزهم وتشجيعهم على دخول القسم العلمي بدل القسم الأدبي.

ج) أما بالنسبة للقسم العلمي، فيلاحظ العكس حيث تزيد نسبة غير المواطنين على نسبة المواطنين، ففي عام ١٩٨٣/١٩٨٤، بلغت نسبة غير المواطنين الذكور ٣٧,١٦ بالمائة، بينما بلغت نسبة المواطنين ٢٠,١ بالمائة، وفي عام ١٩٨٨/١٩٨٩، بلغت هذه النسبة ٢٩,٩ بالمائة لغير المواطنين، و١٩,٩ بالمائة للمواطنين، وفي عام ١٩٩٤/١٩٩٥، وصلت هذه النسبة إلى ٢٨,٤ بالمائة لغير المواطنين و١٩,١ بالمائة للمواطنين.

د) أما بالنسبة للإناث فقد حصل تطور في هذه النسبة لصالح المواطنات في السنوات الأخيرة. ففي حين كانت نسبة غير المواطنات هي الغالبة حتى عام ١٩٨٨/١٩٨٩، حيث بلغت نسبة غير المواطنات ٢٧,٥ بالمائة ونسبة المواطنات ٢٢,٧ بالمائة نجد أن نسبة المواطنات زادت خلال عام ١٩٩٤/١٩٩٥ على نسبة غير المواطنات، حيث وصلت إلى ٢٨,٤ بالمائة، بينما تراجعت نسبة غير المواطنات إلى ٢٤,١ بالمائة.

هـ) خلال العام ١٩٩٤/١٩٩٥، بلغ عدد الخريجين المواطنين من الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي ٧٩٢٨، منهم ٥٠٤٨ من القسم الأدبي و٢٨٨٠ من القسم العلمي. وفي العام الجامعي ١٩٩٥/١٩٩٦، قبلت جامعة الإمارات ٢٨٨٥ مواطناً، منهم ٦٧٥ من الذكور و٢٢١٠ من الإناث، وقبلت كليات التقنية ١٣٠٠ مواطن. وبالمقارنة بين نسبة

خريجي الثانوية العامة من المواطنين والمقبولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، نلاحظ أن هناك نسبة لا بأس بها من المواطنين لا يدخلون التعليم العالي الحكومي. ولكن نلاحظ أيضا أن أغلب هذه النسب من الذكور الذين يتجهون للعمل في المؤسسة العسكرية والشرطية. وبالتالي، فإن العدد المتبقي من المواطنين الذين يمكن أن يلتحقوا بمؤسسات التعليم العالي الخاصة، لا يتناسب مع حجم تلك المؤسسات. وهذا الأمر يثير تساؤلا هاما، وهو: هل إنشاء الكليات الخاصة في الإمارات كان موجها بشكل أساسي إلى إعداد وتأهيل قوى عاملة مواطنة؟ أو أنه يهدف إلى تأهيل قوى عاملة غير مواطنة للعمل في الدولة؟

و) أما بالنسبة لغير المواطنين، فإن عدد خريجي الثانوية بقسميها العلمي والأدبي عام ١٩٩٤/١٩٩٥ بلغ ٤٧٠٩، منهم ١٥٢٧ من القسم الأدبي و٣١٨٢ من القسم العلمي. ونلاحظ أن نسبة غير المواطنين تفوق نسبة المواطنين في القسم العلمي. ففي العام الجامعي ١٩٩٤/١٩٩٥، قبلت جامعة الإمارات ٢٤٢ طالبا وطالبة من غير المواطنين، منهم ١٢٠ من الذكور و١٢٢ من الإناث. وهذا يكشف لنا أن هناك عدداً كبيرا من غير المواطنين من خريجي الثانوية العامة، الذين لا يجدون أمامهم سوى الذهاب للخارج أو الدراسة لدى مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الإمارات. وهذا الأمر يثير تساؤلا أيضا، وهو: هل الهدف الأساسي من إنشاء المؤسسات الخاصة في الإمارات كان من أجل إعداد وتأهيل قوى عاملة غير مواطنة، وبالتالي لم تضع مخرجات تلك المؤسسات في إعتبارها توفير قوى عاملة مواطنة تلبي إحتياجات سوق العمل في الدولة من العمالة المواطنة؟ إن كل تلك المؤشرات تشير إلى أن مستقبل العديد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الإمارات يتوقف بشكل أساسي على غير المواطنين أكثر منه على المواطنين.

٦- إن الأهداف المعلنة للكليات الخاصة تتمثل في التأهيل المهني والعلمي، الذي يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية، في الوقت الذي لا نجد فيه أي ذكر لهدف الربح في نشرات ووثائق هذه الكليات. والحقيقة أنه ما دام تأسيس بعض هذه الكليات كان بصيغة شركات تجارية، فإن الهدف الحقيقي لها هو الربح أولا، والنجاح الأكاديمي أيضا. وبذلك، فإن التركيز على النجاح الأكاديمي منذ البداية، هو الكفيل بتحقيق أرباح مشروعة ومعقولة على المدى المتوسط والبعيد. أما الفشل في تحقيق النجاح الأكاديمي، فيؤدي إلى فشل المؤسسة بأكملها.

٧- أيضا يجب إعادة دراسة مسألة ارتفاع الرسوم الدراسية دراسة علمية وواقعية، لجعلها تتناسب مع مستويات الدخل، وإلا فإن تفضيل جامعة الإمارات وكليات التقنية العليا سيستمر مستقبلا، وخصوصا بالنسبة للمواطنين، على الرغم من التساؤلات المطروحة حول صعوبة حصول بعض خريجي الجامعة على وظائف مناسبة. وبالنظر إلى الجدول رقم (٤)، نلاحظ أن الدراسة في بعض الكليات والمعاهد الخاصة في الإمارات بالمجان، بل إن هذه المؤسسات تقدم مساعدات للطلبة المحتاجين (كلية الدراسات العربية والاسلامية). وهناك أيضا كليات تابعة لدوائر محلية أو مؤسسات إتحادية، وهي أيضا لا تتقاضى رسوماً دراسية، وإنما تقدم إعانات ورواتب، وتوفر ضماناً وظيفياً بعد التخرج (كلية إتصالات للهندسة، كلية شرطة دبي). وهناك أيضا بعض الكليات التي تتقاضى رسوماً دراسية عالية، وهي وبشكل خاص ذات تخصصات تطبيقية. ويوضح الجدول نفسه مؤشرا لذلك الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة في الإلتحاق بتلك الكليات بالنسبة للمواطنين والوافدين على حد سواء، وبالتالي يسعى المواطنون للدراسة في جامعة الامارات وكليات التقنية العليا. ونفس الأمر بالنسبة لبعض الوافدين الذين يذهبون للدراسة في الخارج أو في بلدانهم. وكل ذلك يتطلب إعادة النظر في الرسوم الدراسية، وبالشكل الذي يحقق الربح المعقول للمؤسسات الخاصة، وبالقدر الذي لا يثقل كاهل الدارسين (مواطنين/وافدين). ولا شك أن ذلك سيساهم في زيادة نسبة الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

وبذلك فإن مستقبل التعليم العالي الخاص في الإمارات يتوقف على تحقيق عدة أمور لعل من أهمها:

١- وجود تعليم ذي نوعية متميزة وتخصصات تناسب متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، في القطاعين الحكومي والخاص، إضافة إلى مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي. إذا تم تطبيق ذلك والالتزام به فإنه سيؤدي إلى نجاح العديد من الكليات والمعاهد الخاصة. غير أن المؤشرات المتوافرة لغاية الآن عن المؤسسات الخاصة لا تدل على أنها جادة في هذا الإتجاه، نتيجة التشابك في التخصصات التي تطرحها تلك المؤسسات، وعدم توافق العديد من تلك التخصصات مع احتياجات سوق العمل، وهي مركزة بشكل أساسي على الوافدين لا على المواطنين.

٢- إن الاقتصاد الحديث يعتمد على قواعد المعلومات والتقنيات المتطورة، الأمر الذي يعني أن الوظائف المستحدثة ستكون في أغلبها ذات صبغة تقنية وفنية، مما يؤكد على ضرورة العمل على زيادة وظائف المواطنين في مستويات المهن الوسيطة والمساعدة، باعتبارها الطريق الأساسي للتوسع في التوطين

والإحلال للقوى العاملة. وهنا يجب أن تؤدي مؤسسات التعليم العالي الخاصة دورها الوطني في هذا المجال.

٣- لا بد من تحقيق وحدة التوجه لنظام التعليم العالي الحكومي والخاص في إطار يسمح بتكامل الأهداف (وليس إزدواجيتها)، ويشجع على اختلاف وتعدد المصادر والموارد والتقنيات التعليمية (وليس تكرارها)، ويضمن تحقيق تقارب في المستويات الأكاديمية عند مستوى عال من النوعية (وليس تفاوتها)(١٣).

٤- لا بد من تحقيق الترابط والاتصال بين التعليم العالي والحياة العملية، وخاصة بين أماكن العمل المحتملة والتعليم العالي، حتى يمكن تحديد التعديلات الواجب إدخالها على محتويات الخطط والمناهج الدراسية، لتكون أكثر مناسبة لاحتياجات العمل. إن الأخذ بهذا الاتجاه سيعزز من أهمية مؤسسات التعليم العالي، لأنه سيكون مخالفا لما يحدث في الوقت الحالي، من طرح برامج (مهنية/تدريبية) لدى العديد من المؤسسات الخاصة، إما لأنها هي نفس البرامج والخطط المطروحة في المؤسسات الأجنبية التي ترتبط معها المؤسسات المحلية بإتفاقيات تعاون وتنسيق، أو مسايرة لإتجاهات عالمية قد لا تكون بالضرورة متوافقة مع الظروف البيئية لمجتمع الإمارات وخصائص نظامه الإقتصادي وأولويات التوطين والإحلال في القطاعين العام والخاص.

الإستنتاجات الختامية

في نهاية هذه الدراسة سنحاول أن نورد بعض التوصيات والأفكار والإقتراحات، التي نعتقد أنها ستساهم بالرقي بالتعليم العالي الخاص في الإمارات العربية المتحدة:

١- يقتضي الأمر إعادة النظر بشكل جذري بالقوانين والتعليمات والأنظمة التي تحكم التعليم العالي الخاص، بحيث يتم الانتقال من المرحلة الحالية التي تتميز بالنمو السريع أو التوسع العشوائي والغير مخطط لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، إلى مرحلة تتميز بمؤسسات تعليمية أقل عددا وأكثر ثباتا وإستقرارا، متكاملة الأهداف متقاربة النوعية، في ظل إطار تخطيط مركزي يعطي الأولوية لتلبية احتياجات سوق العمل وللتنسيق الفعال مع قطاع الأعمال، من خلال إعادة دراسة الجدوى الفعلية من نشاط بعض المؤسسات القائمة والتخصصات المطروحة، وإعادة النظر في المناهج وطرق التدريس وأعضاء هيئة التدريس. ومن ناحية أخرى، فلا يمكن لسياسة إعادة الهيكلة الجذرية أن

---

(١٣) أحمد سيف النصر: مصدر سبق ذكره.

تحقق الأهداف المتوقعة، دون وجود تنسيق فعال مع الجهات والأجهزة المعنية بشؤون التعليم والتخطيط على متسوى الدولة، وخاصة فيما يتعلق بتشجيع الطلبة على الإلتحاق بالكليات المتوسطة والتطبيقية، وعلى اختيار تخصصات معينة لها الأولوية في إحتياجات سوق العمل عن طريق توجيه الطلبة إلى تلك التخصصات من خلال الدراسة الثانوية، وتشجيعهم على الدراسة في القسم العلمي بدل القسم الأدبي.

٢- تخفيض الرسوم الدراسية بحيث لا يقتصر الإلتحاق في بعض هذه الكليات والمعاهد على الفئات الميسورة، وخاصة بالنسبة لذوي الدخول المحدودة الذين لا تسمح ظروفهم المادية بإدخال أبنائهم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، لا سيما التطبيقية منها.

٣- العمل على تطبيق الشعارات المرفوعة من قبل الكليات الخاصة، والمتعلقة بالتميز، فيما يتعلق بالتخصصات وبتقديم تعليم ذي نوعية ومناهج حديثة تناسب التغيرات العلمية والتكنولوجية واحتياجات سوق العمل في الدولة.

٤- النظر في أمر إنضمام أو إندماج بعض الكليات المتشابهة في التخصصات القريبة من بعضها، لتشكيل كلية واحدة جديدة. وهذا سيوفر تكاليف مالية وإدارية ويرفع من كفاءة الأداء.

٥- النظر في إنشاء مجلس أعلى للتعليم العالي، ووضع إستراتيجية واضحة تحدد على ضونها سياسات الترخيص للكليات والمعاهد الخاصة، وأسس القبول في جميع مؤسسات التعليم العالي الخاص، أو التخصصات التي ينبغي أن تشكل أولويات في المرحلة الحالية والمستقبلية للدولة(١٤).

٦- وأخيرا، هل يمكن أن تصل درجة الوعي لدى أبناء الإمارات إلى إنشاء جامعة أو كليات خاصة تمول كليا من التبرعات والهبات والمنح والإستثمارات، خاصة وأن مثل هذا التمويل يمكن توفيره، بحيث تركز هذه الجامعة على الأهداف العلمية والمهنية، والتطوير المستمر لنوعية التعليم العالي ومخرجاته، والتي تلبي احتياجات سوق العمل في الدولة على المدى القصير والمتوسط، بالرغم من أن هذا الطرح يثير العديد من التساؤلات حول الفئات التي يمكن أن تساهم في عملية التمويل، ودرجة أو مدى التدخل الذي ستفرضه تلك الفئات على سياسة الجامعة ومناهجها وطرق التدريس فيها، ومدى الاستمرارية في عملية التمويل.

وختاما نقول إنه بالرغم من أهمية الدور الذي يقوم به التعليم العالي الخاص في الإمارات وإنتشاره بشكل كبير، ستبقى مسؤولية الدولة أمرا ضروريا وهاما من

(١٤) عبد الرزاق فارس الفارس: "التعليم العالي وسوق العمل ..."، مصدر سبق ذكره.

خلال إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تلك المؤسسات الخاصة، وتوجيهها بما يتناسب واحتياجات المجتمع من التخصصات المطلوبة في المرحلة الحالية والمستقبلية، وعدم ترك الأمور تجري بدون إشراف وتوجيه، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة البطالة في بعض التخصصات، والندرة في التخصصات الأخرى.

شكل رقم (١)
مؤسسات التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة

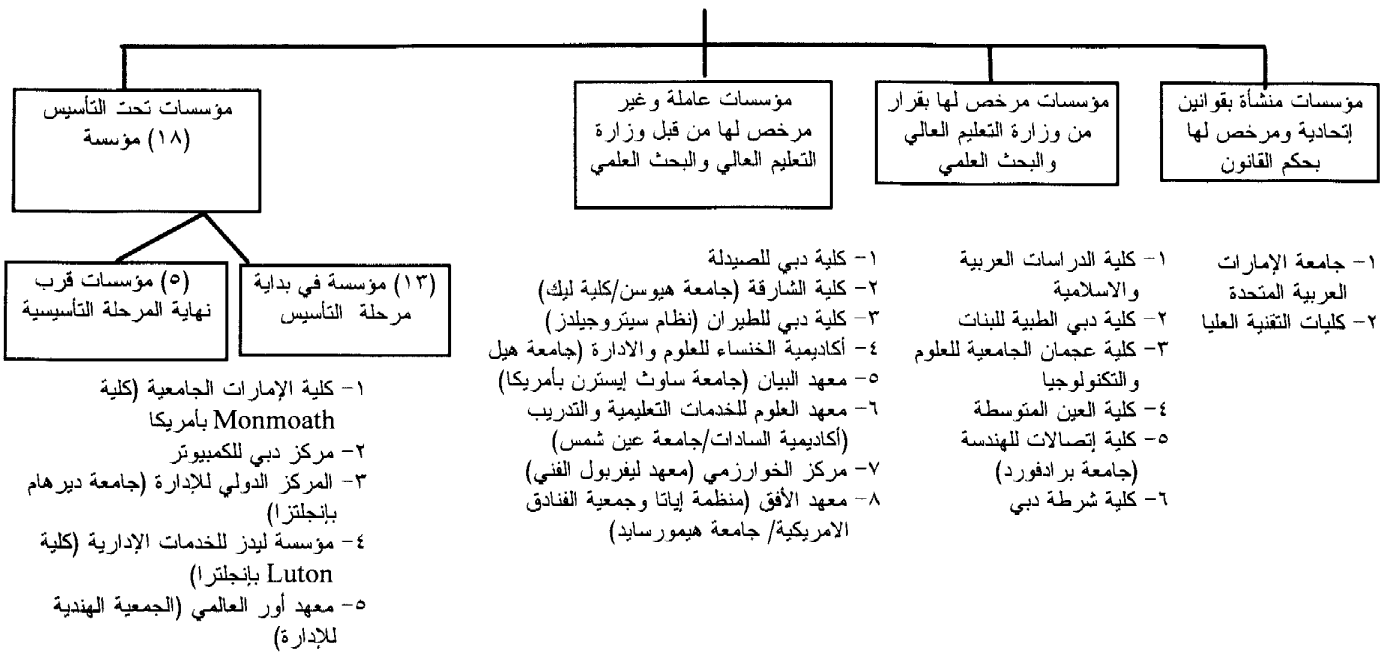

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

شكل رقم (٢)
الكليات الخاصة المرخص لها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حتى سبتمبر ١٩٩٥

إسم الكلية	المقر	تاريخ التأسيس	تاريخ الإعتراف	كيفية المنشأة	الدرجات العلمية التي تمنحها والمعادلة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مواضيع تحت الدراسة ولم يؤخذ قرار بشأنها حتى الآن	آخر الخطوات التي إتخذت
كلية الدراسات العربية والاسلامية	دبي	١٩٨٦	٩٤/٥/٣	قطاع خاص	الليسانس في الدراسات الإسلامية	مشروع برنامج اللغة العربية، مشروع برنامج الدراسات العليا	معروض على إجتماع اللجنة التنفيذية
كلية دبي الطبية للبنات	دبي	١٩٨٦	٩٤/٥/٣	قطاع خاص	بكالوريوس الطب والجراحة	----------	لا تزال إجراءات المعادلة تحت الدراسة من قبل اللجان
كلية عجمان الجامعية للعلوم والتكنولوجيا	عجمان	١٩٨٨	٩٤/٥/٣	قطاع خاص	البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي، إدارة الأعمال، اللغة الانجليزية والترجمة، الهندسة الكهربائية تخصص الكترونيات، أساليب وتقنيات التعليم تخصص، إعداد معلم مادة (اللغة العربية، الدراسات الإسلامية، الرياضيات، العلوم)	- مشروع تحويل الكلية إلى جامعة - مشروع برنامج ؟ - مشروع برنامج الهندسة المدنية الاتفاقية مع جامعة عين شمس بشأن الدراسات العليا - الإتفاقية مع جامعة لافكا الفبرصية	تم عرض هذه المواضيع على اللجنة التنفيذية
كلية العين المتوسطة	العين	١٩٨٥	٩٤/٦/٢٧	قطاع خاص	دبلوم إعداد المعلمين (لغة عربية، تربية إسلامية، تربية إبتدائية، دراسات إجتماعية، رياضيات، كمبيوتر، لغة انجليزية).	- برنامج إدارة الأعمال - مشروع برنامج الدراسات العليا	معروض على إجتماع اللجنة التنفيذية
كلية إتصالات للهندسة بالتعاون مع (جامعة برادفورد)	الشارقة	١٩٨٩	٩٤/٧/١٠	مؤسسة عامة	- البكالوريوس في هندسة الاتصالات - دبلوم فني متوسط (سنتان بعد الثانوية العامة)	----------	--------
• كلية شرطة دبي	دبي	١٩٨٦	٩٤/٥/٣	قطاع عام	الليسانس في (الحقوق والعلوم الشرطية، الحقوق)، دبلوم الشرطة.	----------	--------

• هناك أيضا كلية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية، كانت الدراسة فيها لمدة سنتين. وفي ١٩٩٢ تم تحويل الدراسة لمدة أربع سنوات لمنح درجة الليسانس في الحقوق والعلوم الشرطية، وكذلك كلية زايد الثاني العسكرية ١٩٧٠، كلية القوات الجوية ١٩٨٢، كانت كمدرسة طيران ثم تحولت إلى كلية جوية عام ١٩٨٤.

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

شكل رقم (٣)
الكليات والمعاهد الخاصة العاملة والتي لم يرخص لها حتى الآن من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

م	إسم الكلية/المعهد والمؤسسات الأجنبية المتعاون معها	المقر	تاريخ التأسيس	كيفية المنشأة	الدرجات العلمية التي تمنحها	الملاحظات
١	كلية الصيدلة	دبي	١٩٩٢	قطاع خاص	بكالوريوس في الصيدلة	تقدمت بطلب الحصول على الترخيص
٢	كلية الشارقة (جامعة هيوسن/كلية ليك)	الشارقة	١٩٩١	قطاع خاص	بكالوريوس في إدارة الأعمال، أنظمة المعلومات الحاسوبية، علوم الحاسب الآلي، تكنولوجيا الهندسة الإلكترونية (تخصص حساب آلي)	تقدمت بطلب الحصول على الترخيص
٣	كلية دبي للطيران (نظام سيتر وجيلوز)	دبي	١٩٩١	قطاع عام	دبلوم في هندسة صيانة الطائرات، دبلوم إدارة الأعمال والفندقة.	لم تتقدم للآن بطلب الحصول على الترخيص
٤	أكاديمية الخنساء للعلوم والإدارة (جامعة هيل)	أبو ظبي دبي	١٩٨٩	قطاع خاص	الدبلوم في إدارة الأعمال والدبلوم في معالجة الكلمات	تقدمت بطلب الحصول على الترخيص
٥	معهد البيان (جامعة ساوث إيسترن بأمريكا)	أبو ظبي	١٩٩١	قطاع خاص	بكالوريوس إدارة الأعمال	لم تتقدم للآن بطلب الحصول على الترخيص
٦	معهد العلوم للخدمات التعليمية والتدريب (أكاديمية السادات/جامعة عين شمس)	عجمان	١٩٩٠	قطاع خاص	بكالوريوس علوم إدارية، دبلوم عالي في الإدارة	لم تتقدم بطلب الحصول على الترخيص
٧	مركز الخوارزمي (معهد ليفربول الفني)	أبو ظبي	١٩٨٦	قطاع خاص	دبلوم عالي في الكمبيوتر ونظم المعلومات	لم تتقدم بطلب الحصول على الترخيص
٨	معهد الأفق (منظمة اياتا وجميعة الفنادق الأمريكية جامعة هيمور سايد.	الشارقة	١٩٩١	قطاع خاص	دبلوم في الإدارة العليا للسياحة والسفر، دبلوم الكمبيوتر وأنظمة المعلومات التجارية	تقدمت بطلب الحصول على الترخيص

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جدول رقم (١)
أعداد الطلبة الخريجين من الجامعة حسب التخصص
٨١/٨٠-٩٤/٩٣

الكلية	الآداب			العلوم			التربية			العلوم الإقتصادية والإدارية			الشريعة والقانون		
السنة والجنس	M	F	T	M	F	T	M	F	T	M	F	T	M	F	T
١٩٨١/٨٠	٧٤	٨٢	١٥٦	٣٤	٣٦	٧٠	٤٢	٥٦	٩٨	١٠٧	٢٠	١٢٧	٢١	٠	٢١
١٩٨٢/٨١	٥٩	٩٥	١٥٤	٣١	٣٩	٧٠	٤٨	٣٦	٨٤	١١٤	٤٠	١٥٤	٣٨	٣	٤١
١٩٨٣/٨٢	٨٠	١٠١	١٨١	٢٦	٥٤	٨٠	٤٦	٧٩	١٢٥	١١٢	٥٠	١٦٢	٤٠	٧	٤٧
١٩٨٤/٨٣	١١٦	٢١٤	٣٣٠	٣٣	٧٢	١٠٥	٤٠	٨٦	١٢٦	١٠٩	٥٦	١٦٥	٥٧	١٤	٧١
١٩٨٥/٨٤	١٣٣	١٧١	٣٠٤	٥٠	٦٦	١١٦	٣٧	٦٤	١٠١	١٣٢	٦٩	٢٠١	٦٤	٢١	٨٥
١٩٨٦/٨٥	١٧٢	٢٩٥	٤٦٧	٣٧	٥٩	٩٦	٣٥	٨٠	١١٥	١٤٢	١١٨	٢٦٠	٧١	٢٩	١٠٠
١٩٨٧/٨٦	١٥٧	٢٨٣	٤٤٠	٤٢	٦٠	١٠٢	٢٥	٩١	١١٦	١٤٢	١٢٦	٢٦٨	٧٤	٦	٨٠
١٩٨٨/٨٧	١٦٣	٣١٠	٤٧٣	٢٨	٤٢	٩٢	٤٢	١٠٧	١٤٩	١٠١	٧٧	١٧٨	٥٧	١٤	٧١
١٩٨٩/٨٨	١٦٥	٣٣٤	٤٩٩	٢٦	٦٤	٩٠	٢٠	١٥٠	١٧٠	١٥٢	١٢٧	٢٧٩	٥٨	١٨	٧٦
١٩٩٠/٨٩	١٣٤	٢٠٣	٣٣٧	٤٠	٨٧	١٢٧	٢٠	١٤٠	١٦٠	١٥٩	١٣٥	٢٩٤	٣٦	٦	٤٢
١٩٩١/٩٠	٨٧	١٣٩	٢٢٦	٢٨	٩٩	١٢٧	٣٠	٣٥٦	٣٥٦	١٤٩	١٤٧	١٩٦	٣٦	٨	٤٤
١٩٩٢/٩١	٨٥	١٢٧	٢١٢	٣٢	٩٦	١٢٨	٥٩	٥٠٩	٥٦٨	١٥٣	١١٠	٢١٣	٢٨	٦	٣٤
١٩٩٣/٩٢	٨٨	١٥٧	٢٤٥	٢٤	٨٣	١٠٧	٤٤	٤٢٩	٤٧٣	١١٧	١٥٥	٢٧٢	٢٥	١٣	٣٨
١٩٩٤/٩٣	١١٠	١٨٦	٢٩٦	٢١	٨٩	١١٠	٤٦	٤١٨	٤٦٤	١٠١	٨٩	١٩٠	١٩	٣	٢٢
الإجمالي	١٦٢٣	٢٦٩٧	٤٣٢٠	٤٥٢	٩٩٤	١٤٤٦	٥٣٤	٢٥١٢	٣٠٤٦	١٧٩٠	١٣٦٩	٣١٥٩	٦٢٤	١٤٨	٧٧٢
النسبة	٣٧,٦	٦٢,٤	٢٩,٩٥	٣١,٣	٦٨,٧	١٠,٠٣	١٧,٥	٨٢,٥	٢١,١٢	٥٦,٧	٤٣,٣	٢١,٩	٨٠,٨	١٩,٢	٥,٣٥

تابع جدول رقم (١)

الكلية	الزراعة			الهندسة			الطب			الإنتساب الموجه			الإجمالي
السنة والجنس	M	F	T	M	F	T	M	F	T	M	F	T	
١٩٨١/٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٧٢
١٩٨٢/٨١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠٣
١٩٨٣/٨٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
١٩٨٤/٨٣	٦	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٠٣
١٩٨٥/٨٤	١٢	٠	١٢	١٧	٠	١٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٣٦
١٩٨٦/٨٥	١٢	٠	١٢	٣٢	١١	٤٣	٠	٠	٠	٩٦	٧٨	١٧٤	١٢٦٧
١٩٨٧/٨٦	١٧	٠	١٧	٣٥	٢٢	٥٧	٠	٠	٠	٩	١١٣	١٢٢	١٢٠٢
١٩٨٨/٨٧	٧	٠	٧	٢٠	١٤	٣٤	٠	٠	٠	١	١٧٥	١٧٦	١١٨٠
١٩٨٩/٨٨	٢١	٠	٢١	٢٧	١٦	٤٣	٠	٠	٠	٠	٦٣	٦٣	١٢٦٧
١٩٩٠/٨٩	٦	٠	٦	١٩	٩	٢٨	٠	٠	٠	٠	١٤١	١٤١	١١٣٥
١٩٩١/٩٠	١٨	٢	٢٠	٢٨	١٥	٤٣	٠	٠	٠	٠	٢٨	٢٨	١١٤٠
١٩٩٢/٩١	١٤	٩	٢٣	٣٦	٢٦	٦٢	٠	٠	٠	٠	٦	٦	١٢٨٧
١٩٩٣/٩٢	٢٤	١٩	٤٣	٤٦	٢٧	٧٣	٧	١٧	٢٤	٥	٦٣	٦٨	١٣٤٣
١٩٩٤/٩٣	٢١	١٧	٣٨	٣٢	٢٣	٥٥	١	١	٢	٢٦	١٨٩	٢١٥	١٣٩٢
الإجمالي	١٥٨	٤٧	٢٠٥	٢٩٢	١٦٣	٤٥٥	٨	١٨	٢٦	١٣٧	٨٥٦	٩٩٣	١٤٤٢٢
النسبة	٧٧,١	٢٢,٩	١,٤٣	٦٤,٢	٣٥,٨	٣,١٥	٣٠,٨	٦٩,٢	٠,١٩	١٣,٨	٨٦,٢	٦,٨٨	١٠٠

المصدر: جامعة الإمارات العربية المتحدة. الكتاب السنوي للخريجين، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)
توزيع طلبة الكليات الخاصة العاملة في الإمارات لعام ١٩٩٣

م	الكلية	إجمالي الطلبة	مواطنون	دول مجلس التعاون	دول عربية أخرى	دول غير عربية
١	كلية الدراسات الإسلامية والعربية	٧٩٠	٨٧٪	٩٪	١,٥٪	٢,٥٪
٢	كلية دبي الطبية للبنات	٢٤٠	٢١٪	٢٪	٥٥٪	٢٢٪
٣	كلية عجمان الجامعية	٥٧٤	١٥٪	٦٪	٦٩٪	١٠٪
٤	كلية العين المتوسطة	٢٣٤	٢٦٪	٢٥٪	٤٨٪	١٪
٥	بية اتصالات للهندسة	١٠٥	١٠٠٪	---	---	---
٦	كلية شرطة دبي	٢٢١	٧٢٪	٢٨٪	---	---
٧	كلية دبي للمصيلحة	٤٨	٨٪	٢٪	٧١٪	١٩٪
٨	كلية الشارقة	٢٨٠	١,٥٪	طالب واحد	٣٥,٥٪	٦٣٪
٩	كلية دبي للطيران	٨٧	١٧٪	٢٪	٢٤٪	٥٧٪
١٠	أكاديمية الخنساء للإدارة	٥٨	٨,٥٪	---	٩١,٥٪	---
١١	معهد البيان	١٠١	٢٧٪	٢٪	٤٥٪	٢٦٪
١٢	معهد العلوم للخدمات التعليمية	٢٤٠	٦١٪	---	٣٩٪	---
١٣	مركز الخوارزمي	---	---	---	---	---
١٤	معهد الأفق	١٨١	٥,٥٪	---	٩٤,٥٪	---
	الإجمالي	٣١٥٩	٤٣٪			
	الإجمالي بدون كلية الدراسات الإسلامية	٢٣٦٩	٢٨٪			

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جدول رقم (٣)
بيان إحصائي بأعداد خريجي الثانوية العامة (أدبي، علمي) العام الدراسي ٨٤/٨٣-٩٥/٩٤

البيان / السنة	القسم								
	ذكور				اناث				
	مواطنون		غير مواطنون		مواطنات		غير مواطنات		
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	المجموع
٨٤/٨٣	٨٦٥	٣٦,١٣	٣٤٢	١٤,٢٩	٨٩٩	٣٧,٥٥	٢٨٨	١٢,٠٣	٢٣٩٤
٨٩/٨٨	٨٤٤	٢٨,٣٩	٣١١	١٠,٤٦	١٤١٩	٤٧,٧٣	٣٩٩	١٣,٤٢	٢٩٧٣
٩٥/٩٤	١٨٢٢	٢٧,٧١	٦٧٥	١٠,٢٧	٣٢٢٦	٤٩,٠٦	٨٥٢	١٢,٩٦	٦٥٧٥

البيان / السنة	القسم								
	ذكور				اناث				
	مواطنون		غير مواطنون		مواطنات		غير مواطنات		
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	المجموع
٨٤/٨٣	٣٧٨	٢٠,١	٦٩٩	٣٧,١٦	٣٣٣	١٧,٧	٤٧١	٢٥,٦٤	١٨٨١
٨٩/٨٨	٦٨٧	١٩,٩	١٠٣٢	٢٩,٩	٧٨٣	٢٢,٧	٩٥٦	٢٧,٥	٣٤٥٢
٩٥/٩٤	١١٥٣	١٩,١	١٧١٩	٢٨,٤	١٧٢٧	٢٨,٤	١٤٦٣	٢٤,١	٦٠٦٢

المصدر: وزارة التربية والتعليم. إدارة البحوث والمعلومات.

الجدول رقم (٤)
الشهادة العلمية ومدة الدراسة والرسوم الدراسية للكليات والمعاهد الخاصة

	الكلية / المعهد	الشهادة العلمية	مدة الدراسة	الرسوم الدراسية
١	كلية الدراسات العربية والاسلامية	ليسانس	٤ سنوات	الدراسة بالمجان وتدفع الكلية إعانات مالية للطلبة المحتاجين مقدارها ١٠٠٠ درهم شهريا.
٢	كلية دبي الطبية	بكالوريوس	٤ سنوات و٨ شهور	٤٠,٠٠٠ درهم سنوياً، أي أن مجموع الرسوم الدراسية = ٢٠٠,٠٠٠ درهم.
٣	كلية عجمان الجامعية	بكالوريوس	ما بين ٤-٥ سنوات، حسب التخصص	رسوم التسجيل = ١,٣٠٠ درهم. عدد الساعات الدراسية المطلوبة للتخرج = ١٢٩-١٥٨ ساعة. رسم الساعة الدراسية الواحدة = ٥٠٠ درهم. مجموع الرسوم = ٦٥,٨٠٠-٨٠,٣٠٠ درهم.
٤	كلية العين المتوسطة	دبلوم	٢,٥ سنة	رسوم التسجيل = ٣٠٠ درهم. عدد الساعات الدراسية المطلوبة للتخرج = ٩٠ ساعة. رسم الساعة الدراسية الواحدة = ٢٥٠ درهم. مجموع الرسوم = ٢٢,٨٠٠ درهم.
٥	كلية إتصالات للهندسة	- بكالوريوس - دبلوم	٥ سنوات ٢ سنة	الدراسة بالمجان وتدفع الكلية راتبا شهريا للطالب يتراوح ما بين ٥٠٠-١٥٠٠ درهم حسب المستوى التعليمي.
٦	كلية شرطة دبي	ليسانس	٤ سنوات	الدراسة بالمجان ويعين الطالب برتبة مرشح ويمنح راتبا شهريا مقداره ٥٠٠٠ درهم.
٧	كلية دبي للصيدلة	بكالوريوس	٤ سنوات	تقسم السنة إلى فصلين دراسيين وتبلغ رسوم كل فصل ٢٦,٠٠٠ ألف درهم، أي أن مجموع الرسوم الدراسية = ٢٠٨,٠٠٠ درهم.
٨	كلية الشارقة	بكالوريوس	٤ سنوات	عدد الساعات الدراسية المطلوبة = ١٣٠ ساعة. رسم الساعة الدراسية الواحدة = ٢٠٠ درهم. مجموع الرسوم = ٢٦,٠٠٠ درهم.

تابع الجدول رقم (٤)

الشهادة العلمية ومدة الدراسة والرسوم الدراسية للكليات والمعاهد الخاصة

	الكلية / المعهد	الشهادة العلمية	مدة الدراسة	الرسوم الدراسية
٩	كلية دبي للطيران	- دبلوم إدارة أعمال - دبلوم الهندسة	- ٢ سنة - ٢ سنة	مجموع الرسوم الدراسية = ٥٥,٦٥٠ درهم. مجموع الرسوم الدراسية = ٦١,٩٥٠ درهم.
١٠	أكاديمية الخنساء	دبلوم	٢ سنة	مجموع الرسوم الدراسية = ٤٥,٠٠٠ درهم.
١١	معهد البيان	بكالوريوس	٤ سنوات	رسوم التسجيل= ٣٠٠ درهم. رسم الدخول= ٢٠٠ درهم. عدد الساعات الدراسية المطلوبة= ١٢٠ ساعة. رسم الساعة الدراسية الواحدة= ٣٠٠ درهم. مجموع الرسوم ٣٦,٥٠٠ درهم.
١٢	معهد العلوم للخدمات التعليمية والتدريب	- بكالوريوس - دبلوم	- ٤سنوات - ٢ سنة	١٤,٦٠٠ درهم سنويا، أي أن مجموع الرسوم = ٥٨,٤٠٠ درهم. تقسم السنة إلى فصلين دراسيين وتبلغ رسوم كل فصل ٨٥٠٠ درهم، أي أن مجموع الرسوم الدراسية = ٣٤,٠٠٠ درهم.
١٣	مركز الخوارزمي	- دبلوم - دبلوم عالي	- ٢ سنة - ٣سنوات	١٥,٠٠٠ درهم سنويا، أي أن مجموع الرسوم = ٣٠,٠٠٠ درهم. ١٥,٠٠٠ درهم سنويا، أي أن مجموع الرسوم = ٤٥,٠٠٠ درهم.
١٤	معهد الأفق	بكالوريوس	٣ سنوات	مجموع الرسم الدراسية ٤٠,٠٠٠ درهم.

المصدر: من خلال الإتصال المباشر مع الكليات المعنية.
*الدولار يعادل ٣,٦٧ درهم إماراتي.

الفصل الثالث

الجامعات الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة: تجارب، حقائق، أرقام

سعيد السلمان

إننا في دولة الإمارات العربية المتحدة نشكو من مشكلة الاحصاءات، حتى أن قضية التحليل والاستنتاج والمقدمات والنتائج لا تجد لها المادة والأرضية التي تعطيك رؤية واضحة، ولكن كما يقولون المعاناة مدارس. فمن معاناتنا لمدة ثماني سنوات، أصبحنا نقرأ قراءة تقرب من الصحيحة، خصوصا في قضية علاقة التعليم الخاص بالحكومة. في الواقع، لم يكن هناك تخطيط محكم في مجال التعليم الخاص والتعليم العام، وأنا كنت وزير تربية لمدة خمس سنوات وأدين نفسي بهذا الاتجاه. ولذلك أصبحت للدولة ابوة تحدد التعليم الذي ينفع.

فعلى هذا الأساس، نبتت في مجالات التعليم بشكل عام نبتات وحشية بدون أن نخطط لها، منها ما سار في الاتجاه الصحيح وأصحابها كانت لديهم رؤية، ومنها ما كانت دوافع القائمين عليها تجارية. وكان هناك من اجتهد اجتهادات لا صلة لها بالتعليم، فالطب، الذي مدته ثماني سنوات جعلوه أربع سنوات، وأصبح المهندس يتخرج وعمره ١٥ سنة، وأشياء أخرى حدث عنها ولا حرج، حتى ثار الضجيج بعد إنشاء كلية عجمان في عام ١٩٨٨، وبدأ الناس يبحثون عن مصير شهادات هذه الجامعات والكليات.

كما تحدث الزميل، إن الذي فرض بروز مؤسسات التعليم الخاص هو العدد الكبير من أبناء الوافدين الموجودين في دولة الامارات العربية المتحدة. ففي السنوات الأولى، كان الذين يقبلون من الوافدين لا يزيدون عن ٢٪ تقريبا، وهذا إن بالغنا. فظل أبناء من خدموا البلد، ونحن ثمرة توجيههم وعلمهم، لا يجدون مخرجاً في هذا الاتجاه. طبعاً، هناك كلية للغة العربية والدراسات الاسلامية، إلا أنها أنشئت بتبرع من رجل خيّر في عام ١٩٨٧. وهناك كلية مجتمع في مدينة العين تأسست باجتهاد من بعض الشيوخ وبعض الأساتذة الأردنيين، وأمورها والحمد لله جيدة. ثم هناك كليات التقنية، وهي مؤسسات تقريباً لها استقلال ذاتي وتشابه جامعة الأخوين، إلا أن التمويل يأتي من الدولة وبدون أن يكون هذا التمويل مشروطاً.

الشجن بالنسبة لي هو كلية عجمان، التي انشئت في العام الذي ذكرناه، وبعد ذلك بدأنا مرحلة معاناة كبيرة، خصوصاً في قضية الإعتراف، التي يفهمها الناس بصور مختلفة، فمنهم من يتكلم عن اعتراف بالجامعة وبلادها، ومنهم من يتكلم عن الاعتراف بالشهادة التي تعطيها الجامعة، ومنهم من يتكلم عن الاعتراف باسلوب بدائي، ومنهم أناس يعتقدون للأسف، أن الاعتراف هو أن هذه الجامعة ليس عليها محاذير سياسية ولا أمنية. لقد بدأنا بحوالي ١٤٠٠ طالب وطالبة، وانتهينا نتيجة هذا الحصار النفسي والإرهاب النفسي إلى أن انحسر العدد إلى ٤٥٠ طالباً. وبعد أن تم الاعتراف بالتخصصات القديمة، التي كانت تسير عليها الجامعة، ارتفع العدد إلى ١٢٠٠ طالب وطالبة، وقد خرّجت المؤسسة ٦٠٠ طالب وطالبة، أي بمعدل ١٠٠ طالب وطالبة كل عام منذ نشأتها.

في الواقع، أنا أريد أن أتكلم عن شجن التعليم الخاص من حيث مرتكزاته وثوابته الأساسية، لعل الدول التي لم تبتلي بفتح هذا الملف، ولديها نظم سابقة ومشاكل، حتى في تعليمها الحكومي، أن تتجنب العثرات التي وقعت فيها المؤسسات الخاصة في دولة الإمارات. ودولة الإمارات تعتبر سباقة ورائدة في الواقع، سواء في التقنيات أو في كلية عجمان أو في التعليم الخاص، فالسعودية مثلاً لم تفتح ولا كلية واحدة جديدة منذ حوالي ١٠ سنوات، وكذلك البحرين، رغم أن البحرين تعتبر مفتوحة. قطر لم تدخل هذا الميدان بعد. أما عُمان فقد تطرقت مؤخراً فقط إلى الشيء المفيد، وهو أنها تريد أن تنشئ معاهد وكليات لإعطاء دبلوم الكوادر الوسطى، التي هي مشكلة ومصدر معاناة في الولايات المتحدة وفي بنغلاديش على حد سواء، فهي قاسم مشترك. وطبعاً عندما نعطي الدبلوم كأننا نقول لمن نأنس فيه قدرة وكفاءة في الدبلوم، استمر فنعطيك شهادة البكالوريوس.

الشيء الحقيقة الذي أريد أن أصححه للزميل د. عبد الرحيم الشاهين هو أنه قال إن التعليم يوجه كله لشهادة البكالوريوس. في الواقع، كلية عجمان لم توجه اهتمامها للبكالوريوس وإنما أعطت بالدرجة الأولى الدبلوم. ولكن شهادة الدبلوم لم يتم الإعتراف بها وكان التركيز على البكالوريوس. وأيضاً في الأردن، عندما أعتمدت الشهادات، أعطيت الأولوية للبكالوريوس. أما عن موضوع كيف نعّرف ونصنف الجامعات حتى نخرج من هذه اللجاجة، فعندما يقال إن جامعة الأخوين جامعة خاصة بالعرف المغربي، على اعتبار أن ما لم يكن تعليماً حكومياً، وحسب ما يسميه المناطقة مفهوم المخالفة، فيعتبر خاصاً، يعني أنها ذات وضع خاص ولكن بالمفهوم الذي جرت عليه الدول التي اعتمدت خصخصة التعليم وعلى رأسها أميركا طبعاً. نقول الخاص هو ما قام الخواص بتمويله. عندما يقولون في أمريكا "جامعة الولاية" state university، فهي تقريباً أشبه بما يسمى independent university، أي الجامعة الخاصة. ولكن الشيء الذي يجعل هناك فارقاً، هو أن

حكومة الولاية تمول جامعة الولاية. إن هذا التصنيف قابل للمناقشة، وأرجو من المنتدى، عندما يجمع توصياته ويتصل بالمؤسسات الفاعلة والتربوية، أن يركز على هذه النقطة. طبعاً، الجامعة الأولى، هي الجامعة الحكومية، وهذه الجامعة بإمكانها أن تتخصص في توجيه الأمة والتركيز على علوم الهوية والعلوم الانسانية وبعض العلوم التي هي نصف تطبيقية، أي الرياضيات وتخصصات من هذا القبيل، تنفق عليها الدولة إنفاقاً تقرر هي ما إذا كان سخياً أو مقتراً، لأن العلوم النظرية ليس لها متطلبات كبيرة.

النموذج الآخر هو الجامعة المختلطة، وتمويل الجامعة المختلطة التي اقصدها يقع بين الحكومة وبين الخواص، ولكن لها استقلالية كاملة، وهذه تكون في العلوم والتكنولوجيا، وعلى نمطها نجد الكلية الخاصة، مثل كلية عجمان وأي كلية خاصة يمولها الخواص ١٠٠٪، ويتم إنشاء مؤسسة Foundation أو وقفية Endowment أو أعطية لكل الأنواع من الجامعات.

النوع الثالث، وهو الذي أهملناه، هو مراكز البحوث، التي يجب أن تكون رابطة العقد. ولكن هل المقصود بالبحوث البحوث القطرية theoretical research، أم البحوث التطبيقية applied research، أم البحوث التطويرية development research؟ لقد استحدثت في بحوثي شيئاً سميته harmonizing research، وهو البحث الذي يربط هذه المنظومة من البحوث. نجد الأكاديميين يجرون بحوثاً نظرية وتجريدات ولا يدري عنها من يقوم بالتطبيق، بل يضع فرضياته بنفسه. نجد من يجري الابحاث التطويرية، ولا يستعين بالآخرين. إذن في هذه الحالة لابد من وجود مؤسسات بحثية تقوم بمهام أكاديمية مثل المعاهد التكنولوجية الشهيرة في ماساشوستس MIT وكاليفورنيا CALTECH.

النوع الرابع، الذي أنا متحرج في طرحه، هو المعاهد الوسطى التي تعطي الدبلوم. بامكان كلية عجمان أن تعطي شهادة الدبلوم والبكالوريوس وأن تكون منبراً platform، من باب تقليل النفقات، لكل هذه الشهادات. ولكن الحقيقة أنه من الصعب في بعض الدول أن تعتمد مؤسسة واحدة كل هذه الأشكال من الشهادات. علينا أن ننشيء معاهد وسطى، ولكن بشرط أن لا نكون "إمّعات"، أي نأخذ مفهوم ما هو في امريكا، مثلاً كلية المجتمع Community College، ونطبقه بحذافيره، أو نأخذ البوليتكنيك الإنجليزي كما هو. أنا أدعو إلى دبلوم انتقائي Selective فيه من مزايا كلية المجتمع، وهي كما تعرفون الطالب فيها طالب متدرب وهو في نفس الوقت موظف، بإمكانك أن تقبل ٥٠٠ ألف ولا حرج. فجامعة ديد Dade University في ميامي فيها تقريباً حوالي ٥٠٠ ألف طالب وطالبة. ولا ننسى أن من سمات كلية المجتمع أن تستعين بكل المرافق والتسهيلات الموجودة في سوق العمل. ولكن لو صار هذا في العالم العربي، لقيل إن صاحب الفكرة يريد أن يضحك على العالم بهذا

الإطار. إذن لابد من أن نجهز بالقدر وبالحد الأدنى. وعلى هذا الأساس، أرجو أن يدرس هذا الإقتراح وأن تتضح الفروق في تصنيف المؤسسات.

الآن آتي إلى موضوع الوضع القانوني لمؤسسات التعليم العالي واعتراف السلطة بها. إن القضية الوطنية تجعل الحاكم أباً، والأب مسؤول عن جميع أولاده، فلا يكون هو الخصم والحكم في قضية ما إذا كان هذا تعليماً خاصاً وهذا تعليماً حكومياً. فمع مرور التجربة سوف تختلط الملامح بين هذه المؤسسات. إذن ما هو المطلوب؟ المطلوب ألا تكون مجالس مؤسسات التعليم العالي ولجانها محشوة بالوزراء أو المسؤولين الذين لا يدرون ما يدور في أرض الواقع، ولا أيضاً يطلب أن يكون فيها تجار لا يعرفون شيئاً عن التربية. إذن النموذج الذي نريده لإنشاء المؤسسات الخاصة هو أن يكون المسؤولين عنها أناس لديهم قابلية تربوية وفي نفس الوقت يفهمون أنهم إذا أنفقوا درهماً أو ديناراً يعرفون كيف يكتبون عليه طريقة استعماله. إذن نرجع ونقول أن لا بد أن يكون لنا وجود لتسمع أصواتنا في اللجان وفي المجالس. هذه المشكلة أنا عانيتها في دولة الإمارات، ويبدو أنه يوجد استجابة قريبة من السلطة، ويعانيها الأخوة في الأردن. وأنا عندما اطلعت على قانون الاستثمار الأردني، تبينت أنه لو طبق على التعليم لأصبحت هذه المنطقة منطقة حرة للتعايم والتدريب والبحوث، ولكان في إمكان الأردنيين أن يستقطبوا العالم. ولو أخذناها بمفاهيم أهل التجارة لأصبح الأردن منطقة لمختلف العملات ولمختلف الجنسيات.

هنا لدي نقطة استطرادية، وقد أثيرت أكثر من مرة، وهو سؤال طرحه السيد الأمين العام في رسالته إلينا، إذ قال: هل بالإمكان أن نضحي بالقيم التربوية والسمت الأكاديمي من أجل الربح؟ أقول أنه إذا نجحت المؤسسة تربوياً، وقامت على أيدي أناس متمرسين في التجارة وخالصين في التعليم، فإنها ستنجح اقتصادياً. ولكنها في بداية الطريق لن تنجح اقتصاديا، وهذا قد حصل. بالنسبة لنا، نحن كنا محاصرين بالإعتراف، وكنا محاصرين بأنني كنت شخصياً مأخوذا بأهدافي ولم أكن أفكر بقضية الحسابات، وحاول الناس إقناعي بأن أتنازل وأقلل من المعايير، قلت لهم أبداً، وأنا ما نذرت قضيتي إلا لأكمل الطريق. وفي النهاية، أصبحت للمؤسسة سمعة ونكهة وعذوبة لإن العلم مجد. واليوم، والحمد لله، وبعد أن سُويت الأمور، تصبح كلية عجمان أقل مؤسسة تنفق أموال. هنا-ك مؤسسات أدبية في بعض دول الجزيرة يُنفق عليها مليارات ولكن المردود محدود. أما بعض جامعات الأردن وكلية عجمان، فإن ما يُنفق عليها من مصاريف يكاد لا يذكر. ولذلك طرحنا على اليونسكو مفهوم "المؤسسة الأقل تكاليفا".

طبعاً هذا الكلام نظري، ولكن ندعو الجميع لزيارة هذه المؤسسة الوديدة. لدينا الآن في عجمان ٣٠٠-٤٠٠ طالب وبعد فصلين سنبدأ في أبو ظبي، ولدينا مشروع واعد مع جامعة فلنسيا بوليتكنيك، ومع عُمان كذلك. وميزة عمان أنها هي

التي دعمت كلية عجمان في وقت كانت الظروف فيه مجدبة، والآن ستعطي ترخيصا لفرع لنفس الكلية في عُمان.

أختم مداخلتي بالأسس التي قامت عليها فلسفة هذه الكلية. نحن لا نتكلم عن أول تجربة، ولكن نتكلم عن الأسس التي قامت عليها. كانت نظرية، واليوم أصبحت ممارسات.

الأساس الأول: كسر الحاجز النكد بين قطبي التعلم والتجريد وبين المصلحة والمعرفة. علمونا في تراثنا أن المصلحة معابة لأهلها. المصلحة المشروعة حق، وقد قيل "الدين المعاملة" والمعاملة لا تكون إلا على مصلحة.

الأساس الثاني: إن سوق العمل يتعامل مع خريجي المؤسسات العامة والخاصة، ولكن تعطى الأولويات للقطاع الخاص، كما لو كنا جزءاً منه، لأن ما لهم في الطالب الذي نعده أكثر مما لنا فيه. أنا أتكلم عن العلوم والتكنولوجيا طبعاً. وما يريده سوق العمل نؤهل وندرب له، وما لا يريده نجفف منابعه. وقد يخطر على بالكم أن تسألوا: أين ذهبت العلوم الانسانية؟ هناك جامعات للحكومة وللدولة؟ وهناك محسنون ومؤسسات دينية أو أدبية أوغيرها، تعمل جميعها على سد هذه الفجوة. لكن العلوم والتكنولوجيا لا بد من ربطها، من وجهة نظر براغماتية، بالمصلحة.

الأساس الثالث: إن أزمة العالم، وحتى المتقدم منه، هي في الكوادر الوسطى وإعدادها في تأثيلاً وتدريباً. وهذه الثغرة مشكلة المشاكل في خليجنا عامة، وفي دولة الإمارات خاصة. وبفتح كليات التقنية العالمية وكلية عجمان، سدت الدولة نقصاً كبيراً في هذا الجانب. اليوم لدينا تسع كليات تقنية عالمية، فيها ما يقرب من ٤٠٠٠ طالب وطالبة، وهذا في بلد صغير مثل دولة الإمارات يعتبر أكثر من اللازم. وطلابنا وطلاب هذه الكليات يتعينون وهم على مقاعد الدراسة. وهناك وكالة في كلية عجمان لتدريب وتأهيل هؤلاء الشباب وتعيينهم في المؤسسات بطلب من تلك المؤسسات. الطلب يأتينا قبل أن يتخرج الطلاب. وهذه التجربة لا أحد ألتفت إليها، لنا عتب. لا الجامعة العربية ولا مؤسسات الفكر وغيرها أرادت أن تسأل عن هذه التجربة، رغم ما ينشر في أجهزة الإعلام عنها. وهذه نقطة يجب أن أتكلم عنها وهي تدوير المعلومات وعمل أرشيف فيما بيننا. ولذلك أنا أعول على المستمعين، رغم قلة العدد، أملاً في أن نتحرك من هنا متضامنين لكي نشد أزر المؤسسات معنا.

الأساس الرابع: طبعاً التدريب بمنهجيات متطورة تسير عليه كلية عجمان، وهو يتمثل في مؤسستين في هذا الإطار: مؤسسة للدرجات العلمية، الدبلوم والبكالوريوس، ومؤسسة للتدريب. لكن حتى الآن، لم يتدبر اولئك الذين نتعامل معهم داخل المؤسسة وخارجها كيف نربط التدريب بالشهادة. أنا اعتمد الساعات للطلاب

الذين يتدربون في سوق العمل، ولكن بعض أساتذتنا الأفاضل قالوا هذا ابتذال للتعليم. بالعكس: عندما يعرف الطالب أنه سيتدرب وأن تدريبه سوف يعتمد، نجد أنه هو الذي يطالب بالاعتماد وبنوعية التعليم.

الأساس الخامس: الكلية تعتمد على أذرع للإستثمارات والتمويل، وأرجو من الأخوان أن يلتفتوا إلى هذه النقطة، وهي عبارة عن شركات ووحدات استثمارية. هذه الشركات تأسست للإستثمار وفي نفس الوقت لتدريب الطلاب، وقد تم انشاؤها بمنتهى البساطة. الإدارات اللوجستية التي كانت تعاون الكلية، تحولت إلى شركات وسجلت في مختلف الإمارات. في هذه الشركات اليوم خريجون يتدربون ولو بشكل مؤقت. وفي نفس الوقت، على الأقل، إذا هي لم تحقق ربحاً، فإنها على الأقل كفتني مؤونة أن أقتطع من عوائد الجامعة.

الأساس السادس: البحث العلمي ولدينا في هذا المجال اطروحات، وخصوصا في مجال البحوث الممولة، واشتهرت امريكا طبعاً بهذه البحوث، ولكن رجال الأعمال عندنا لم يفيقوا إلى أهمية هذه البحوث حتى الآن.

الأساس السابع: جميع الكليات من خلال فلسفتها تقدم بديلاً للطالب، فالطالب في أمريكا أو في أوروبا أو اليابان لديه مناخ تقني، ولكن في عجمان عندنا عالم استهلاكي. فأريد أن أنقل إلى الطالب عندي عناصر العملية التعليمية والتدريبية في نفس المناخ التقني، بحيث أن يكون هناك العارض ورجل الأعمال والمدرب والباحث، ويكون هناك القائمون على بنوك المعلومات. وآخر معرض الآن في دولة الإمارات، نشر عنه في الجرائد الموجودة في لندن. وقد استدعينا في العام الماضي بعض الشخصيات للتدارس حول تكنولوجيا المعلومات وصلتها بصنع القرار، وكان لهذا اللقاء ثمرة كبيرة جداً.

المناقشات

ترأس الجلسة د. بشير الخضرا، وشارك في النقاش كل من د. عبد الباري درة، د. محمد الصباريني، السيدة هالة صبري، د. أحمد حجي، د. محمد مصطفى القباج، د. فاطمة الحبابي، د. محمد الناصري، د. خالد الزعبي. ثم قام كل من د. عبد الرحيم الشاهين ود. سعيد السلمان بالرد على التعليق على النقاط المختلفة التي أثارها المناقشون.

عبد الباري درة

القضية الأولى، وهي قضية أثيرت الآن وتثار باستمرار، هي أن التعليم العالي يجب أن يكون مخططا ويجب أن يكون موجها لاحتياجات السوق، حتى أن الأخ الدكتور سعيد سلمان لام نفسه لأنه لم يخطط تخطيطا دقيقا لا للتعليم ولا للتربية. فالسؤال حقيقة أنه ما عدا الدول الشمولية التي عرفت التخطيط المحكم، أريد أن تدلوني على دولة عربية واحدة خططت للتعليم والتعليم العالي. هذه قضية أريد أن أعرفها جيداً. ثم، إن كان هناك دولة خططت للتعليم العالي، فكيف قامت بذلك؟ من هنا اريد أن أثير قضية ذات انعكاس على موضوع التعليم العالي، الرسمي والخاص.

القضية الثانية هي قضية المواطنين وغير المواطنين، وأرجو تصويبي إن كان الانطباع غير صحيح. لقد بدا لي وكأن إنشاء مؤسسات تعليم عال خاصة لغير المواطنين، فيه نوع من النقص وكأنه لا يتمشى مع الأهداف الوطنية. أنا أرى أن من أهم خاصيات التعليم الخاص أنه يستطيع أن يتجاوب وبشكل ذكي مع احتياجات السوق ومع تغير الظروف الدولية. ففي دولة كدولة الامارات أو الأردن، هناك عدد من غير المواطنين يعملون فيها ولهم احتياجات معينة، فلماذا لا تقوم مؤسسات لتلبي حاجة حقيقية تتيح التعليم لهؤلاء المواطنين؟ إن في هذا مردودا كبيرا جدا على العملية التعليمية وعلى عملية التفاعل، بمعنى أن هؤلاء الشباب والشابات، بدل أن يخرجوا للخارج ويتعرضوا لكثير من التيارات الثقافية والحضارية، لماذا لا يبقون حيث هم ويدرون الدخل. في نظري يجب ألا ينظر لتوجه مؤسسات التعليم الخاص لغير المواطنين على أنه نوع من النقص. أنا أعتبره نوعا من الذكاء والقدرة على التجاوب مع احتياجات معينة.

القضية الثالثة هي المؤسسة الأقل كلفة، وهنا أريد أن أقول أن الذي يريد أن يستثمر ويجني أرباحاً، فليجد له مجالا آخر غير التعليم، سواء كان التعليم الخاص أو التعليم العالي. إن رسوم الطلبة، وهي المورد الوحيد لجامعة الأخوين، لا تغطي إلا ٣٠٪ من التكلفة. وهذا هو سر أزمة التعليم العام في الدول العربية جميعاً. إنها تعاني من أزمة مالية، ونحن إذا أردنا أن نبحث لماذا قامت الجامعات الخاصة، نجد

أنها حقيقة قامت لأن هناك أزمة مالية تعانيها الجامعات الرسمية. إذن الجامعات الخاصة يجب أن تبحث عن صيغة معينة تستطيع أن تتلافى النقص الموجود في الجامعات العامة من حيث الكلفة، لكنها في نفس الوقت يجب ألا يغرها الأمر، وأقول أنه لا يوجد تعليم خاص ذو كلفة متدنية.

لقد تحدث الدكتور عبد الرحيم الشاهين عن أن ٨٠٪ من الأساتذة في جامعة الإمارات هم غير مواطنين. إذن إلى متى سيظل هذا الوضع؟ لست أدري بالنسبة للأخ الدكتور سعيد سلمان ما هي نسبة غير المواطنين من أعضاء هيئة التدريس لديه. هذا أمر له علاقة بالكلفة. أعتقد أنه بالإضافة إلى الأموال التي تنفق على المباني والتجهيزات، يجب أن يكون هناك برنامج طويل المدى لإيفاد مبعوثين لتنميتهم، وهذا أمر مكلف سواء كان في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو أي مكان آخر.

أما موضوع الربحية، فنحن نتحدث بخجل وبلهجة اعتذارية عن الربحية في مؤسسات التعليم الخاص. أنا أقول أن هذا أمر غير معيب وغير مخجل ويجب أن نتحدث عنه أيضا بفخر. من حسن الحظ أنني لست مساهما في جامعة خاصة، فأنا أدير جامعة خاصة، لكنني أستطيع أن أشعر مع الذين يمولون هذه المشروعات الضخمة.

لقد أشار الأخ عبد الرحيم الشاهين إلى أنه يحبذ إنشاء مجلس للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد قال الأخ الدكتور بشير الخضرا، وهنا أستعير كلماته، إن وجود مجلس للتعليم العالي أمر مهم، وهو الذي يضع الضوابط. ولكننا يجب أن نعي جيداً، وهو ما يعبر عنه الدكتور بشير، بأنه مؤسسة تضع التشاريع ثم تتدخل في التفاصيل الكثيرة جدا. يعني، أريد أن تستفيدوا من تجربة الأردن حيث يضع مجلس للتعليم العالي التشريعات، ولكنه يتدخل في كل صغيرة وكبيرة. وهذا أمر يتنافى مع روح الخصخصة، وكذلك مع إعطاء الفرصة للتعليم الخاص.

محمد الصباريني

لم يحصل تخطيط للتعليم الخاص في أي بلد عربي حديث. نحن في الأردن وجدنا أن الجامعات لا تستوعب خريجي الثانوية العامة، وجاءنا طلابنا من الخليج، وقلنا هؤلاء أبناؤنا ويحتاجون لتعليم، فأسسنا لهم جامعات خاصة. لم نضيع وقتنا في القول بأننا بدأنا بتشريعات أم بغير تشريعات. المهم أننا استجبنا لحاجة.

لقد أورد الأخ عبد الرحيم شيئاً عن عوامل الطرد. إن عوامل الطرد في الامارات كانت عوامل جذب لنا. قالوا لأبنائنا لا تتعلموا في جامعاتنا، فاستقبلناهم نحن في الأردن. هذا ما حصل. أن نقول أنه كان هناك تخطيط وتفكير عميق فلم يكن وارداً. وإذا أردنا أن نفكر هذا التفكير، لكانت الجامعات الأردنية الخاصة كلها كليات

صيدلة، ففي جامعة البنات مثلاً ٦٠٪ – ٧٥٪ من طالباتنا يدرسن الصيدلة، أي أن الجامعة قائمة على الصيدلة.

الحقيقة الآن هي أنه حصلت واقعة مولود غير طبيعي، ونحن في هذا الاجتماع نريد أن نحل له مشاكله. قد لا نتوصل إلى حلول، ولكن يجب أن نفكر تفكيراً عقلانياً في إطار منتدى الفكر العربي. كيف نجعل مولودنا طبيعيا، وكيف نرممه إن كان هنالك فجوات معينة؟ وبما أننا قادمون من مؤسسات تعليم خاص، يجب أن لا نقول أنه ليس بالإمكان أبدع مما كان، وأننا نؤدي رسالة وأننا أفضل من الجامعات الحكومية، وأن المستقبل لنا. هذا الكلام ليس دقيقا، لأنه لا يوجد ما يسنده من بحوث ومن عمليات تقويم. هي عبارة عن ردود فعل لمشكلات كلنا نعرفها: إن الدراسة للشهادة الجامعية الأولى لم تعد تخصصية، بل هي عبارة عن دراسة تثقيفية في الدرجة الأولى. المهم هو أن المواطن، وإن لم يعمل، يكون أنضج وأعقل إذا كان يحمل شهادة جامعية.

لذلك، دعونا نتعامل بالصورة العقلانية الهادئة مع كل القضايا التي أظهرتها الولادة السريعة لجهاز التعليم الخاص في البلاد العربية المختلفة، لنرى كيف نجعلها شرعية ونحدد لها دوراً يمكن أن يكون ذا فائدة.

هالة صبري

لقد استنتجت أن د. الشاهين يعتقد أن توجه الطلاب بدولة الإمارات للدراسات الانسانية والقانونية وعلوم الاقتصاد يعتبر مشكلة يؤدي إلى أن تتجه الاناث إلى الدراسات العلمية، وبالتالي يحصلن على شهادات الطب والصيدلة والهندسة وغيرها من التخصصات. أنا في رأيي أن توجه الطلاب إلى الدراسات الانسانية ليس مشكلة، فمن مهام الجامعات أن يكون التركيز على الدراسات الانسانية واختيار الطلاب الحاصلين على معدلات عليا في الثانوية العامة، وذلك بقيام هذه الجامعات بالاتصال بالمدارس لاستعراف الطلاب النابهين وتوجيههم إلى الدراسات الانسانية والاقتصادية، إذ أن المستقبل هو للاقتصاد وقادة المستقبل هم من خريجي الاقتصاد والعلوم الانسانية. نحن نجلس هنا ومعظمنا من التخصصات الانسانية، وليس بيننا طبيب أو مهندس، لكننا نبحث في مشاكل الأمة ومشاكل الجامعات الخاصة. فلماذا لا نركز على تدريب القيادات للقرن القادم؟

نقطة الوضع القانوني: لفت انتباهي كثرة عدد الكليات في دولة الامارات المرتبطة بكليات أجنبية، وهذه ظاهرة غير موجودة في الأردن. كما ألاحظ أن العديد منها لم يتقدم بطلب للحصول على الترخيص. قد يعني هذا أن الطالب يطمئن إلى أنه سيدخل سوق العمل وأن شهادته معترف بها بالرغم من عدم حصول الكلية على الترخيص.

كما لفت انتباهي أن عدد المؤسسات التعليمية تحت التأسيس في دولة الإمارات بلغ ١٨ مؤسسة. أليس من الأفضل قيام وزارة التعليم العالي بتعديل أوضاع المؤسسات العاملة غير المرخصة أولا قبل أن تمنح تراخيص لمؤسسات جديدة بهذا العدد الكبير؟

أحمد حجي

أعتقد أن هدف هذه الندوة هو ترشيد واقع التعليم العالي الخاص في البلاد العربية، وأعتقد أن هناك حاجة ماسة لمثل هذا التعليم العالي الخاص. ولكن يجب أن لا تجعلنا هذه الحالة الماسة نغفل أو نقلل من دور الجامعات الحكومية إطلاقا، لأن الجامعات الحكومية قامت وما تزال تقوم بدور أساسي ومطلوب.

كما أعتقد أن هذا التعليم الجامعي الخاص، الذي يجب أن تكون هويته عربية قومية وتوجهه عربيا اسلاميا، ضروري جدا في ظل كثرة ما يطلق عليه "جامعات خاصة" في دول أخرى، وهي فعلاً تعمل في شقق سكنية وتعطي شهادات يشك بها. إنه أمر هام جدا: التركيز والتأكيد على أن تكون هذه الجامعات التي تقوم في الدول العربية معترفا بها.

لا ينبغي أن نحمّل مؤسسات التعليم العالي الخاص والحكومي إطلاقا مسؤولية البطالة. نحن هنا نتكلم أحيانا عن التخطيط وربط التخطيط للتعليم العالي بالتخطيط للقوى العاملة وما إلى ذلك. إن نسبة طلاب الجامعات إلى السكان في نفس المرحلة العمرية في الدول العربية متدنية قياسا لكثير من الدول المتقدمة، فلا ينبغي إطلاقا أن يكون هناك ربط محكم كامل بيننا وبين القوى العاملة، لأننا محتاجون لزيادة عدد الذين ينخرطون بسلك التعليم العالي.

أعتقد أنه من ضمن مشكلات الجامعات الخاصة والمعاهد العليا أو الكليات الخاصة تركيزها على التدريس وإهمالها لكثير من الجوانب الاخرى. وعليه، فانني أعتقد أنه من الضروري البحث عن منافذ جديدة للعمل والتمويل في نفس الوقت، مثل قضية التنمية المهنية للمجالات المختلفة في الادارة والتعليم وما إليه، وقضية الاهتمام بالبحث العلمي، لأنه ليست مهمة الجامعة، خاصة كانت أو عامة، أن تقوم فقط بالتعليم والتدريس وتهمل هذه الوظيفة.

أما عن قضية الربحية، فاعتقد أن مؤسسات التعليم العالي الخاص لا ينبغي أن تكون فقط قائمة على شركات تهدف إلى الربح، بل من الضروري أيضا أن تسير معها في خط متواز بعض الجمعيات الأخرى التي تسعى إلى إنشاء كليات دون أن يكون هدفها الرئيسي هو تحقيق الربحية، وإنما أيضا تحقيق نوع من الخدمة القومية للدولة التي توجد فيها.

محمد مصطفى القباج

لا أود أن أناقش إشكالية التعليم الخاص بصفة عامة، إذ أن هذه الاشكالية سيتم تجاوزها في المغرب عما قريب أو ستصاغ صياغة أخرى، لأن البنك الدولي ينصحنا، عما قريب وبسرعة وللضرورة، أن يمول التعليم العالي العمومي نفسه بنفسه، وأن تتنازل الدولة نهائيا عن كل دعم مالي له في إطار الأزمة الاقتصادية.

للأسف، معلوماتنا في المغرب ضعيفة جدا عما يجري في المشرق العربي، ويهمنا أن نعرف: هل هناك تعليم عال خاص باللغة العربية كليا أو جزئيا؟ إذا كان التعليم كليا باللغة العربية، كيف وقع التغلب على مشكلة المصطلحات التقنية في المناهج؟ وإذا كان جزئيا، كيف يمكن التوفيق بين حصص المواد العلمية؟ وإذا كان التعليم باللغة الأجنبية، هل هناك إشكالات أو قضايا تطرح على مستوى إسهام هذه المؤسسات، ليس فقط على مستوى تكوين الكوادر والأطر، لكن على مستوى النهضة العلمية أو النهوض بالعلم العربي وبالفكر العربي؟ يهمنا هذا لأننا نعاني ونتساءل دائما عن تعريب العلوم وتعريب التقنيات وتعريب مؤسسات التعليم العالي، ولأن هذا مؤشر على مدى إندماج هذه المؤسسات في محيطها الحضاري والثقافي والاجتماعي.

فاطمة الحبابي

يبدو لي أن قيام الكليات التقنية في العالم العربي عموما لا يفرضه دافع الاحتياج والاحتياج فحسب، وأن متطلبات البيئة والمناخ والقضايا الحضارية لكل قطر من الأقطار العربية لا تدرس دراسة ميدانية ملائمة. فلم نر أية دراسات عن الجفاف ولا التصحر ولا تحلية المياه. ولا أبالغ إذا قلت إننا قد نكون، إلى حد ما، نستنسخ نسخة من دول أجنبية في قيام هذه المنشآت التقنية. إن إنشاء هذه الكليات والتقنيات لا يستجيب بالضبط إلى حاجياتنا كأمة لها حضارتها وتقاليدها ولها بيئتها الجغرافية ولها بيئتها الطبيعية، وذلك لأن الجزافية أو العشوائية ما زالت تقوم بدور كبير، لا على مستوى التعليم الحكومي فحسب، بل وعلى مستوى الكليات الخاصة أيضا. إلى متى ستظل هذه العشوائية في إنشاء الكليات، حتى التقنية منها؟

محمد الناصري

أود أن أعبر عن بعض الاستغراب لأن المشكلة في التعليم العالي الخاص نتجت في دولة الإمارات عن مشاكل التمويل، وكنت أظن شخصيا أن هذه المشكلة غير موجودة في الامارات العربية أو بدول الخليج بصفة عامة، وأنها ليست المتحكم قطعا في التوجه الأساسي للتعليم بصفة عامة، وأن لهذه الدول امكانيات تجعلها قادرة على إنشاء تعليم جامعي متين في جميع التخصصات. إذن، التساؤل المطروح، والذي

أظن أنه كان، على ما يبدو لي، الأصل في المشكلة التي نحاول أن نعالجها هو: هل كان هناك مشروع ثقافي وتكويني في الأصل عند قيام جامعة الامارات العربية مثلا؟

إن غياب هذا المشروع، على ما يبدو لي، في مجموع الدول العربية جعلنا لا نتمكن من التعرف بدقة على احتياجات تنمية الموارد الطبيعية والبشرية. ولذلك، لم يكن هناك ربط عضوي ما بين ضرورة تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في بلداننا وبين مشروع تكويني للتوصل إلى نوع من التوافق ما بين هذا وذاك. أظن أنه إذا ما وضعنا المشكلة بهذه الطريقة، حينذاك تطرح مشكلة التمويل. وفي هذا المجال أظن أنه يمكن أن يكون التمويل مشتركاً، أي تساهم فيه الحكومات ويساهم فيه كذلك الخواص، ولكن على أساس أن يكون هناك تجانس في النظرة وأن يكون هناك بعد النظر.

أظن أننا حينما نتكلم عن الربحية، كثيرا ما نتحدث عن الربحية المالية وننسى شيئا أساسيا وهو الربحية الاجتماعية والربحية الثقافية. فهدر الموارد البشرية عن طريق تعليم رديء ومتفكك يؤدي، بطبيعة الحال، إلى عدم جدوى المشاريع التي تقوم في هذا المجال. وبالتالي نجد أنفسنا في حيص بيص هل التعليم العالي سيكون تعليماً عالياً حكومياً أو تعليماً عالياً خصوصياً. فأظن أن الموضوع الأساسي هو: هل لنا مشروع ثقافي وتكويني في آخر المطاف؟

خالد الزعبي

عندما بدأنا بعملية التعليم الخاص في الأردن، كان هناك أمر مهم جداً، وهو أن موضوع التعليم له بعد سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وأكاديمي، ضمن إيكولوجية التعليم العالي. فإذا كان بيننا بعض المشاكل أو القضايا المشتركة، فإنها قد تكون في الأطر العامة، لكن، في دقائق الأمور، هي تعود لكل بلد حسب ظروفه وإمكاناته وحسب الابعاد التي يرى فيها ضرورات التعليم. إن تجربتنا في الجامعات الخاصة يحكمها قانون خاص هو "قانون الشركات"، وتنشأ الجامعة بموجب رخصة من وزارة الصناعة والتجارة، وبعد أن تسجل كشركة، يأتي دور "قانون التعليم العالي في الجامعات الأهلية". أما الجامعات الحكومية، فيحكمها "قانون الجامعات الأردنية". ولكل من القانونين فلسفته ومعاييره وأحكامه، إلا أن الرابط المشترك بين القانونين هو "مجلس التعليم العالي".

إن تجربة مجلس التعليم العالي ليست سيئة، ولكن في غياب ممثلين عن الجامعات الأهلية في المجلس وجدنا أن بعض الأمور تخلق نوعاً من الحساسية وعدم وضوح الرؤيا لدى أعضاء مجلس التعليم العالي، والذين هم غالبيتهم من الحكومة، سواء بحكم وظائفهم أو لأن مجلس الوزراء هو الذي يعينهم وتصدر بذلك إرادة ملكية.

لذلك أقول أنه لا بد من نظرة موضوعية لموضوع التعليم العالي الخاص في كل دولة، مع الأخذ بما يسمى القضايا المشتركة. عندنا في الأردن توجه إلى موضوع خصخصة التعليم العالي كله، لأننا نؤمن أن الجامعات الحكومية والضغط الهائل عليها، خاصة وأنها تتبع نظام الساعات المعتمدة، قد بدأت العملية التعليمية فيها تتراجع وبدأ هناك تصدع. لذلك، كان يجب أن نبحث عن الأفضل. كيف؟ ليست العملية عملية كم، ولكن يجب أن أبحث كيف تستطيع هذه الجامعات أن تكون الانسان الصالح للمجتمع، والمجتمع هو الذي يحكم فيما إذا كان هذا مقبولاً.

الآن نحن بصدد إعادة النظر بالجامعات الحكومية، لأنني لا أريد أن أنشئ جامعات خاصة وأركز على الجامعات الخاصة على حساب الجامعات الحكومية، وكأنني أعمل شرخاً في المستوى وهذا غير صحيح. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز ان ينظر إلى الجامعات الخاصة على أنها ربحية. صحيح أنها تحقق ربحاً، لكن لا بد أن يكون للسواد الأعظم من أبناء الطبقة الوسطى الحق في دخولها. وبالتالي لا بد أن تكون تكلفة التعليم مقبولة ومعقولة مع وجود حوافز تساعد مثل هؤلاء الطلبة من الطبقة المتوسطة على الدخول.

تجربتنا في الأردن تجربة جديدة، لكن لا أستطيع أن أقول إنها ناجحة بدرجة عالية وليست فاشلة ولكنها تسير بشكل جيد، والآن عندنا مشروعات قوانين في البرلمان تطلب إلغاء وزارة التعليم العالي وإلغاء مجلس التعليم العالي وإنشاء مجلس آخر يشرف على التعليم العالي، سواء في الجامعات الحكومية أو الأهلية.

الجامعات الحكومية، من يدخلها عادة؟ الغالبية هم من أبناء الأغنياء لأن عندهم قدرة على إحضار مدرس خاص والحصول على معدلات جيدة تدخلهم الجامعة. فيبقى التعيس إبن القرية والمنطقة النائية والذي لا يستطيع أن يحصل على معدل جيد. حتى الفقير، الذي له عقل جيد، تتبناه الحكومة وتدخله إلى الجامعات العامة. وبالتالي لا بد من تقريب الرسوم بين الجامعات العامة والجامعات الخاصة حتى لا يكون هناك ظلم اجتماعي، وذلك أشد أنواع الظلم.

سعيد السلمان

هنالك تساؤلات طرحت حول قضية لماذا التعليم التقني؟ في الواقع أنا تكلمت بحوالي ست صفحات حول عملية بنيوية التعليم وما تحتاجه الأمة في قطاع التعليم؟ قد تعطى أولوية لفروع معينة في التعليم الانساني، فكلية الحقوق لها بعد عملي في هارفرد، حيث تعتمد الدراسة فيها على متطلبات في إدارة الأعمال وفي الكمبيوتر وغيرهما من التخصصات. إذن، يجب أن توضع صيغة بنيوية للعلوم وتفرقها وتمايزها.

عندنا مثل يقول: "المصلي يطلب الغفران"، ولو لم يكن الربح للذين يشتغلون في هذا الميدان، لن يكون هناك تحفيز لكي يستمروا. ولكن يشترط ألا يكون الربح على حساب النوعية. وإذا كان هو تاجراً جيداً ومربياً جيداً وينتج نوعية جيدة تستقطب من هم في الميدان، فالربح لا ضير منه. ولكن هو ليس ربح تجار السوبر ماركت أو المواد الغذائية أو غيرها، إنه ربح انسان راقي التربية والتكوين. لو عملت المؤسسة الربحية على أسس سليمة، فإنها ستولد تحفيزاً ومنافسة للمؤسسة غير الربحية لكي تصبح في مستواها.

أما فيما يتعلق بقضية المواطنة، فأرجو أن تعذرونا في دولة الامارات. كل الذي نفعله هو من باب الحرص على البقاء والاستمرارية. ماذا تقولون في بلد ٨٠ في المائة من سكانهم هم من الهنود والباكستانيين والفلبنيين و٢٠ في المائة فقط من أبناء هذه الدولة؟ والعرب لا يمثلون على فكرة إلا ٦ في المائة، أي أن العرب ليسوا هم الذين يعملون المشكلة. إن الكليات الخاصة بدأت لغير المواطنين، ولكن ٥٠ في المائة من الطلبة هذا العام هم من المواطنين والعدد يتزايد.

إذا كنا نحترم أنفسنا، المفروض أن لا نشجع جامعة أمريكية وألا نسمح بفتح فروع لجامعات أجنبية. الكليات الخاصة شيء وفروع الجامعات شيء آخر. إذا كانت الجامعة معترفا بها في الخارج، وكانت شهادتها تقبل في دولة الامارات، وكان لها مؤسسة منتسبة Affiliate في الإمارات، نقبلها. لكن الكليات الخاصة شيء آخر مختلف تماما عن الجامعات التي لها فروع.

نحن ندرس باللغة الانجليزية، وقد كنت متحمساً عندما كنت عضواً تنفيذياً في اليونسكو لفكرة التعريب وقضية الهوية الثقافية. لكن للضرورات أحكام، فأنا مؤسسة خاصة تستجيب للضرورات، وعندما أرسل رسالة لشركة من الشركات العاملة باللغة العربية سينظر إليها – وهذا شيء محزن – بامتهان. أنا مستعد أن أضحي مؤقتا لكن على المدى البعيد فكرة التعريب فكرة واردة وان شاء الله لن ننساها.

في العالم العربي اليوم، هناك تشابه وهناك اختلاف، ولكن المشكلة هي مشكلة معلومات. نحن لا نعرف بعضنا بعضاً. اقترح على منتدى الفكر العربي أن يوجد دائرة من التزاور ومن التعرف ومن المعلومات المدققة النوعية الجيدة التي لا يختلف الانسان إلا على تفسيراتها المنطقية.

عبد الرحيم الشاهين

إن التخطيط للتعليم العالي لم يكن موجوداً في دولة الإمارات حتى على المستوى الحكومي. فلو كنا دولة عريقة في مجال التعليم، مثل مصر أو المغرب أو الاردن، ولم يحصل مثل هذا التخطيط، لكانت لدينا أعذار. ولكن لدولة مثل دولة الامارات العربية المتحدة، عندها إمكانيات مالية متوفرة، وإمكانات بشرية قليلة، كان

من المفروض أن يكون التخطيط للتعليم العالي بشكل مختلف عما كان عليه. نحن أنشأنا جامعة الامارات بعد حوالي ست سنوات أو سبع سنوات من قيام الدولة. كل ما عملناه هو أن مجموعة من الأشخاص ذهبوا إلى دول الخليج وبعض الدول العربية، ورأوا النماذج الموجودة هناك ونقلوها حرفيا، حتى أنه لم يتم تحديد أولويات للكليات والتخصصات الموجودة. وأتصور أن هذا الأمر كان المفروض أن يتم بشكل مختلف. أساسا لا يوجد تخطيط في دولة الامارات على مستوى الدولة نفسها. لم يكن هناك فلسفة للتخطيط، لا على مستوى التعليم ولا على مستوى الصحة ولا في مجالات أخرى، وإنما كانت الأمور تتم بجهود شخصية وفردية تتوقف على وجود الشخص المسؤول في هذا المرفق أو ذاك.

فيما يتعلق بقضية المواطنين وغير المواطنين، أقول إن أنه دولة من الدول، عندما تخطط للتعليم العالي فيها، لا بد أن تحدد احتياجاتها من القوى العاملة وتنمية مواردها البشرية المواطنة في المقام الأول والأخير. نحن دولة نعاني من مشكلة هي أن عدد سكان الامارات العربية يقدر اليوم بحوالي ٢,٤٠٠,٠٠٠ نسمة، ويقدر عدد المواطنين منهم بحوالي ٥٠٠,٠٠٠ – ٦٠٠,٠٠٠. ولو أخذنا جنسية واحدة، نجد أن الهنود يشكلون حوالي ربع مليون شخص موجودين على أرض الامارات. فمشكلة المواطنين وغير المواطنين تشكل لنا حساسية كبيرة جداً. نحن قلنا إن مؤسسات التعليم العالي الخاصة، عندما يتم إنشاؤها أو التفكير بانشائها، لا بد أن توجه إلى تنمية قوى بشرية مواطنة. ولا مانع أن يدخل في سلك التعليم أشخاص غير مواطنين. هنالك بعض المؤسسات التعليمية انشئت أساساً لغير المواطنين ولغير العرب وهذه أيضا مشكلة. يوجد جاليات غير عربية قضت في الامارات فترة زمنية طويلة، تريد أن تنشئ لها كليات ومعاهد لكي يتعلم أبناؤها، وبالتالي هم يعملون ويستقرون. وهذه أيضا مشكلة ستسبب للامارات.

لكي نكون أكثر صراحة حول هذا الموضوع، لو نظرنا، في أية لحظة، إلى هذا النظام الدولي الجديد، الذي بدأ الغرب فيه يسيطر على كل شيء ويعطي حق تقرير المصير للجاليات الموجودة في الخليج، أفلا نشكل نحن أقل الأقليات؟ وهذه أيضا مشكلة. نحن لا نتجاوز ١٠ – ١٥٪ من عدد السكان، وأكثر من ثمانين بالمائة، وفي بعض الكليات حتى ٩٥ في المائة، من الطلبة الذين هم من غير المواطنين. إذن، أنت حينما أنشأت مثل هذه المؤسسة الخاصة، هل كنت تسعى إلى تنمية موارد بشرية مواطنة أم غير مواطنة؟ هذه قضية مهمة جدا. ولا خلاف على أنهم عرب أو غير عرب، أنا لا أتكلم من هذا المنطلق. العرب عندنا أيضا يشكلون أقلية.

بالنسبة إلى الكلفة وأعضاء هيئة التدريس، نحن في جامعة الامارات نعاني من هذه المشكلة. لا حرج أن تستفيد البلاد من الكفاءات العربية وغير العربية في المؤسسات التعليمية وفي كل المرافق عندما تكون الكفاءات المواطنة غير متوفرة.

ولكن، وبعد حوالي ١٨ سنة من قيام جامعة الامارات العربية المتحدة، لا يتجاوز عدد أعضاء هيئة التدريس فيها ١٢٠ دكتوراً، في الوقت الذي يوجد فيه جامعات في دول خليجية جاءت متاخرة، وعلى سبيل المثال قطر، وعدد الكليات والتخصصات التي فيها أقل، إلا أن عدد أعضاء هيئة التدريس فيها أكثر من ١٣٥ دكتوراً من أبناء البلد. أما في معهد الادارة العامة في الرياض، فإن عدد المواطنين السعوديين الذين يحملون شهادة دكتوراة يبلغ ٤٠٠ دكتور. كنا في البداية نعين ٥٠ – ٦٠ معيداً في الجامعة، على اعتبار أنه سيحصل هناك تسرب وناس لن يكملوا. وحالياً يتم قبول ٢٠ معيداً في السنة ٨٠ بالمائة منهم إناث. أنا لا أقصد شيئاً ضد الإناث، ولكن المشكل هو أن الأنثى قد لا تستمر في الدراسة أكثر من الذكور، وهناك نسبة كبيرة منهن يتزوجن ولا يواصلن العمل ولا الدراسة. هذه أيضا مشكلة لا بد للمسؤولين عن التخطيط للتعليم في دولة الامارات أن يراعوها.

بالنسبة للدراسات النظرية في الجامعة، نحن في جامعة الامارات نعاني من أن عدد الإناث الطالبات في كلية التربية فقط أكثر من عدد الذكور في الجامعة بأكملها، إذ لدينا حوالي ثلاثة آلاف طالبة في كلية التربية لوحدها، ولا يوجد عندنا ثلاثة آلاف طالب في الجامعة. وغلبة التخصصات الأدبية ليست مقصورة على الذكور فقط. هذه مشكلة لدرجة أن خريج بعض التخصصات، مثل علم الاجتماع أو الخدمة الإجتماعية وعلم النفس، يبقى ثلاث أو أربع سنوات دون أن يحصل على عمل. إنه ينتظر في طابور الخريجين إلى أن يجيئه تعيين، لأنه أساسا يعتمد على أن الدولة هي التي سوف تعينه. ولو لم يذهب إلى الجامعة، والتحق بمؤسسة عسكرية، فانه يمكن أن يحصل على وظيفة ومرتب أفضل. وبالتالي أصبحت الجامعة اليوم غير مغرية، وخصوصا بالنسبة للذكور، لمؤسسات التعليم لا تشكل عوامل جذب بالنسبة للذكور بالذات. أما الطالبات، ولأنه لا يوجد لديهن مكان آخر غير الجامعة، فان الاقبال عليها كبير.

هذا كله يعود إلى أنه لا يوجد هناك فلسفة ولا سياسة واضحة لتخطيط التعليم في الامارات. وحتى بالنسبة للجداول الموجودة أمامكم، نجد أن عدد الخريجين من الطب والهندسة والعلوم قليل جداً، في الوقت الذي نجد أعداد خريجي الكليات الادبية كبيرة. إن المفروض على أية دولة تعاني من ندرة في الكفاءات المواطنة، أن تحدد أولوياتها في المقام الأول والأخير. هناك قطاعات مهمة تشكل حيوية قوية بالنسبة للبلد، مثل قطاع البترول، لا يوجد فيها مواطنون أبداً، وهو القطاع الحيوي في دولة الامارات العربية المتحدة. هذه أيضاً مشكلة. هل أولوياتنا أن يكون خريجو الجامعة من دارسي علم الاجتماع والتربية وعلم النفس، أم أن يكونوا متخصصين في البترول والهندسة والكيمياء والفيزياء؟ كان من الممكن أن توجه الدولة الطلبة أثناء الثانوية العامة. حتى فيما يتعلق بالشهادة، فإن الخريج الأدبي والخريج العلمي يتعاملان نفس

المعاملة في التعيين في الخدمة، ولا يوجد أي نوع من المكافأة والتميز بالنسبة لهذا الامر.

فيما يتعلق بقضية تمويل التعليم العالي نفسه بنفسه، فان هذا الأمر صعب جداً في دولة الامارات العربية المتحدة. نحن دولة، والحكومة فيها تسيطر على أكثر من ٩٩ بالمائة من وسائل الانتاج.

قضية التدريس في التعليم العالي الحكومي والخاص، هي في الحقيقة وفقا للقوانين والتشريعات. اللغة العربية هي اللغة الرسمية، ولكن "الموضة" السائدة في دول الخليج كلها أن اللغة الانجليزية هي المطلوبة. إن أول سؤال يطرح على الخريج هو: هل تعرف اللغة الانجليزية؟ وعليه، فانه لا يوجد هناك حتى تفكير بقضية التعريب في دولة الامارات العربية المتحدة. أصبحت عقدة الأجنبي هي التي تسيطر، وأقصد بالأجنبي غير العربي، لأن العربي لا يعتبر أجنبياً.

بالنسبة لكلية شرطة دبي وكلية الاتصالات، فانهما تتبعان القطاع العام، الاولى تمولها حكومة دبي والثانية تمولها مؤسسة المواصلات، والدراسة فيهما بالمجان، بل إن الكليات تدفع مرتبات للطلبة الدارسين فيها وتوفر لهم فرص عمل. ولكن قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يقول انه باستثناء أي مؤسسة لم يصدر فيها قانون اتحادي فهي تخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي، وبالتالي نحن ندرجها ضمن المؤسسات الخاصة في الدولة، لانها يجب أن تحصل على اعتراف من وزارة التعليم العالي بشهادتها العلمية.

أما بالنسبة للكليات والمؤسسات الأجنبية التي تتعاون معها، فان الكليات الوطنية تطبق برامج المؤسسات الأجنبية، والشهادة العلمية تأتي من قبل المؤسسة الأجنبية، ولكن الكلية هي مؤسسة وطنية في المقام الأول والأخير، وهنالك نوع من التعاون ما بين الاثنين.

بالنسبة لتمويل التعليم العالي، أقول إن دولة الامارات العربية المتحدة، مع أنها تعد دولة غنية، إلا أنها، باختصار، دولة عاجزة عن أن تمول مؤسسات التعليم العالي لاعتبارات كثيرة منها أننا في الإمارات دولة اتحادية ولسنا دولة موحدة، وهنالك مشكلة نعاني منها في دولة الامارات، وهي مشكلة تمويل الميزانية الاتحادية. إن المساهمين الأساسيين في تمويل ميزانية الدولة هما أبو ظبي ودبي، أما الامارات الخمس الاخرى فلا تساهم في ميزانية الدولة، وهذه مشكلة ليس على مستوى التعليم فحسب، ولكن في كل القطاعات، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير صدور الميزانية فترات أو أشهر عديدة عن الموعد المحدد. والسببان الآخران هما حرب الخليج وانخفاض اسعار البترول.

بشير الخضرا (رئيس الجلسة)

إسمحوا لي أن أسمح لنفسي بتعليقين على أساس أنني أيضا مشارك. النقطة الأولى هي أن الكليات المتوسطة أو الجامعات، وبقطع النظر عن الجوانب العاطفية والوطنية، يمكن أن ينظر لها كفرص متاحة للمستثمرين. وطبعا الاستثمار، كما أعلم، يقوم به المواطنون، أي أنه عندما يقصر جهد الدولة عن تلبية احتياجات المجتمع يقوم بذلك القطاع الخاص، بهدفه الأساسي وهو الربح. وفي الاردن كان أحد الاسباب الهامة هو عدم قيام الحكومة بتلبية هذه الاحتياجات.

أما قضية التخطيط فهي معقدة، يعني من يخطط لمن، إذا كان لديك شعب يقول أنا أدفع فأحضر لي من يعلمني؟ وبالنسبة للعلاقة بين الحصول على الشهادة وضمانة الحكومة في إيجاد وظيفة للخريج، فقد توصلنا إلى أنه ليس هناك علاقة حتمية. إذن التعليم متاح للانسان الذي يريد أن يتعلم – سواء أكان فتاة، شابا، كبيراً أو صغيراً. طبعا خلال العشرين سنة الماضية كان هذا حواراً مستمراً، ولكن الممارسة الفعلية أثبتت أن التخطيط الفعلي هو في الاستجابة لمتطلبات الناس، ولا يوجد معيار آخر. بعد ١٠ سنين يمكن أن توجد فرص اقتصادية ضخمة للناس الذين ينهون الثانوية العامة ويحصل تغير في الوضع ويضعف الاتجاه نحو الجامعات الخاصة.

النقطة الثانية هي كيف نفهم قصة التمويل؟ مشكلة التمويل هي أحد أسباب دخول القطاع الخاص للتعليم العالي، وهنا نربط بالاشارة التي وردت حول دور البنك الدولي. فعلى الرغم من أن البنك الدولي أثر في نواح كثيرة في الأردن، إلا أنه لم يكن أحد أسباب توجهنا للقطاع الخاص في التعليم العالي. جاء هذا كتطور طبيعيا في المجتمع الاردني، ولكن لا شك أنه وجد تشجيعاً. وبشكل عام، أرى أن المشكلة الحقيقية في العالم النامي والدول العربية هي أن الحكومات فيها عموما أخذت على عاتقها أن تقدم التعليم العالي بالمجان لكافة الناس تقريبا وتوسعت في ذلك، فأصبح متطلبا أساسيا وحتميا لكل الناس. الآن أصبح التعليم العالي مكلفا جدا ويمثل نسبة كبيرة من المصاريف المفروضة على موازنة الدولة العامة. ونتيجة لعدم قدرة الحكومات، تدنى أداء الحكومات من حيث التعليم العالي، لأنها لم تستطع أن تحصل على الأجهزة التكنولوجية التي يتطلبها التعليم العالي الحديث. ولذلك، جاء تشجيع القطاع الخاص ليعطي فرصة للحكومة لتخفف الأعباء المثقلة بها وتوجهها لامور أخرى. مثلا، في الاردن، لدينا نقص شديد في الخدمات الصحية، فعمان فيها مستشفى حكومي واحد، وفيها مليون وربع نسمة، والناس يعانون من الوصول إليه، والمحافظات تفتقر إلى مستشفيات مناسبة. ولذلك توجهت الحكومات لتشجيع الاستثمار في الخدمات الصحية من قبل القطاع الخاص. إننا لا نستطيع باستمرار أن نصرف مئات الملايين على التعليم العالي دون أن نبحث عن الكلفة، لأن البديل

الآخر، أن تقوم الحكومات في الدول النامية وفي الدول العربية برفع الرسوم، وهذه الخطوة سوف تحدث ثورات. نعرف جميعا أن أي رفع في الاسعار، مهما كان رمزياً، سيسبب مشاكل.

هذه الخواطر حول التمويل والقطاع الخاص، تظهر تعقيد القضية وكلنا نعلم أن حكوماتنا جميعا أصبحت تشكو من الأزمات المالية. ولذلك، فإن الاستثمار من قبل القطاع الخاص يشكل دعماً للمؤسسات القائمة حاليا، وليس بديلا لها، إنه يعطيها فرصة لتطوير نفسها لانه يخفف الضغط عنها.

الفصل الرابع

"الجامعات الخاصة في الأردن: قراءة أولية"

د. أمين عبد الله محمود

إن للتعليم دوراً مهماً في تنمية الأردن الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من محدودية موارده وافتقاره للمصادر الطبيعية، إلا أن لديه أعلى معدل من الكفاءات البشرية المتعلمة، بالاضافة إلى الأيدي الماهرة المدربة على أفضل وجه. وقد شهد التعليم العالي اهتماماً كبيراً في الأردن منذ مطلع عقد الخمسينات. ففي عام ١٩٥٢، انبثقت فكرة التعليم العالي المتوسط بإنشاء أول معهد للمعلمين في مدينة عمان. وفي عام ١٩٦٢ انطلقت التجربة الجامعية في الأردن بتأسيس الجامعة الأردنية كأول جامعة رسمية للإسهام في سد احتياجات المجتمع الأردني من التعليم الجامعي، الذي ما لبث أن توسع بتأسيس المزيد من الجامعات الرسمية حتى بلغ عددها الآن ست جامعات، بالاضافة إلى جامعة آل البيت. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الجامعات الرسمية بقيت عاجزة عن استيعاب كافة المتقدمين إليها من داخل البلاد وخارجها.

وفي أواخر السبعينات شهد الأردن نمطاً جديداً من التعليم العالي هو كليات المجتمع، التي كانت تركز في تدريسها على الجوانب العملية والمهنية. وقد لقيت هذه التجربة باديء الأمر نجاحاً كبيراً وحظيت بسمعة جيدة داخل الأردن وخارجه. غير أن الأمور سرعان ما تغيرت نتيجة انجذاب أصحاب هذه الكليات وراء الربح السريع، فقاموا بإنشاء المزيد منها والتركيز على المواضيع النظرية دون أن يضعوا في اعتبارهم القدرة أو الطاقة الاستيعابية لمثل هذا التعليم، فانخفض المستوى واشتد التنافس وانعكس سلباً على مختلف الكليات، فبدأت تنهار تدريجياً، ولم تعد تلبي الحاجات المجتمعية أو تفي بالأهداف التي قامت من أجلها.

وفي نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات بدأ التوجه الاستثماري نحو إنشاء الجامعات الخاصة، حيث قامت وزارة التعليم العالي الأردنية بوضع تعليمات يسمح بموجبها للممولين بالاستثمار في الجامعات. وقد تم بالفعل إنشاء أول جامعة خاصة في الأردن عام ١٩٩٠.

مبررات إنشاء الجامعات الخاصة

يمكن ايجاز مبررات إنشاء الجامعة الخاصة في الأردن على النحو التالي:

١- عدم تمكن الجامعات الرسمية من تجاوز طاقاتها الاستيعابية السنوية البالغة حوالي ٤٠ بالمائة فقط من حملة شهادة الدراسة الثانوية المتقدمين بطلبات التحاق

بهذه الجامعات، إذ يبلغ المجموع الكلي لطلبة الجامعات الرسمية حوالي ٥٥ ألفاً، وقد التحق بها خلال العام الجامعي ١٩٩٥-١٩٩٦ حوالي ١٢ ألف طالب. وكان من جراء ذلك أن قام عشرات الألوف من الطلبة الأردنيين (حوالي ٣٢ ألف طالب، أي ما يعادل حوالي ٥٨ بالمائة من مجموع طلبة الجامعات الرسمية) بارتياد بلاد الغربة وقرع أبواب الجامعات في شتى أقطار الأرض بحثاً عن الشهادة الجامعية الأولى، مما أدى بالعديد منهم إلى الالتحاق بجامعات أجنبية ذات مستوى تعليمي متدن، بحيث أصبح من المستحيل على وزارة التعليم العالي أن تعادل شهاداتهم أو درجاتهم العلمية، بل وقع بعضهم ضحية "مافيات وعصابات" تعليمية تترصد الطلبة العرب بحجة تسجيلهم في الجامعات وتوفير السكن لهم، ولكنها لا تلبث أن تستنزف دولاراتهم وتبيعهم "كرتون" شهادات غير معتمدة وغير معترف بها. لقد أدى هذا الواقع التعليمي إلى نشوء مشكلة اقتصادية اجتماعية تبحث عن حل.

وارتفعت أصوات العديد من التربويين وقادة الرأي بضرورة إنشاء جامعات وطنية تجمع بين النوعية المتطورة في التعليم وبين المحافظة على التقاليد والقيم التراثية.

فالتحاق الطالب العربي في كلية أو معهد أجنبي وهو في عمر لا يتجاوز الثمانية عشر عاماً بعيداً عن أهله وذويه، واستقراره في بيئة جديدة مغايرة تماماً للبيئة والثقافة والتقاليد والعادات والقيم العربية، تجعله عرضة للإغتراب الثقافي وتتركه في أحيان كثيرة فريسة للضياع وفقدان الذات، وربما تعمل على خلق الكثير من المشكلات والآفات، سواء ما يتعلق منها بالثقافة أو الفكر. وهناك العديد من الطلبة العرب الذين تعرضوا لانحرافات سلوكية نظراً لنقص التوجيه والإرشاد، ففشلوا في دراستهم ووقعوا فريسة للأمراض الاجتماعية المستعصية. ولم تكن الخسارة بطبيعة الحال مقصورة على هؤلاء الطلبة وأولياء أمورهم فحسب، وإنما تجاوزتهم لتصيب الثروة القومية نفسها، حيث تم استنزاف مئات الملايين من الدولارات من صلب مدخرات الوطن وأرصدته لإنفاق على هؤلاء الطلبة بدل إنفاقها على المشاريع التنموية اللازمة لنمو البلاد وتطورها.

٢- محدودية فرص التعليم العالي المتاحة لأبناء المغتربين الأردنيين، وخاصة أولئك المقيمين في دول الخليج، بحيث لا تتجاوز نسبة المقبولين منهم في جامعات تلك الدول ٥ بالمائة سنوياً. كما أن الجامعات الأردنية كانت لا تخصص في كلياتها المختلفة سوى ١٠ بالمائة من طاقاتها الاستيعابية سنوياً لأبناء هؤلاء المغتربين الأردنيين، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٥ بالمائة بعد أزمة الخليج. وقد أدى هذا الوضع إلى قيام المغتربين، الذين يشكلون حوالي ٢٨ بالمائة من مجموع سكان المملكة، بممارسة ضغوط شديدة على الحكومات الأردنية المتعاقبة بضرورة

التوسع في التعليم الجامعي لاستيعاب أكبر عدد ممكن من أبنائهم في جامعات بلدهم.

كما وجدت مجموعة من الأكاديميين وذوي الاهتمام أن الحاجة باتت ملحة لإنشاء كلية جامعية للبنات، لما يمكن أن يطرحه ذلك من حلول للعديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الفتيات العربيات المغتربات في دول الخليج، وخاصة الأردنيات والفلسطينيات منهن ممن لا يجدن متسعاً لهن في أي من الجامعات. فكانت الدعوة لإنشاء كلية جامعية أو جامعة للبنات تجمع بين المستوى النوعي في التعليم العالي والمناخ الجامعي الملائم، مما يشجع الكثير من الفتيات المغتربات على الالتحاق بهذه الكلية. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد الطالبات الأردنيات والفلسطينيات في مختلف دول الخليج، ممن أنهين الدراسة الثانوية عام ١٩٨٨-١٩٨٩، حوالي ٦٨٠٠ طالبة، التحق منهن حوالي ٣٠ بالمائة فقط في مختلف الجامعات والمعاهد العليا الأردنية والعربية والأجنبية، وبقي منهن دون الالتحاق بأي دراسة جامعية حوالي ٤٠٠٠ طالبة.

٣- قيام حرب الخليج وخروج مئات الألوف من الأردنيين من الكويت وغيرها من دول الخليج، وتوجه غالبيتهم عائدين ليستقروا في بلدهم الأردن. فكان لابد، والحالة هذه، أن تجد فكرة إنشاء الجامعات الخاصة صدى ايجابياً وقبولاً لدى الكثير من المستثمرين ورجال الأعمال، فيبادروا إلى تأسيس هذه الجامعات كي يتسنى لها استيعاب هذا العدد الهائل من أبناء هؤلاء الوافدين الجدد ممن كانوا مهيئين للالتحاق بالدراسة الجامعية عشية حدوث الحرب. ومما يسهل مهمة إنشاء هذه الجامعات الخاصة عودة عدد كبير من الأساتذة الأردنيين في جامعة الكويت وغيرها من الجامعات الخليجية الأخرى، بالاضافة إلى العديد من الكوادر الإدارية المدربة على مختلف مناحي الإدارة الجامعية. وقد التحق غالبية هؤلاء العائدين بهذه الجامعات الناشئة، مما كان له الأثر المباشر في تخفيف حدة البطالة بين هذه الشريحة المجتمعية المثقفة.

٤- اندلاع الانتفاضة الفلسطينية واستمرار إغلاق الجامعات في الأراضي المحتلة فترة طويلة من الزمن، مما أدى إلى توجه العديد من الطلبة الفلسطينيين صوب الجامعات الأردنية الخاصة بهدف استكمال دراساتهم الجامعية والحصول على الدرجات العلمية التي ينشدونها. وقد ساعد هذا الوضع على رفد الجامعات الخاصة، ولا سيما في سنواتها الأولى، بأعداد كبيرة من الطلبة.

٥- تزايد الاهتمام العالمي بنهج الخصخصة، ليس فقط للاستثمار في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وإنما أيضاً للاستثمار في قطاعات ومجالات أخرى من بينها قطاع التعليم.

لقد أصبحت الصلة بين تحسين نوعية التعليم والمنافسة في السوق العالمي محط اهتمام غالبية الجامعات الأردنية وتركيزها. وأدت الحاجة المتزايدة للاستثمار في التعليم الجامعي، وعدم قدرة الجامعات الرسمية على تلبية احتياجات المجتمع في هذا التعليم، إلى فتح الباب أمام القطاع الخاص وتوجيهه للاستثمار في هذا المجال، والمشاركة بالتالي في تحمل العبء عن الدولة وتخفيف الضغط عنها وعن جامعاتها الرسمية. وقد تم توفير نسبة كبيرة من الطاقات والقدرات الرأسمالية اللازمة لإنشاء مؤسسات التعليم الجامعي الخاص من المساهمات المالية للأردنيين العاملين في الخارج، وخاصة في دول الخليج. ويبلغ حجم الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الخاص في هذه الجامعات الخاصة حوالي ٢٠٠ مليون دولار.

٦- توفير مصادر دخل جديدة من العملة الصعبة لدعم الاقتصاد الوطني وتحسينه، وذلك من خلال:

أ- استقطاب أعداد كبيرة، ليس فقط من الطلبة الأردنيين المغتربين، وإنما أيضاً من الطلبة العرب الوافدين من مختلف أجزاء الوطن العربي، الذين يبلغ معدل نسبتهم في مختلف الجامعات الخاصة حوالي ٢٨ بالمائة، مما يعود على الأردن بالفائدة والمنفعة. فتحويلات أولياء الأمور لعشرات الملايين من الدولارات لتغطية نفقات دراسة أبنائهم ومصاريفهم المعيشية، ناهيك عن مصروفات من يفد لزيارتهم من الأهل والأقارب، كل هذا يفتح المجال لمورد جديد قد ينمو ويزداد في المستقبل، وخاصة بعد تلك الهزة التي تعرض لها الأردن من جراء النقص الكبير في التحويلات المالية من أبنائه العاملين في الدول الخليجية أثر أزمة حرب الخليج.

ب- تخفيض نسبة الطلبة الأردنيين الملتحقين بجامعات أجنبية، مما يوفر على البلد هدراً مالياً كبيراً من العملة الصعبة، إذ يبلغ حجم ما ينفقه هؤلاء الطلبة حوالي ٣٠٠ مليون دولار سنوياً.

نبذة تعريفية بالجامعات الخاصة

تأسست في الأردن تسع جامعات خاصة وهي:

١- جامعة عمان الأهلية

تأسست عام ١٩٩٠ وتمتلكها شركة مساهمة خاصة محدودة المسؤولية. وهي أولى الجامعات الخاصة التي تستقبل طلبتها وتحظى بالاعتمادين العام والخاص وبعضوية اتحاد الجامعات العربية. يبلغ عدد طلبتها حوالي ٤٠٠٠ ونسبة الطالبات

فيها حوالي ٣٠ بالمائة، وتضم الجامعة الكليات والتخصصات التالية:

أ- كلية الآداب والعلوم، وتشمل تخصصات اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، الحاسوب ونظم المعلومات الحاسوبية.

ب- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، وتشمل تخصصات المحاسبة، إدارة الأعمال، إدارة المستشفيات، العلوم المالية والمصرفية، الاقتصاد.

ج- كلية الحقوق.

د- كلية الصيدلة والعلوم الطبية، وتشمل تخصصي الصيدلة والتحاليل الطبية.

ه- كلية الهندسة، وتشمل تخصصي هندسة الحاسوب وهندسة الالكترونيات والاتصالات.

٢- جامعة العلوم التطبيقية

تأسست عام ١٩٩١ وتمتلكها شركة مساهمة عامة. وهي كسابقتها عضو في اتحاد الجامعات العربية وتحظى بالاعتمادين العام والخاص. ويبلغ عدد طلبتها حوالي ٧٤٠٠ ونسبة الطالبات فيها حوالي ٢١ بالمائة. وتضم الجامعة الكليات والتخصصات التالية:

أ- كلية الآداب، وتشمل تخصصات اللغة العربية، اللغات الأجنبية، التربية، الفنون الجميلة.

ب- كلية العلوم، وتشمل تخصصات الحاسوب، الرياضيات، الكيمياء.

ج- كلية الحقوق.

د- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، وتشمل تخصصات المحاسبة، إدارة الأعمال، إدارة الفنادق، الإدارة العامة، العلوم المالية والمصرفية، الإقتصاد، العلوم السياسية.

ه- كلية الصيدلة.

و- كلية العلوم الطبية المساعدة، وتشمل تخصصي التحاليل الطبية والتغذية.

ز- كلية الهندسة، وتشمل تخصصات الهندسة الكهربائية، الهندسة الميكانيكية، الهندسة الصناعية، الهندسة المدنية، هندسة العمارة.

٣- جامعة فيلادلفيا

تأسست عام ١٩٩١ وتمتلكها شركة مساهمة خاصة، وهي معتمدة اعتماداً عاماً وخاصاً وعضو في اتحاد الجامعات العربية. يبلغ عدد طلبتها حوالي ٢٢٠٠ ما بين ملتحق بالدراسات الصباحية وملتحق بالدراسات المسائية. وتبلغ نسبة الطالبات فيها حوالي ٢٠ بالمائة. وتضم الجامعة الكليات والتخصصات التالية:

أ- كلية الآداب، وتشمل تخصص اللغة الانجليزية وآدابها.

ب- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، وتشمل تخصصات: المحاسبة، إدارة الأعمال، العلوم المالية والمصرفية.
ج- كلية الحقوق.
د- كلية العلوم، وتشمل تخصص الحاسوب وأنظمة المعلومات.
ه- كلية الصيدلة.
و- كلية الهندسة، وتشمل تخصصي الهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية.

٤- جامعة الاسراء

تأسست عام ١٩٩١ وتمتلكها شركة مساهمة خاصة، وهي معتمدة اعتماداً عاماً وخاصاً وعضو في اتحاد الجامعات العربية. يبلغ عدد طلبتها حوالي ٢١٠٠ ونسبة الطالبات فيها حوالي ١٧ بالمائة. وتضم الجامعة الكليات والتخصصات التالية:

أ- كلية الآداب، وتشمل تخصصات اللغة العربية، اللغة الانجليزية، التربية.
ب- كلية العلوم الإدارية والمالية، وتشمل تخصصات المحاسبة، إدارة الأعمال، العلوم المالية والمصرفية.
ج- كلية الحقوق.
د- كلية العلوم، وتشمل تخصص الحاسوب.
ه- كلية الصيدلة.
و- كلية العلوم الطبية، وتشمل تخصص التحاليل الطبية.
ز- كلية الهندسة، وتشمل تخصصات الهندسة المدنية، الهندسة الكهربائية، الهندسة المعمارية.

٥- جامعة البنات الأردنية

تأسست عام ١٩٩١ وتمتلكها شركة مساهمة خاصة، وهي معتمدة اعتماداً عاماً وخاصاً وعضو في اتحاد الجامعات العربية. يبلغ عدد طالباتها حوالي ١٣٠٠. وتضم الجامعة الكليات والتخصصات التالية:

أ- كلية الآداب، وتشمل تخصصات اللغة العربية، اللغة الانجليزية، التربية، الصحافة والإعلام.
ب- كلية العلوم الإدارية والمالية، وتشمل تخصصات المحاسبة، إدارة الأعمال، العلوم المالية والمصرفية.
ج- كلية العلوم، وتشمل تخصصي الحاسوب والرياضيات.
د- كلية الصيدلة والعلوم الطبية، وتشمل تخصصي الصيدلة والتحاليل الطبية.
ه- كلية العمارة والفنون، وتشمل تخصصي هندسة العمارة والتصميم الداخلي.

٦- جامعة الزيتونة الأردنية

تأسست عام ١٩٩٢ وتمتلكها شركة مساهمة خاصة، وهي معتمدة اعتماداً عاماً وعضو مشارك في اتحاد الجامعات العربية. يبلغ عدد طلبتها حوالي ١٥٠٠ ما بين ملتحق في الدراسات الصباحية وملتحق في الدراسات المسائية. وتبلغ نسبة الطالبات فيها حوالي ٢٥,٥ بالمائة. وتضم الجامعة الكليات والتخصصات التالية:

أ- كلية الآداب، وتشمل تخصصي اللغة العربية واللغة الانجليزية.
ب- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، وتشمل تخصصات المحاسبة، التسويق، العلوم المالية والمصرفية.
ج- كلية الحقوق.
د- كلية العلوم، وتشمل تخصصات الرياضيات، الحاسوب، التحاليل الطبية.
ه- كلية الصيدلة والعلوم الطبية، وتشمل تخصصي الصيدلة والتمريض.

٧- جامعة جرش الأهلية

تأسست عام ١٩٩٢ وتمتلكها شركة مساهمة خاصة، وهي معتمدة اعتماداً عاماً. يبلغ عدد طلبتها حوالي ١٣٠٠، ونسبة الطالبات فيها حوالي ٢٢ بالمائة. وتضم الجامعة الكليات والتخصصات التالية:

أ- كلية الآداب، وتشمل تخصصي اللغة العربية واللغة الإنجليزية.
ب- كلية الشريعة.
ج- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وتشمل تخصصات المحاسبة، إدارة الأعمال، اللإدارة العامة، الاقتصاد.
د- كلية الحقوق.
ه- كلية العلوم، وتشمل تخصصي الكيمياء والأحياء.
و- كلية الزراعة.

٨- جامعة الزرقاء الأهلية

تأسست عام ١٩٩٤ وتمتلكها شركة مساهمة عامة، وهي معتمدة اعتماداً عاماً. يبلغ عدد طلبتها حوالي ٨٠٠ ونسبة الطالبات فيها حوالي ٣٠ بالمائة. وتضم الجامعة الكليات والتخصصات التالية:

أ- كلية الآداب، وتشمل تخصصات اللغة العربية، اللغة اللإنجليزية، التاريخ.
ب- كلية الشريعة.
ج- كلية العلوم التربوية.
د- كلية الاقتصاد والعلوم اللإدارية، وتشمل تخصصات المحاسبة، إدارة الأعمال، العلوم المالية والمصرفية، الإقتصاد.

هـ- كلية العلوم، وتشمل تخصصات الكيمياء، الفيزياء، الحاسوب والرياضيات.
و- كلية القانون.

٩- جامعة إربد الأهلية

تأسست عام ١٩٩٤ وتمتلكها شركة مساهمة خاصة، وهي معتمدة اعتماداً عاماً. يبلغ عدد طلبتها حوالي ٧٠٠، ونسبة الطالبات فيها حوالي ٢٦ بالمائة. وتضم الجامعة التخصصات التالية: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، إدارة الأعمال، المحاسبة، الإقتصاد، الشريعة والقانون، الحاسوب والرياضيات.

وبالاضافة إلى هذه الجامعات التسع، هناك كلية الأميرة سمية الجامعية للتكنولوجيا، التي تأسست عام ١٩٩٠، وتمتلكها الجمعية العلمية الملكية. ويبلغ عدد طلبتها حوالي ٩٠٠، ونسبة الطالبات فيها حوالي ١١,٥ بالمائة. وتضم الكلية تخصصين رئيسيين هما: الهندسة الإلكترونية والحاسوب. وهناك أيضاً الأكاديمية الأردنية للموسيقى وكلية العلوم التربوية التابعة لوكالة الغوث، وكلاهما تمنح درجة البكالوريوس.

ملاحظات واستنتاجات

إذا ألقينا نظرة متأنية على هذه النبذة التعريفية بالجامعات الخاصة، فإننا نخرج بالملاحظات والاستنتاجات التالية:

١- يبلغ عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الخاصة حوالي ٢٢ ألف طالب، أي ما يعادل حوالي ٤٠ بالمائة من الطلبة الملتحقين بالجامعات الرسمية. ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (٦٠ بالمائة منهم من حملة الدكتوراه المتفرغين) حوالي ١٠٥٠ أي ما يعادل حوالي ٣٨,٥ بالمائة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية. أما نسبة الطالبات في الجامعات الخاصة فهي حوالي ٢٧ بالمائة من المجموع الكلي للطلبة الملتحقين في هذه الجامعات.

٢- يتمركز حوالي ٧٠ بالمائة من الجامعات الخاصة في منطقة عمان الكبرى، وهذا يؤدي إلى جذب الطلبة من مختلف مناطق المملكة وخارجها للتجمع في العاصمة، مما يشكل مزيداً من العبء والضغط السكاني عليها.

٣- تتداخل التخصصات الجامعية التي تقدمها الجامعات الخاصة وتتكرر فيما بينها من ناحية، وفيما بينها وبين الجامعات الرسمية من ناحية أخرى. وهذا يؤدي إلى إغراق السوق بخريجي التخصصات المتشابهة، مما يساعد على زيادة البطالة بين هذه الشريحة من الخريجين. ناهيك عما يسببه ذلك أيضاً من تنافس شديد بين الجامعات على أعضاء هيئة التدريس وما يترتب عليه من مشاكل أكاديمية خطيرة فيما إذا كان عددهم محدوداً. وبالرغم من أن بعض الجامعات

الخاصة حاولت تقديم تخصصات جديدة، مثل نظم المعلومات الإدارية ونظم المعلومات الحاسوبية وإدارة المرافق السياحية، لكنها سرعان ما تراجعت عن تقديم هذه التخصصات بسبب عدم توفر أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتدريسها.

٤- تولي غالبية الجامعات الخاصة اهتماما كبيراً بالتخصصات النظرية. أما التخصصات العلمية التطبيقية فإن اهتمامها بها اهتمام محدود وجزئي، وذلك نظراً لكون التخصصات النظرية، سواء ما كان منها تخصصات إنسانية أم إجتماعية أم إدارية أم علمية أساسية، تخصصات غير مكلفة نسبياً مقارنة بالتخصصات العلمية التطبيقية. ولعل هذا يعزز مقولة البعض بأن "الربحية" هي الدافع الأول للاستثمار في قطاع التعليم الجامعي.

٥- تعتمد الجامعات الخاصة اعتماداً كبيراً على جنسيات عربية معينة لتلبية احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس. وسوف تتعرض هذه الجامعات، بلا شك، إلى هزة كبيرة فيما لو تغيرت الأمور وبدأت هجرة معاكسة للأساتذة العرب المقيمين في الأردن، ولا سيما العراقيون منهم. ولذلك فإن على الجامعات الخاصة تبني سياسة الإيفاد العلمي للطلبة المتميزين كي يحصلوا على شهادات الاختصاص العليا ويعودوا للعمل في الجامعات التي أوفدتهم.

٦- هناك ضرورة للإهتمام بتصميم برامج متميزة لتدريب طلبة الجامعات الخاصة في مجالات تخصصهم وفي مؤسسات قائمة، سواء أكانت مصارف أو مصانع أو ما شابه، وذلك كي يتخرج الطالب وهو ملم بالجانبين النظري والتطبيقي. ويجب أن يؤخذ هذا النوع من التدريب بجدية متناهية، وليس بشكل روتيني أو سطحي، إذ أن الخريجين المدربين تدريباً تخصصياً عالياً يشكلون ثروة حقيقية تفتقر إليها الدول الناشئة.

٧- يجب إعادة النظر في الخطط الدراسية لمختلف الأقسام الأكاديمية في الجامعات الخاصة بحيث تراعي هذه الخطط بعض الأساسيات التي لا يستغني عنها سوق العمل، كإتقان عدد من اللغات، وخاصة اللغة الإنجليزية واتقان التعامل مع الحاسوب. كما أن إعادة النظر في البرامج الأكاديمية بات أمراً ضرورياً يمكن للجامعات الخاصة القيام به بسهولة ومرونة أكثر من غيرها من الجامعات الرسمية لتلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع الجديدة.

ومن الملاحظات الهامة فيما يتعلق بالجامعات الخاصة، أن اهتمامها ينحصر في عملية التدريس فقط، ولا يتجاوزها نحو تأسيس مراكز البحوث التي تمثل في جوهرها امتدادا للنشاط البحثي الأكاديمي نحو المجالات التطبيقية أو التخصصية. فالعلم المتطور ليس نتاجاً للجامعات والمعاهد العليا فقط، وإنما

هو، بدرجة أساسية، نتاج مراكز البحوث المتخصصة. فالجامعات، عادة، تقدم لطلابها العلم الذي أصبح معروفاً ومستقراً. بمعنى أنه لا يستكشف الجديد، وتقدم، أيضاً، النصيحة القابلة للتطبيق. وتكتفي الجامعات بما أصطلح على تسميته بالجوانب الأكاديمية، بينما تقدم مراكز البحوث حلولاً للمشكلات، وتقوم بتوصيل نتائج البحوث والتطوير للمؤسسات العاملة في خدمة المجتمع، ومنها الجامعة. ولا يحتاج المرء إلى بذل مجهود كبير ليكتشف الأهمية المتدنية التي توليها جامعاتنا العربية في مجملها للبحث العلمي وتطويره. ففي اسرائيل، على سبيل المثال، تنفق مؤسساتها البحثية ١٧ ضعفاً مما تنفقه المؤسسات البحثية العربية مجتمعة، ناهيك عن الفارق الهائل في نوعية البحوث وطبيعتها. إننا حقيقة في أمس الحاجة إلى تطوير طريقة تعاملنا مع العلوم والمعرفة. فالاهتمام الذي توليه جامعاتنا، والخاصة منها تحديداً، لم يتعد في مجمله حتى الآن النقل والاقتباس عن الآخرين. فبالرغم من عدد هذه المؤسسات العلمية الكبيرة، إلا أنها لم تتجاوز حتى الآن في غالبيتها مرحلة تشييد الأبنية الضخمة وتجنيد الأجهزة الإدارية الكثيرة. وبتعبير آخر، فما تزال في مرحلة بناء ال Hardware ولم تتجاوزها بعد إلى مرحلة التحدي الحقيقي وهي مرحلة تصميم ال Software. المرحلة الأولى ليس فيها من العلم سوى الشكليات والمظاهر والاستمتاع بالتقليد والاستهلاك. أما المرحلة الأخرى فهي مرحلة التحدي بالبحث والدراسة والإنتاج. إن من أهم أولويات مرحلة التحدي العلمي انطلاق العقل الإنساني وتحرره من شتى القيود المعيقة، والجري وراء الحقيقة العلمية عن طريق البحث العلمي الجاد. ولا شك في أن البحث العلمي هو أساس تقدم الأمم والشعوب، وأن إقامة مراكز البحوث العلمية بمختلف أنواعها كفيل بنقل المجتمع – أي مجتمع – من مرحلة الجمود والتخلف إلى مرحلة الحركة والنمو. ويشكل هذا في حد ذاته عامل جذب واستقطاب لأعضاء هيئة التدريس المتميزين.

٨- جميع الجامعات الخاصة تمتلكها شركات مساهمة، إما محدودة أو عامة، وذلك بموجب القانون الأردني الذي يبيح للمستثمرين إنشاء مثل هذه الجامعات كشركات تجارية استثمارية. وهذا قد يعرض هذه الجامعات في أحيان كثيرة إلى مخاطر ناتجة عن تدخل قوى المال في شؤونها. ولذا يجب ايجاد الضوابط القانونية الكفيلة بايجاد علاقة متوازنة بين قوى المال وإدارة الجامعة. والمطلوب من وزارة التعليم العالي في هذا الصدد أن تضع التشريعات المناسبة لحماية أعضاء الجهاز الأكاديمي من المداخلات غير المبررة لبعض المستثمرين التي تؤدي في غالبية الأحيان إلى بعث روح القلق وعدم الاستقرار بين أكاديمي هذه الجامعات الخاصة.

وعلى الرغم من كل ما يمكن أن يثار حول جدوى إنشاء هذه الجامعات الخاصة، إلا أن وجود هذه الجامعات أصبح حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها. ولذا، فإن على المعنيين بالتعليم العالي أن يتعاملوا مع هذا الواقع الجديد بنهج علمي موضوعي يؤمن له النجاح والتقدم. كما أن عليهم أن يتولوا مراقبة وتوجيه هذه التجربة الجديدة بحرص شديد ومتابعة مستمرة. ولا بد في هذا المجال من التفكير جدياً في وضع الضوابط الضرورية لإرساء هوية واضحة لهذه الجامعات وترسيخ استقلاليتها وأعرافها الأكاديمية.

وتظل الفرصة في النهاية مهيأة للقطاع الخاص كي يثبت، بما لا يرقى إليه الشك، أن استثماره في مجال التعليم العالي استثمار يتسم بالعقلانية والإتزان، بعيداً عن الانسياق وراء أهداف قد يفسرها البعض بأنها أهداف تسعى لجني المكاسب المادية السريعة دون الاكتراث بنوعية وسوية مخرجات هذه المؤسسات الجامعية الخاصة.

الفصل الخامس
وضعية الجامعات الخاصة في جمهورية مصر العربية

د. محمد الجوهري

ليس التعليم الخاص بالأمر الجديد على ميدان التعليم في مصر، بل هو قديم منذ بدأت جهود التنوير. بدأته الجمعيات الأهلية الخاصة، وبدأته عائلات، وبدأه أفراد. بل إن أبرز تجارب التعليم الجامعي في مصر بدأت كمشروعات خاصة، ثم تغيرت أوضاعها. فجامعة الأزهر الشريف كانت تعتمد إعتمادا كاملا على التبرعات والهبات والأوقاف التي توقف عليها. والجامعة المصرية، التي فتحت أبوابها في عام ١٩٠٨، كانت ثمرة جهود أهلية خالصة، وظلت كذلك حتى تحولت إلى جامعة حكومية تمولها الدولة بالكامل إبتداء من عام ١٩٢٥.

فالتعليم الجامعي الخاص في مصر ليس جديداً أو مستحدثاً، وربما كان الجديد هو الحديث عن إمكانيات تنشيطه والتوسع فيه ووضع الضوابط والمواصفات التي تضمن لنا تعليما جامعيا يخدم المجتمع، ولا يخذله أو يخونه.

ونحن نرى أن الإلتفات إلى دور القطاع الخاص في التعليم العالي والجامعي ليس مجرد إنسياق ساذج وراء الدعوة إلى الخصخصة، ولكنه أمر ضروري يتعين علينا أن نتوقف عنده ونتدبر أمورنا. فهو أمر واقع في مصر، وفي كثير من بلادنا العربية، ولم يعد من الممكن أن ننكره أو ندير ظهورنا له ونتجاهله. وربما كان الأقرب إلى الصواب أن نفكر ألف مرة في الضوابط التي تضمن سلامة الأداء الخاص في ميدان التعليم الجامعي.

ولكن، لماذا الانزعاج أو التردد بالنسبة للتعليم الجامعي والعالي؟ إن الجهود الخاصة في ميدان التعليم قبل الجامعي موجودة في مصر وغير مصر من بلاد العرب من مئات السنين، ولم ينزعج أحد، حتى في فترات المد الاشتراكي لم تقترب إليها يد التأميم إلا برفق.

الجامعة الخاصة: محاذير ومخاوف

١- يرى بعض المراقبين أن إمتداد عمليات الخصخصة على نطاق واسع، أو بشكل متعجل، إلى قطاع التعليم الجامعي يمثل قضية حساسة ولها أهميتها الإستثنائية، نظراً لإرتباط التعليم العالي، كما نعلم، بالدخول إلى السلك المهني، إذ أنه يخرج المهندس والمعلم والطبيب والمحاسب ... إلخ. فإذا تصورنا مهندسا لم يتلق أصول الصنعة كما ينبغي في الجامعة، فكيف يستطيع أن يشيد مبنى آمنا؟ أو

مريحا؟ أو جميلا؟ كذلك الحال بالنسبة للطبيب وغيره من المهنيين. وهذا البعد يؤكد لنا بشكل قاطع أهمية الحوار الجاد حول الرقابة على هذا النوع من التعليم وحول الضوابط التي يجب أن يعمل في ظلها.

٢- ومن المشكلات المهمة المرتبطة بدخول القطاع الخاص إلى ميدان التعليم الجامعي أن نذكر أنفسنا بأن التعليم الجامعي في أي وطن، هو أحد أهم بوابات الدخول إلى جماعة الصفوة في المجتمع، وهو في مصر أهم تلك البوابات، فهو غير بعيد عن علاقات القوة القائمة، وهو قادر على تعديلها وإعادة تشكيلها. فلو سمحنا بإنشاء تعليم عال خاص يكلف الفرد فيه عشرين أو ثلاثين ألف جنيه سنويا، في مقابل تعليم عال حكومي يكلف بضع عشرات من الجنيهات، فذلك يصب في النهاية في قنوات معينة، تضفي على جماعات الصفوة ملامح معينة، وتضع مسؤولية الحكم في المستقبل في أيد معينة، ولهذا نقول ونؤكد أن قضيتنا تهم الجميع.

٣- الجامعات الخاصة هي في حقيقتها مشروع خاص، من السهل أن يتلون بلون عقيدة أصحابه أو إنتمائهم العرقي (في مجتمعات التعدد العرقي)، أو بأي نوع من التوجهات. هذا بالطبع فضلا عن سهولة إرتباط هذه المؤسسات التعليمية بمستوى أو مستويات طبقية (إجتماعية إقتصادية) معينة. ولكننا نقصر إشارتنا هنا على إحتمالات أن تتحول الجامعة الخاصة إلى أداة لتدعيم التعصب أو الفئوية. ومن المهم أن ينص ميثاقها ويراقب أداؤها، بحيث لا تتحول إلى معقل من معاقل التعصب، ومنطقتنا زاخرة بألوان منه، ونجد أنفسنا في وضع شاذ تدعم فيه مؤسسات التقدم القائم على العلم قيم التخلف والفرقة.

٤- ويرى البعض، ومن أبرزهم أستاذنا الدكتور حامد عمار(١) ،أن التعليم الخاص في مصر قد أصبح مباحا بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ (قانون تنظيم إنشاء الجامعات الخاصة). مع ذلك، لا يجوز استخدام الحلال بلا حدود أو قيود، فنحن لا نقدم على أبغض الحلال إلا إذا تدهورت الأمور أو كادت تتذر بكارثة.

٥- ويرى الدكتور عمار في هذا الصدد أن الجامعة الخاصة المقترحة، التي يراها ماثلة أمامه في الأفق، لا تمثل الدواء الشافي لأزمة التعليم الجامعي. بل يؤكد أنها سوف تولد مصابة بكل عيوب التعليم الجامعي الحكومي القائم الآن، لأنها تولد من رحمه، وتقوم على تعليم مفردات متخرجة من نفس التعليم العام قبل الجامعي، وستدار بواسطة نفس الأساتذة القائمين الآن على إدارة الجامعات الحكومية.

(١) عبر أستاذنا عن هذه الآراء في ندوة عن الجامعات الخاصة في مصر، نظمتها لجنة التربية وعلم النفس بالمجلس الأعلى للثقافة في دار الأوبرا (أبريل/نيسان ١٩٩٥) تحدث فيها كل من: حامد عمار، وعبد الفتاح جلال وكاتب هذه السطور.

٦- ويشير نقاد الجامعات الخاصة في مصر إلى أن سعي أصحاب الجامعات الخاصة، أو غالبيتهم، إلى الربح، هو عيب جوهري يهدد نوعية هذا التعليم، ويدعم إحتمالات مضاعفة تأثيره السلبي على تكافؤ الفرص والسلام الاجتماعي. إن أبرز وأعظم الجامعات الأمريكية جامعات خاصة، ولكنها ليست مؤسسات هادفة إلى الربح إطلاقا، وإنما هي تعيش على المنح والهبات ودعم المؤسسات الإقتصادية، كما تعيش على بيع بحوثها ذات المستوى الرفيع للمجتمع بمؤسساته العسكرية والإقتصادية والصحية ... الخ. وربما نتفق جميعا على أن إستهداف الربح في الجامعة الخاصة يمثل بالتأكيد عنصر خطر على وجودها وعامل هدم لآثار الإيجابية المحتملة، ويدعم مخاوف الكثيرين من إسهامها في تهديد السلام الإجتماعي في بلاد لم تعرف الإستقرار الإجتماعي منذ عهد بعيد، وبعضها لم يعرفه بعد.

٧- يعيب نقاد الجامعة الخاصة في مصر على المشروعات التي قدمت حتى الآن أنها ليست سوى جامعات للتدريس فقط، تغري الطالب بالحصول على الشهادة، دون منغصات مكتب تنسيق القبول، ودون قلق على المجموع الذي حصل عليه المتقدم في الثانوية العامة. ولكن أين دور البحث العلمي فيها، أين مرافقه التي يتكلف إنشاؤها الملايين، وأين دور الجامعة الخاصة في خدمة المجتمع المحيط بها، وهي الأدوار الثلاثة الرئيسية المتوقعة من أية جامعة اليوم.

٨- أخيراً، وليس آخراً، أعرض في نهاية هذه القائمة من المحاذير إلى تخوف واسع الانتشار، سوف أحاول مناقشته على خلاف عرضي للمخاوف السابقة، وهو تخوف يردده الكثيرون، وقد يكون حقيقيا في مظهره وله ما يبرره، ولكن تأمله، في ظل المناخ الإقتصادي الإجتماعي العام، سوف يكشف لنا سذاجته أو سطحيته، ويفند أهم أسسه.

إن الجماهير العريضة تتصور أن الجامعة الخاصة الباهظة التكاليف سوف تتحول إلى مؤسسة لتعليم أبناء الأغنياء، وأن هؤلاء الأغنياء (يهمنا في هذه النقطة أصحاب المشروعات الخاصة، كالمصانع والمستشفيات الخاصة والمؤسسات التجارية ... إلخ) سوف يوظفون أبناءهم في تلك المؤسسات، بل سوف يضعونهم على رأسها.

هنا لا بد من المصارحة: لو أن هذا الإبن عاجز أو فاشل، واحتل هذا الموقع، فسوف تنهار معه وبه تلك المؤسسة عاجلا أم آجلا، ولن تسمح قوانين السوق المفتوح والمنافسة التي لا ترحم بوجود هذا الوضع، بمعنى أنها لن تسمح بتحوله إلى ظاهرة عامة، لأنه سيكون قراراً خاطئاً يدمر المؤسسة على رأس صاحبها.

ولكن لو أن هذا الإبن كان على قدر من الكفاءة، بل كان إبنا سوياً عادياً، وأنه تلقى مستوى رفيعاً من التعليم والتدريب أهله لأن يشغل هذا الموقع، أعني يستأثر به وينجح به وينجح فيه، فما الضير في هذا؟ إن ظروفنا الإقتصادية الاجتماعية داخل

المدرسة الحكومية تتحكم الآن في تحديد حظ كل تلميذ من النجاح، فالإبن السليم البدن، الذي يحظى بمكان هادئ داخل البيت للنوم والدراسة، وبوسيلة مواصلات مريحة تنقله من البيت إلى المدرسة، ... إلخ، يكون له حظ أكبر في التحصيل وفي الإنجاز الدراسي. وهذه كلها متغيرات إجتماعية إقتصادية خارج المؤسسة التعليمية، ولكنها متحكمة في مخرجاتها بشكل صارخ. ولذلك يجب ألا نستسلم لأوهام المساواة والعدل والتباكي على التعليم الحكومي، لأنه كان جنة على الأرض، أو كان عالما مثاليا .. إنه لم يكن كذلك، لأن المتغيرات الإجتماعية كانت تمسك بيد الميزان وتتحكم فيه.

محاولات للخصخصة داخل الجامعات الحكومية في مصر

هناك قطاع مهم ممن يستحسن الحلول الوسطى، ولا يسعد بالتغييرات العنيفة أو الواسعة النطاق، بل يرى أن الحل السعيد لمواجهة عيوب الجامعة الحكومية (التي تتمثل أساسا في نقص الإمكانيات المادية والجمود التشريعي وعدم المرونة)، وكذلك لتلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي (الذي لن تستطيع الجامعات الحكومية أن تفي به)، يرى هذا الفريق أن الحل السعيد يتمثل في إستحداث صيغ جامعية جديدة تمثل هجينا بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص، أي مشروعات تعليمية شبه خاصة داخل الجامعة الحكومية، تتيح إمكانيات قبول أعداد أكبر، وتعليما أفضل (من خلال التمويل الذي ستوفره)، وتستفيد في نفس الوقت من مرافق الجامعات الحكومية المادية والبشرية الغنية نسبيا والقائمة فعلا.

ونعرض فيما يلي بإيجاز لأهم تلك النماذج التعليمية المهجنة التي نفذ بعضها فعلا داخل الجامعات المصرية الحكومية، أو إلى جانبها، وما زال بعضها الآخر في مرحلة التخطيط والدراسة:

١- **المعاهد العليا الخاصة:** هي معاهد عليا، أي يلتحق بها الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، وتمنح درجة جامعية (ليسانس أو بكالوريوس)، ويساوي الكادر الحكومي بين خريجيها وخريجي الجامعات، وينظم إنشاءها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ (ولكن بعضها قائم فعلا منذ عقد الثلاثينات). وأهم المعاهد العليا القائمة تدرس علوم الإدارة والتجارة والخدمة الإجتماعية. وبدأت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات تنشأ معاهد في تخصصات الهندسة والسياحة والإعلام، وغيرها لتلبية إحتياجات سوق العمل.

وتتقاضى هذه المعاهد رسوما أعلى (بنحو عشرة أضعاف رسوم الجامعات الحكومية، وأحيانا خمسين ضعفا)، وتخضع لإشراف عام من وزارة التعليم العالي، فالوزارة هي التي تمنح الترخيص، وهي التي تزود هذه المعاهد بالطلاب الجدد من خلال مكتب التنسيق، وتقر الرسوم المقترحة من أصحاب المعهد، وتعادل الدرجة العلمية الممنوحة.

قد يرى البعض في هذه المعاهد العليا الخاصة الحل السعيد الذي ينهي كل المشكلات، بل لا يسمح بوجود مشكلة أصلا أمام الخصخصة. ولكن الواقع شئ آخر، فجماهير الطلاب لا تقبل على هذه المعاهد إلا مضطرة، بسبب الرسوم المرتفعة نسبيا لشعب فقير، أو بسبب تسميتها معاهد، إذ أن الكل يسعى إلى دخول كلية جامعية. ولذلك لا يرسل إليها مكتب التنسيق إلا أدنى المجاميع، أي أضعف الطلاب، وتذهب غالبيتهم إلى المعاهد ذات الطبيعة النظرية والأعداد الكبيرة. وإذا كنا نتحدث عن معاهد هندسية أو سياحة أو ترجمة خاصة، فذلك كلام لم يزل بعد في مرحلة متواضعة أشد التواضع.

ولا يتعارض هذا القول مع وجود حركة قوية جديدة لإنشاء مجموعة من هذه المعاهد بواسطة جمعية خاصة واحدة، في حرم واحد، وبإمكانيات كبيرة وإنفاق سخي، مع طلب أصحابها تحويلها إلى جامعات خاصة وفقا لأحكام القانون. ولكن هذه العملية لم تكتمل فصولها بعد ونرجو لها كل التوفيق.

٢- **التعليم المفتوح:** الجميع يعرف ما هو التعليم المفتوح، ولكن الشكل الذي طبق في مصر لهذا النظام يختلف عن التجارب الشهيرة التي نعرفها عنه خارج مصر، وأقصد هنا التجربة البريطانية على وجه التحديد. فالتعليم المفتوح في حقيقته أقرب إلى نظام الإنتساب الذي كان معروفا في الجامعات المصرية منذ زمن بعيد، ويسمح للدارس غير المتفرغ أن "ينتسب" إلى الجامعة، أي أن "يتعلم عن بعد" دون أن يلزم بالحضور، ويكتفي بمراجعة الكتب والمذكرات (والآن شرائط الفيديو) داخل بيته في وقت فراغه.

إذن، يسمح التعليم المفتوح بحل مشكلة التوسع الكمي، فيمكن إستيعاب أعداد كبيرة فيه. كما أنه يوفر سيولة نقدية، لأن الطالب يدفع رسما يساوي عشرة أضعاف ما يدفعه زميله المنتظم داخل نفس الجامعة. ثم أنه يفتح الفرصة لقبول خريجي المدارس الفنية (الثانوية التجارية والزراعية والصناعية) الذين كان ينتهي مسارهم التعليمي من قبل عند الشهادة الثانوية الفنية(٢). كما أن هذا النظام لا يثقل مرافق الجامعة، كالمدرجات والمختبرات، بتلك الأعداد الكبيرة من الطلاب الذين يدرسون عن بعد.

وقد وافق المجلس الأعلى للجامعات في مصر في ٧ فبراير/شباط ١٩٨٩ على الأخذ بنظام التعليم المفتوح في الجامعات التي ترغب في تطبيقه. وفي هذا الصدد تقدمت جامعات عدة بمشروعات لتطبيق هذا النظام، ولكن التنفيذ الفعلي لبرامج هذا النظام لم يتم إلا في ثلاث جامعات، الإسكندرية والقاهرة وأسيوط فقط، حيث

(٢) توجد في مصر، للأسف، بطالة كبيرة من خريجي هذا النوع من التعليم، رغم أنه كان يتوقع العكس، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها.

إقتصرت برامج التعليم المفتوح المطبقة فيها على التجارة والزراعة وإستصلاح الأراضي.

ويعاني هذا النظام منذ أن بدأ تطبيقه من عثرات عديدة ليس هنا مجال الحديث عنها.

٣- الإنتساب الموجه: إزاء المعوقات التي صادفت نظام التعليم المفتوح، إتجه التفكير إلى نظام يتوازى معه ويتجنب سلبياته، وهو الأخذ بنظام الإنتساب الموجه، باعتباره يمثل أحد أساليب التعليم عن بعد.

وقد تم إقرار تطبيق هذا النظام في جلسة المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ١٥ أغسطس/آب ١٩٩٢، حيث أفرد قانون الجامعات لهذا النظام جزءا خاصا في الباب الثاني من المادة ٨٨ إلى ٩١. ليتيح للراغبين من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة فرصة الحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس في أحد التخصصات العلمية، وذلك باستيعاب الأعداد الكبيرة منهم داخل جدران الجامعة، الأمر الذي إقتضى الأخذ به مقابل تكلفة يتحملها الطالب وتعادل حوالي ثمانية أضعاف الرسوم التي يدفعها الطالب المنتظم.

ومن المحقق أن هذا النظام قد حقق أغراضه والأهداف المنشودة منه، حيث أخذ في الإتساع على مستوى الجامعات المختلفة، وإزدادت نسبة الإقبال عليه، رغم أنه يطبق أحيانا في تخصصات تقتضي الإنتظام (كالخدمة الاجتماعية أو دراسة اللغات). إلا أنه مع ذلك إستطاع أن يكون بديلا ناجحا لنظام التعليم المفتوح.

٤- نظام التعليم الموازي: إن هذه التسمية إبداع حقيقي من إبداعات البيروقراطية الجامعية المصرية، إذ أنه يحترم دعاوي مجانية التعليم الجامعي ويحاول الإفادة من إمكانيات الجامعات الخاصة للعمل بنظام ومرونة الجامعات الخاصة.

ويشير التعريف المحدد للتعليم الموازي إلى أنه "ذلك النظام من التعليم الذي يتم في الكليات الجامعية في نفس التخصصات والمستويات، وبنفس المميزات والحقوق للتعليم العادي، غير أن ما يميزه عن نظيره التقليدي أنه تعليم مدفوع التكاليف والنفقات". ورغم هذا التمييز، إلا أنه لا ينفي إمكانية تمتع الطلاب بكافة حقوق الطلاب العاديين، بما تنطوي عليه هذه الحقوق من أنشطة تعليمية، أو خدمات طلابية، أو تماثل في ذات الفرص المتاحة أمام أقرانهم في التعيين بالمؤسسات الأكاديمية بعد التخرج.

ولا شك أن هذه الدعوة، التي تبنتها مجالس بعض الجامعات المصرية الحكومية، مع أنها لم تصل إلى المجلس الأعلى للجامعات، ولم تأخذ طريقها إلى التطبيق، كان وراءها محاولة من تلك الجامعات للإستجابة لطلب التوسع في قبول أعداد متزايدة من الطلاب، وللقيام بمواجهة عملية لمشروعات إنشاء الجامعات الخاصة التي إعتبرتها تلك الجامعات الحكومية غير مؤهلة في المرحلة الحالية لتقديم

خدمة تعليمية وبحثية على المستوى المنشود، بسبب صعوبات توفير المنشآت وهيئات التدريس والتجهيزات، وكلها عناصر مكلفة كثيرا.

كما كانت الدعوة إلىالتعليم الموازي، أي التعليم بمصروفات داخل الجامعات الحكومية، محاولة لوقف النزيف المادي للخارج - خاصة إلى الدول التي تمنح شهادات جامعية كالمجر وبلغاريا ورومانيا - وتوفير تلك الأموال للإستفادة منها في تحسين مستوى أداء الجامعات القائمة، سواء في مجال تطوير الأبحاث العلمية وتجهيز المعامل، أو رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس.

وقد طرحت الجامعات التي تقدمت بهذه المشروعات بعض التصورات المقترحة لتكون بمثابة ضوابط تدعم الفكرة من ناحية، وتسوغ تطبيقها من ناحية أخرى. ومن بين تلك الضوابط:

١- الإقتراح بأن يكون عدد طلاب التعليم الموازي في الكليات العملية في حدود ٥٠ بالمائة من إجمالي عدد الطلاب المرشحين، مضافا إليهم متوسط عدد الطلاب المحولين من هذه الكليات خلال الأعوام الثلاثة السابقة.

٢- عدم السماح بقبول تحويل طلاب هذا النظام التعليمي إلى كليات أخرى مناظرة خلال سنوات الدراسة.

٣- تخفيض قيمة الرسوم الدراسية - التي اقترح بأن تبلغ ١٥٠٠ جنيه للكليات النظرية (ثلاثين ضعف الرسوم الحالية) و ٣٠٠٠ جنيه للكليات العملية - للطلاب المتفوقين تشجيعا لهم على التفوق.

ولكن رغم الضرورات التي دعت إلى طرح فكرة هذا النظام، والضوابط التي صيغت لتبريره وتسويغ تطبيقه، لم يلق هذا النظام، حتى الان، قبولا مؤسسيا واسعا يدفع به إلى حيز التنفيذ الفعلي، حيث لم يصدر قرار بالعمل به أو بتطبيقه في أي من الجامعات المصرية، وذلك بسبب تمسك تلك الجامعات بالنص الدستوري الصريح الذي يقرر أن التعليم في جميع مؤسسات الدولة بالمجان.

الجامعات الخاصة: مبررات ونقاط ضوء

١- ترى المؤسسات والمجالس المسؤولة عن رسم سياسة التعليم في مصر (وزارة التعليم العالي، لجنة التعليم في الحزب الوطني الحاكم) أن التعليم العالي والجامعي يمثل الرصيد الإستراتيجي لمصر الذي يتحقق عن طريقه الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية، ويمثل أملا لكل مواطن. وعليه، فإنه "يجب التوسع في هذا الرصيد الإستراتيجي إذ لا يزال التعليم العالي في مصر يشكل نسبة منخفضة لا تتجاوز ١٩,٨ بالمائة، بينما يصل في بعض البلدان العربية كالأردن إلى ٢٦,٦ بالمائة، وفي اسرائيل ٣٤,١ بالمائة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٥٩,٦ بالمائة. ولقد أوضحت دراسات عالمية مقارنة أن تقدم الدول يكون انعكاسا مباشرا لزيادة نسبة المقيدين

بالتعليم العالي والجامعي، مع الأخذ في الاعتبار جودة العملية التعليمية. كما أثبتت الإحصائيات أن معدل البطالة بين خريجي الجامعات والتعليم العالي تقل عنها بين خريجي التعليم الفني. ويرجع ذلك إلى قدرة خريجي التعليم الجامعي على إيجاد فرص عمل لهم والتواؤم مع متطلبات سوق العمل"(٣).

وهكذا نرى أن التعليم الجامعي الخاص مطلوب لاعتبارات كمية لا يصح أن نتجاهلها لأنها تؤثر على القوى الوطنية الذاتية.

ولكن التوسع في هذا التعليم الجامعي والعالي الخاص مطلوب في رأينا لاعتبارات كيفية، إذ ينتظر منه أن يحدث قفزة نوعية في التعليم، وأن يجسد، بحكم نشأته وأسلوب تمويله، التفاعل الحقيقي مع مشكلات المجتمع وخدمة الانتاج والنهوض بالخدمات. إنه باختصار يمكن أن يجسد شعار "وضع العلم في خدمة المجتمع".

٢- ولكن، هل تستطيع الموارد الحكومية وسط الأزمة الواضحة التي تأخذ بتلابيب الإقتصاد المصري، أن تمول هذا التوسع المنشود؟ إن الجميع في مصر يتفقون على تعذر ذلك، ومما يؤكد بوادر أزمة قادمة على ميزانيات الجامعات المصرية الحكومية القائمة تكرار المطالبة بتبرع مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص بتقديم إسهامات مالية مهمة، تساوي نسبة محددة من أرباح تلك المؤسسات، لصندوق قومي لتمويل التعليم الجامعي. وقد نادت تلك التوصيات نفسها بضرورة قيام الهيئات الشعبية والمنظمات السياسية الحزبية على اختلافها بإيقاظ الوعي الوطني للتبرع للجامعات بالأرض أو المال أو غير ذلك من وسائل الدعم.

بل إن إحدى التوصيات طالبت بإعادة النظر في زيادة الرسوم الدراسية ورسوم تأمين المعامل ورسوم إتحاد الطلاب ورسوم المدن الجامعية وكافة الأنشطة الطلابية. هذا مع ملاحظة أن تلك التوصية نفسها تحفظت في هذا البند واشترطت إعفاء الطلاب الموهوبين ذوي القدرات المالية المحدودة من تلك الزيادة. كما ذهبت إحدى التوصيات إلى ضرورة تحمل طالب الدراسات العليا، أو الجهة الموفدة نيابه عنه، تكاليف تعليمه وتدريبه.

ومن أبرز المقترحات والتوصيات التي تبنتها هذه اللجنة، ولكنها تكررت في لجان ومجالس أخرى عديدة، المناداة بضرورة تسويق البحوث التطبيقية التي تجريها الجامعات القائمة والتي تفيد مؤسسات الإنتاج والخدمات، أولا لأداء دور أصيل للجامعة في خدمة مجتمعها، وثانيا بقصد الحصول على عائد مالي وفير يمثل هو نفسه وسيلة لدعم النشاط البحثي للجامعة.

---

(٣) "محمد الجوهري وآخرون: تقرير جامعة القرن الحادي والعشرين" (ورقة غير منشورة نوقشت في لجنة التعليم والبحث العلمي بالحزب الوطني، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤).

ومن شأن ذلك التفكير أن يعمل على توسيع دور الجامعات في خدمة المجتمع والإستفادة من الجامعات كبيوت خبرة علمية متخصصة في شتى المجالات للتصدي لمشكلات المجتمع المعاصر(٤).

٣- سوف تستفيد مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، بسبب مرونتها وسرعة إتخاذ القرار فيها وإزدياد حساسيتها لسوق العمل وإيقاع التغير الاجتماعي، وسوف تفيد في ملاحقة تطورات العلم واحتياجات السوق، وليس من الضروري أن يتم ذلك عن طريق التعليم التقليدي وحده (الدراسة المنتظمة لأربع أو خمس سنوات)، وإنما عن طريق برامج التعليم المستمر للخريجين، والتدريب التجديدي في مكان العمل، والتدريب التحويلي، والتدريب على أعمال القيادة والإشراف ... إلخ.

٤- أعتقد أن التعليم الجامعي الخاص سيؤدي، كما أدى في بعض دول العالم المتقدم، دورا مهما في تشجيع إنشاء وتشغيل وتطوير مراكز التميز الرفيع Centers of excellence، فهي بطبيعتها مراكز لدراسة المشكلات ومواجهة الأزمات والظروف غير الإعتيادية. ثم هي وعاء لتدريب الأفراد على شغل المواقع القيادية وإتخاذ القرارات والمبادرات. ومجتمعنا المصري ما زال فقيرا في هذا النوع من المؤسسات العالية ذات المستوى الرفيع.

الحاجة إلى الضوابط

أعتقد أن أيا من الآراء المناهضة لم ينكر إنكارا تاما إمكانية إنشاء جامعات خاصة، كما أن القبول التشريعي لذلك النظام قد تحقق بالفعل بإصدار القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢، وقد رأينا لدى بعض الداعين إلى الجامعة الخاصة مبررات قوية. ثم أننا نرى أخيرا وهذا هو الأهم بوادر مشروعات ومؤسسات قائمة فعلا، تنتمي إلى الجامعة الخاصة نصا وروحا، حتى وإن لم تتأسس رسميا بعد جامعة واحدة بهذا الإسم. أليس من الأجدى أن نتفق على طائفة من الضوابط التي يحسن أن تحكم عمل تلك الجامعات الخاصة، وتضمن عدم تحولها إلى مؤسسات تتاجر بالشهادات، أو تسيء إلى سمعة الجامعة كجامعة؟

المهم في رأيي أن يبتعد الجدل في هذا الموضوع عن المناقشات الأيديولوجية الكلاسيكية، وعن المواقف المبدئية الدوجماطيقية (القطعية)، وعن تبادل الإتهامات بالعمالة والخيانة، وعن رفع شعارات حماية الأمن القومي دون تدبر أو تعمق لأبعاد الموقف. نحن الآن في مرحلة ما بعد الأيديولوجيا، ونريد لهذه المناقشة بالذات أن تدور، أولا وبالأساس، على مستوى الإعتبارات الفنية البحتة، لأن الصراع الذي نحن مقبلون عليه صراع إقتصادي سلاحه العلم وأداته التكنولوجيا.

---

(٤) محمد الجوهري وآخرون، مصدر سبق ذكره.

١- أوضحنا من قبل أن امتحانات الشهادات العامة (إبتدائية وإعدادية وثانوية) كانت وما زالت تمثل صمام الأمان للتعليم الخاص في المرحلة السابقة على التعليم الجامعي. فإذا اختفى هذا الضابط على المستوى الجامعي، فهل يعني ذلك أن تتحول الجامعة الخاصة إلى "مكان لبيع الشهادات"؟ ذلك خطر ماثل، ولكنه لا يمكن أن يكون عاما، لأن الجامعة التي تفعل ذلك تفقد سمعتها ومكانتها وعملاءها الجادين. ونحن نعرف جامعات لا وجود لها سوى على الورق، وتتخذ من "شقة" أو فيلا سكنية مقرا لها في أعرق الدول غربية وشرقية(٥)، ومع ذلك فالجميع يعرفونها، ولم ولن يمثل وجودها أي تهديد حقيقي للجامعة الجادة ذات الأداء المتميز والمستوى الرفيع.

٢- ومع ذلك فلا بد من ضوابط تقابل تلك الإمتحانات العامة، وتضمن إلتزام الغالبية بالمستوى المطلوب للتحصيل والأداء. فهناك مؤسسات تقويم الأداء الجامعي التي تختص بعملية الإعتماد Accreditation، وتصدر نشرات بالمعايير التي تتبناها في الإعتراف، وبالجامعات التي تعترف بها. ومثل تلك الهيئات تكون قوية في تشكيلها على نحو يضمن لها إستقلال القرار وصعوبة خضوعها للتأثير من أي مصدر. وتوجد مثل هذه الهيئات، بأشكال متفاوتة، في الولايات المتحدة، وفي إنجلترا، وفي ألمانيا وبعض دول شرق أوروبا.

وهناك بديل عن نظام لجان التقويم، أو يوجد موازيا له، وهو أن تترك بعض الدول، سواء كانت متقدمة أم متخلفة، المبادرات الخاصة بالتعليم العالي على إطلاقها، وأن تقيد الدخول إلى كل سلك مهني بإمتحان حكومي رسمي يتم بواسطة هيئة عليا تشكلها الدولة، تقوم بعقد الامتحان وتمنح رخصة الدخول إلى ممارسة المهنة، كامتحان ممارسة الطب في امريكا أو ألمانيا، أو الدخول في سلك التدريس في ألمانيا وغيرها، أو امتحان الإلتحاق بالسلك الدبلوماسي في مصر (حيث يتقدم لأداء الإمتحان خريج الهندسة والطب والآداب والحقوق وغيرهم)، وغير ذلك من الأمثلة.

٣- وإلى جانب الإمتحان الحكومي أو المحايد أو العام، يمكن أن نجد ضابطا مهما، تتم ممارسته الآن حتى مع وجود جامعات حكومية دون منافسة في المجالات التي سأوردها على سبيل المثال.

---

(٥) شاعت في السنوات القليلة الأخيرة (بعد عام ١٩٩٢) ظاهرة شراء شهادات الدكتوراه من بعض جامعات دول المعسكر الإشتراكي (سابقا)، كالمجر ورومانيا وغيرهما. وتتراوح التكلفة بين خمسة الاف وعشرة الاف جنيه، ولأنها لا يمكن أن تفيد صاحبها في العمل بها، كالدخول إلى سلك التدريس الجامعي مثلا، فما زال يقتصر جمهور مشتريها على بعض رجال الأعمال "ونجوم المجتمع"، الذين يستكملون بها الوجاهة الاجتماعية، كي يسبق إسم الواحد منهم لقب "دكتور". ومن أطرف هذه الحالات: منتج سينمائي شهير، وشخص ميسور جدا يملك مكتبا لإستيراد أدوات التجميل، وبعض الشخصيات العامة التي تستخدم اللقب في الإعلان عن نفسها، أو تسكت عن إستخدام الآخرين له في مخاطبتها، دون إضطرار إلى شرائه.

ففي بعض المهن التي تتصل بحياة الناس اليومية وتهم الجماهير، ويؤدي الانحراف أو القصور فيها إلى تهديد المجتمع، تتولى النقابات المهنية دورا أساسيا، بل رئيسيا وأحيانا منفردا، في إصدار التصريح بممارسة المهنة. وخريجو المعهد أو الكلية التي لا تعترف النقابة المهنية بدرجتها أو تتشكك في مستواها، لا يمنحون هذا التصريح. من هذا، مثلا، نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين في مصر. فهي التي تمنح الترخيص بناء على اعترافها بالمعهد أو الكلية الذي منح الشهادة، وتستمر تراقب الأداء المهني لكل ممارس، بحيث يمكنها في أي وقت، ومن خلال مجالس التأديب فيها (هيئة قضائية من أعضاء النقابة)، أن تسحب هذا الترخيص بشكل مؤقت أو نهائي.

كل هذه الضوابط تشكل ضمانات تحمي المجتمع من دخول مهنيين، غير مؤهلين كما ينبغي، إلى سلك مهني معين، فأبناء المهنة هم الأكثر غيرة على مستواها، وهم الأحرص على إشتراط ضمانات فيمن يمارسونها.

٤- الضوابط البيروقراطية متعددة ومتنوعة، ويمكن أن يطول الحديث حولها، إلا أنها ترد عادة في القانون المنظم لإنشاء الجامعات الخاصة، أو في لوائح عمل الهيئات التي ترخص لها بالعمل أو تراقب عملها أو تنهي هذا العمل وتسحب الترخيص.

ويأتي على رأس هذا النوع من الضوابط الحرص على تبني لوائح معقولة، ولا أقول ممتازة. واللوائح الجامعية في مصر يتولى سلطة الإعتراف بها وإعتمادها المجلس الأعلى للجامعات بلجانه المختلفة. والجامعة الخاصة التي تحرص على معادلة شهادتها بالشهادات التي تمنحها الجامعات الحكومية يتعين عليها أن تتقدم بذلك إلى المجلس الأعلى للجامعات.

أما الضابط الآخر فهو ضرورة النص على تشغيل عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين والمؤهلين تأهيلا مناسبا. وينظم شؤون هيئات التدريس وترقياتهم العلمية لجان علمية دائمة يشكلها المجلس الأعلى للجامعات في جميع التخصصات العلمية (حوالي ١١٠ لجنة). والوضع المعمول به حاليا في مصر هو ألا يرقى عضو هيئة تدريس في جامعة حكومية أو معهد عال خاص إلا عن طريق هذه اللجان. فهذا التوحيد هو ضمان بيروقراطي آخر لنوعية عضو هيئة التدريس بالجامعة الخاصة.

ومن أبرز الضوابط البيروقراطية التي يتعين أن تنص عليها اللوائح المنشئة أو المنظمة لعمل الجامعات الخاصة، مسألة توفير المنشآت والمرافق الجامعية، أو ما نسميه المقومات المادية، كالمباني الإدارية وقاعات الدرس والمختبرات والمكتبات والورش والملاعب والمدن الجامعية ... الخ. وهذا العنصر يسهل ملاحظته وتقويمه والتحقق منه، ولا يمكن الغش فيه أو تزويره بسهولة لطبيعته المادية الظاهرة. ولكن،

مع ذلك، يمكن التحايل عليه أحيانا، كما حصل في بعض مشروعات الجامعات الخاصة التي طلبت ترخيصا لها بالعمل.

إن هذه الضوابط البيروقراطية قد نراها واضحة، وقد يكون أمر التحقق منها وتقويمها سهلاً. ومع ذلك فإنها، مثل أي تنظيم بيروقراطي آخر في بلاد العالم الثالث، وأنا أقصر نماذجي على المجتمع المصري، يمكن التحايل عليها والتلاعب بها. فاللوائح الدراسية والإدارية والمالية قد تكون مثالية على الورق، ولكنها مجمدة في الواقع، حيث يسير التطبيق في إتجاه مخالف أحيانا، أو نجدها تنفذ بمرونة كبيرة أحيانا أخرى.

وهناك معاهد خاصة تعمل حاليا في مصر وتذكر أسماء كبار الأساتذة على أنهم يدرسون فيها، مع أنهم ربما لا يحضرون إلى المعهد إطلاقا، ولم يحاضروا في الطلاب أبدا. نعم، إنهم أساتذة مكلفون بالتدريس، ولكن لا وجود حقيقي لهم أبدا. إن التحايل على القواعد البيروقراطية فن لا يجيده سوى عتاة البيروقراطية.

٥- من أهم الضوابط المقترحة ألا تستهدف الجامعة الخاصة تحقيق الربح. إننا نعرف أن أشهر الجامعات الأمريكية وأرفعها مستوى هي جامعات خاصة تعيش على الدعم والتبرعات والمنح، فضلا عن تحصيلها رسوما دراسية عالية من طلابها، وحصول بعضها على دعم من الدولة تتنوع صوره وأشكاله. ولقد حرص كاتب هذه السطور على إبراز هذا المعيار كأساس للسماح للجامعة الخاصة بالعمل، ولكن في بيئة حديثة العهد، نسبيا، بالمبادرات الخاصة. وقد كان هذا الإقتراح يلقى رفضا شديدا، أو تحفظا على أحسن الأحوال(٦).

والواقع أن القانون المصري المعمول به حاليا، والذي ينظم مؤسسات التعليم الخاص، يتخذ في هذه القضية موقفا وسطا، حيث يسمح بصرف ربح لا يتجاوز ٤ بالمائة لصاحب رأس مال المعهد الخاص. وهذا السقف المنخفض لفائدة رأس المال يجعل الإستثمار في هذا الميدان غير مغر للرأسمالي الذي يسعى إلى الربح فقط، لأنه يستطيع أن يحصل على فائدة أعلى من ذلك بكثير من أوجه الاستثمار الأخرى المتاحة في المجتمع المصري.

(٦) يستثنى من ذلك، كما عرضنا، رأي د. حامد عمار، الذي يتركز إتهامه الرئيس لمشروع الجامعة الخاصة في أنه مشروع يهدف إلى الربح، ولذلك أبرز هذه النقطة كعيب يهدد عمل الجامعة، فرسالة التدريس والبحث يهددها إستهداف تحقيق الربح المباشر. كما أن تحقيق الربح عن طريق رفع الرسوم الدراسية سوف يهدد بشكل خطير تكافؤ الفرص. المهم أن كاتب هذه السطور وجد دعما لرأيه في هذه النقطة من أستاذه حامد عمار.

الجامعات الخاصة: تجارب أولية

في إطار مواد القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢، التي تبيح للأفراد والمؤسسات الخاصة المشاركة في تقديم تعليم جامعي في إطار جامعات خاصة، ظهرت نماذج متعددة تحاول الإستفادة من هذا القانون. وقد بلغ عدد المشروعات المقدمة لإنشاء جامعات خاصة حوالي العشرة، إلا أنه لم يصدر لأي منها بعد ترخيص ببدء الدراسة. وقد أتيحت لي فرصة تقويم مشروعين منها، لعلمهما من أفضل تلك المشروعات.

لقد لاقى مشروعا هاتين الجامعتين قبولا مبدئيا، من حيث الشكل والتكيف القانوني، على مستوى التصور، الأمر الذي جعلهما موضعا للدراسة المتأنية من قبل المؤسسات المسؤولة عن رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة التعليمية في مصر. وسأحاول أن ألخص فيما يلي، وبكلمات سريعة، ملاحظاتي على هذين المشروعين، دون إعتداء على خصوصية أصحابهما، ودون أن أعرض نفسي للحرج، وذلك باعتبارهما تجارب واقعية حية، نفحص من خلالها بعض جوانب عرضنا السابق. فحديثنا ليس عنها بالذات، ولا من أجل التفتيش عن نقاط الضعف فيها.

١- يسيطر على تكوين مجلس أمناء الجامعة في المشروعين تقدم السن بشكل لافت للنظر، فأكثر من ثلث الأعضاء في حوالي سن السبعين أو تجاوزوها. كما أن بعض أعضائها ينتمون إلى أسرة واحدة، وبعضهم لا تسمح له مؤهلاته الأكاديمية بالنهوض بمسؤولية إنشاء جامعة.

٢- ستبدأ الجامعة عملها في المباني التي تستخدم حاليا لمدارس أصحاب هذين المشروعين، وبنفس التجهيزات، بل بنفس هيئة التدريس تقريبا. ولذلك نسأل: أين ستعمل المدرسة وأين ستعمل الجامعة؟ وإذا كانا سيعملان بنفس الإمكانيات وعلى نفس الأرض، فإن المصروفات المقدرة ستصبح مبالغا فيها جدا، بالإضافة إلى ضرورة التساؤل عن صلاحية ذلك تربويا.

٣- توضح ميزانية السنة الأولى المقدمة من المؤسسين أن الرسوم الدراسية التي سيدفعها الطالب سنويا سوف تبلغ ما يقدر بحوالي ٢٥ ألف جنيه. ولو خصصنا ١٠ بالمائة من عدد الطلاب المقبولين لمنح دراسية مجانية، لارتفعت مصروفات الطالب إلى حوالي ٢٨ ألف جنيه أو نحو ذلك. معنى هذا أن رسوم الدراسة مرتفعة إرتفاعا خياليا لا يتناسب ومستوى دخول أسر الطلاب، ولا طبعا مستوى الدخول في مصر. كما لا يتناسب والدخول التي سيحصل عليها الخريج. ولا يصح المقارنة مع مصروفات الجامعة الأمريكية بالقاهرة لأسباب كثيرة لا مجال للخوض فيها.

٤- يتدخل المؤسسون في مسائل أكاديمية خالصة، تصل حتى تعيين رئيس القسم.

٥- لا يوضح المشروعان المقدمان بيانات محددة عن شروط تعيين عضو هيئة التدريس، رغم أهميتها الكبرى.

٦- لا يتضمن الإطار العام ، قيود على تحديد رسوم الدراسة التي يدفعها الطلاب مستقبلا، أو آليات رفعها.

٧- والأهم من ذلك، أن المشروعين لا يقدمان لنا بيانا عن رأس المال، ولا عن كيفية تمويل الإنشاءات التي سوف تتم في المستقبل، ولا عن نسبة المنشآت التي سوف تستخدم فورا من مباني المدارس القائمة.

٨- مجلس الأمناء في المشروعين هو صاحب السلطة الفعلية، والمفروض أن تكون السلطة العليا معقودة لمجلس الجامعة. وإذا ظل الوضع على ما هو عليه، فإن ممثل وزير التعليم لن يؤدي دورا رقابيا فعالا، لأن مهمة مجلس الجامعة هي تنفيذ قرارات مجلس الأمناء (مادة ٨ + ٩).

٩- لا بد من ربط إنشاء مثل هذه الجامعات الأهلية بتطبيق نظام للتقويم الجامعي، يكفل المراجعة المستمرة لأداء تلك الجامعات وإلتزامها بالمبادئ والأسس والقواعد التي وردت في قرار إنشائها، وكذلك إلتزامها بالأسس العامة للتعليم في مصر. ونظام التقويم هذا سوف يطبق مستقبلا على الجامعات الحكومية القائمة الآن.

١٠- هناك بعض التخصصات ذات الطبيعة الخاصة لن يكون مقبولا أن يمارس أصحابها مهنهم (مثل الأطباء والصيادلة والمهندسين) دون رقابة وتدخل مباشر من جانب النقابات المهنية لتلك التخصصات لضمان جودة الخريج، وللحفاظ على أمن المجتمع.

١١- ومن البدائل المقترحة للرقابة على جودة الخريج عقد إمتحان حكومي رسمي لمنح المؤهل الذي يخول ممارسة المهنة، وذلك على شكل مسابقة مفتوحة بين خريجي تلك الجامعات في تخصصات محددة، أو في سائر التخصصات.

وبرغم تلك الملاحظات الخطيرة والمآخذ الهامة، فقد أوصيت في نهاية تقريري المفصل بالموافقة على تأسيس الجامعتين المقترحتين، ولكن لإتاحة الفرصة لإتخاذ الخطوات العملية التالية:

أ) تكوين شركات مساهمة مفتوحة للإكتتاب العام لضمان حصيلة من الأموال المعروفة المصدر والخاضعة للأجهزة الرقابية، وذلك بناء على دراسة جدوى.

ب) إنشاء مبان خاصة للجامعة المزمع إنشاؤها وتجهيز هذه المباني سدا للذرائع ومنعا لشبهة البدء بتجهيزات مدارس قائمة فعلا.

جـ) تعيين الأعداد المناسبة من أعضاء هيئات التدريس قبل بدء الدراسة.

د) إستكمال وإقرار نظام للتقويم الجامعي يقنن عملية المتابعة والرقابة المستمرة على الجودة.

وبعد استكمال هذه الخطوات وإقرارها، يصدر قرار من وزير التعليم ببدء الدراسة وقبول الطلاب.

ملاحظات

تدلنا تجارب المجتمعات التي سبقتنا في تجربة التعليم الجامعي الخاص أنه لا يوجد أي تعارض مبدئي بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية أو المدعومة من الدولة، فكلا النوعين يمارس عمله البحثي والتعليمي والخدمي في ظل ظروفه، وما بينهما قد يكون منافسة عادية شأن المنافسة بين كل الجامعات، أو بين شتى المؤسسات التي تعمل في ميدان واحد وتقدم نفس الخدمة.

بل أن التعايش بين نوعي الجامعات قائم في معظم بلادنا العربية التي تعرف هذه الظاهرة، وبالطبع في مصر. فالأخصائي الاجتماعي، مثلا، يتخرج من أقسام الاجتماع بكلية الآداب أو من كليات الخدمة الاجتماعية بالجامعات الحكومية، تماما كما يتخرج من المعاهد العليا الخاصة للخدمة الإجتماعية. كلاهما يشغل نفس الدرجة، ويحصل على نفس الأجر.

حقيقة أن هذا التعايش يمكن أن يهتز في المستقبل، حيث من الممكن أن يدمره إنحياز طبقي في نوعية المقبولين بالجامعة الخاصة، وإنحياز في المؤسسات التي تستقبل خريجي كلا الجامعتين، إذ يتخوف البعض من أن يقتصر شغل المواقع الحساسة والمهمة على خريجي الجامعة الخاصة. ومن هنا تبرز حاجتنا إلى الضوابط الأخلاقية والمعنوية، كالوعي وتغليب معيار الكفاءة، قبل الحاجة إلى الضوابط الرسمية، خاصة القانونية منها.

ومما يهدئ من مخاوف الخصخصة في مجال التعليم الجامعي أن مرحلة التعليم الأساسي، (التي تمتد تسع سنوات من سن السادسة حتى الخامسة عشرة)، موجودة في الأساس في يد الدولة، وهي مجال النشاط الحكومي الرئيس في التعليم، تزود أطفال المجتمع كافة بما يمكنهم من إكتساب المعارف النظرية والمهارات العملية وقدرات النمو الفكري والوجداني والجسماني، التي تمثل قاعدة المواطنة.

فالمدارس الخاصة والحكومية في هذا المستوى تخضع لإشراف الدولة خضوعا كاملا، في تحديدها لرسومها، وفي متابعة عملها الإداري وإخضاعها للتفتيش التربوي، شأنها شأن المدارس الحكومية. والأهم من ذلك هو إشتراك طلاب كلا النوعين من المدارس في الجلوس لأداء نفس الامتحان في الشهادات العامة، فالجميع يقاس تحصيله بمقياس واحد، ويدخل في سباق موحد.

كذلك لا ننسى أن من المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في مصر الآن تبعيته لعدة جهات إشرافية، قد تتضارب في قراراتها أو توجهاتها أو رؤيتها الإنفتاحية، أو في درجة أخذها بمفهوم السوق. ولا شك أن القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢، عندما يأخذ طريقة إلى التطبيق، سوف يحقق لتلك المؤسسات الجامعية الخاصة قدرا من الاستقلال والإعتراف الاجتماعي بها كمؤسسات تخدم النهضة والتقدم.

المناقشات

ترأس الجلسة د. عبد الباري درة، وشارك في المناقشات كل من د. سعيد سلمان، السيدة هالة صبري، د. محمد مصطفى القباج، د. بشير الخضرا، أ. سعيد السلاوي، د. فاطمة الحبابي، ود. محمد الصباريني، ثم قام كل من د. أمين عبد الله محمود ود. أحمد حجي بالرد على النقاط المختلفة التي أثارها المناقشون.

سعيد السلمان

لماذا نحكم على التعليم العالي الخاص قبل الأوان وهو حديث الولادة، وخصوصا في بلد فيه زخم من التعليم العالي مثل الاردن، فنعطي الانطباع على أن صك الإدانة قد صدر وانتهى الأمر؟ أعتقد أنه ما زال في قوس التجارب منازع كثيرة وليس منزعا واحدا. أرجو أن يناقش هذا الموضوع وإذا تم الاتصال بالجهات ذات العلاقة، أن تُفهّم هذا الشيء.

سمعت أن جامعة اميركية ستنشأ في الاردن، ويؤسفني أنه إذا قامت جامعة امريكية سيتجه الكثيرون اليها، وهذه إدانة لتجربتكم الغنية التي يجب ألا يصدر الحكم عليها.

هالة صبري

لفت انتباهي في ورقة الدكتور الجوهري أنه ما زال هناك تخوف من إنشاء جامعات خاصة في مصر، بعكس ما يحدث في الأردن، حيث نلاحظ أن عدد الجامعات الخاصة أصبح تسع جامعات، غير الكليات، وأن أربع جامعات خاصة هي تحت التأسيس. لماذا هذا الانفلات في تأسيس الجامعات الخاصة في الأردن؟ أنا لا أحكم بأن الجامعات الخاصة فاشلة، أو أنها لم تعط ثمرا حتى الآن، ولكن يجب أن يكون هناك وقفة. من يمنح التراخيص لإنشاء هذه الجامعات؟ هل هم المسؤولون أنفسهم؟ وهل هم مساهمون في هذه الجامعات بحيث يتركون الحبل على الغارب؟ هذا تساؤل.

ثم ما هي علاقة رئيس الجامعة الخاصة بمجلس إدارة الشركة؟ هناك ملاحظة في الجامعات الخاصة الأردنية كثرة تغير الرؤساء، إذ لا يمكث الرئيس الواحد في معظمها أكثر من عام واحد. ما هو السبب؟ إن عدم استمرار الرئيس لمدة طويلة من الزمن لا يمكنه من إحداث أي تغيير نرجوه.

أما من التخصصات، فيلاحظ أنها معينة، فالتسويق مثلا لا نجده إلا في جامعتين من التي ورد ذكرها في الجامعات الأردنية، وموضوع التسويق من أهم المواضيع التي تقوم عليها احتياجات السوق في الوقت الحالي.

وهناك حاجة إلى إنشاء جامعات متخصصة، وخاصة في مجالات البحث العلمي. لم تتم أيه دراسات قبل إنشاء الجامعات الخاصة تقول نريد إنشاء جامعة متخصصة في البحث العلمي. ودائما، ومنذ عدة عقود، نحن نسمع بأن اسرائيل لديها مخصصات كبيرة للبحث العلمي، ولا زلنا نسمع ذلك وحتى بعد عملية السلام. ماذا فعلنا حتى الان؟ هل نعود ونسمع في ندوة اخرى بأننا ما زلنا مقصرين في البحث العلمي؟

محمد مصطفى القباج

أحيانا نستعمل كلمة "البحث العلمي" ولا ندقق. المشكلة ليست مشكلة البحث العلمي في المستوى الجامعي وفي مستوى الديبلومات والاطروحات وفي رسائل الدكتوراة. هذا بحث أكاديمي داخل الجامعة. لهذا يمكن أن نوجد السياق للتحكم فيه وضبطه وتعزيزه لخدمة المجتمع. المشكلة عندما نتكلم عن البحث العلمي هي أن المفهوم خاص ومعين ويتعلق بأشياء كثيرة. من أهم الأشياء التي يتعلق بها أن البحث العلمي الحقيقي يكون في الدول التي تنتج العلم ولا تستهلكه. نحن نستهلك العلم، لذا يجب أن نضبط المفاهيم فيما يتعلق بهذه النقطة حتى لا نطرح قضايا مغلوطة أو شبه قضايا أو شبه مشاكل. البحث العلمي له شروطه وله مواصفاته وله أموره. نعلم أن المؤسسة العسكرية في العالم كله قامت بدور في البحث العلمي، ونعرف أن المؤسسات الانتاجية قامت بذلك، إلى آخره. فيجب أن نحدد المفهوم حتى لا نُحمّل التعليم الخاص أو التعليم العام ما لا يتحمله.

بشير الخضرا

على الرغم من تخوفنا في الأردن من بعض تدخلات مجلس التعليم العالي أو الوزارة، لكن لا بد من الاشارة إلى الإيجابيات الكبيرة التي تحققت بسبب ما نسميه بتنظيم التعليم العالي. الواقع هنالك ضمانات كبيرة، في وجهة نظري أنا، لأن يكون التعليم العالي الخاص في الأردن إما بمستوى التعليم الحكومي أو أعلى. والضمانات هذه الفضل فيها لمجلس التعليم العالي، الذي وضع معايير لكل شيء وهي ما نسميه بمعايير الاعتماد العام ومعايير الاعتماد الخاص. فهنالك تحديدات ونسب رقمية تخص الأرض والمكان والخدمات والتسهيلات والملاعب والمختبرات والمكتبات والكتب والمراجع وأعضاء الهيئة التدريسية والمختبرات، وكلها معايير عالمية. ولذلك، هذه المخاوف ليست موجودة لدينا. نحن نطالب بتقييد دور مجلس التعليم العالي والوزارة بحيث لا يتدخلافي تسيير الجامعات، إنما في وضع المعايير والتشريعات.

من ناحية ثانية، لا نستطيع أن نعمم أن توجهنا هو في التعليم النظري. في جامعة العلوم التطبيقية مثلاً، أكثر من ٧٠ بالمائة من الطلبة، وبها ٧٥٠٠ طالب تقريباً، هم في التخصصات العملية. وإذا حصل هناك توجه نحو التعليم النظري إجمالاً فلأنه أقل كلفة.

لماذا لا يوجد حتى الآن بحث علمي؟ المسألة هي مسألة وقت، فعمر الجامعات الخاصة في الأردن لا يتجاوز ست سنوات. فجامعة العلوم التطبيقية، مثلاً، تأسست عام ١٩٨٩ وخرّجت أول دفعة في صيف ١٩٩٥، ولم توزع أرباحاً على المساهمين إلا قبل عامين وبنسب بسيطة. إذن المستثمر في التعليم العالي هو مستثمر صبور وغير جشع، وسوف ينتظر طويلاً حتى يحصل على أرباح. إذن، يجب أن تكون لدينا سياسة أنه عندما تتوفر أرباح جيدة نصرف جزءاً كبيراً منها على البحث العلمي.

أخيراً، أود أن أؤكد على نقطة تتعلق بتوزيع الطلبة حسب معدلاتهم في التوجيهية أو الثانوية العامة، أي لدى دخولهم الجامعة. لقد وجدنا أن توزيع العلامات في التوجيهية عند المقبولين لدينا تناظر تقريباً توزيع علامات الطلبة في الجامعات الحكومية. طبعاً هذا مرتبط بسياسة القبول في الجامعات الحكومية، التي هي جزئياً فيها إستثناءات وفيها توزيعات جغرافية وفيها توزيعات أخرى مهنية وحرفية، مما أدى إلى الاستنتاج غير الصحيح بأن الجامعات الحكومية لا تأخذ غير المتفوقين. إن إغلاق الباب أمام بعض الطلبة المتميزين في دخول تخصصات معينة في الجامعات الحكومية جعل كثيراً من طلبتنا يناظرون في معدلاتهم زملاءهم في الجامعات الحكومية. ولكن، إجمالاً، أثبت التعليم العالي الخاص في الأردن أنه بمستوى عال جداً ونحن ننافس الجامعات الحكومية. وفي كثير من الأحيان لا تستطيع الجامعات الحكومية أن تنافسنا في الإمكانات التكنولوجية وفي إمكانيات الحصول على الأساتذة المتميزين.

سعيد السلاوي

يحظى قطاع التعليم في المغرب بنصيب الأسد من ميزانية الدولة، ومن بين الأسباب هناك تكفل الدولة بإيجاد مقعد في الجامعة لكل حامل لشهادة البكالوريا. لذلك يتوفر في المغرب عدد هائل من مؤسسات التعليم العالي التابعة للدولة، ويقع الآن التفكير في كيفية خصخصة بعض هذه المؤسسات، إذ أن السؤال المطروح هو: هل يجب خلق مؤسسات جامعية خاصة جديدة أو خصخصة بعض المؤسسات الموجودة؟

فاطمة الحبابي

لقد اتضح لي من ورقة د. أمين محمود أن قيام الجامعات التسع في الأردن كان مبنياً على معطيات إحصائية وحاجيات مدروسة، مجتمعية سياسية إقتصادية

جغرافية، فلم تأت نبات فقاع، وإنما كانت بالفعل رداً على متطلبات طرحها الواقع في الشقيقة الأردن. إذن هذه نقطة إيجابية أسجلها في مجمعنا هذا، ولكنها لا تعفيني من أن أقول أننا نمر اليوم في فترة البحث عن موقع راسخ ثابت القدم بالنسبة للتعليم العالي الخاص في مجتمعنا العربي وعلاقته بالتعليم العالي الحكومي أو العام.

أما التخوفات التي جاءت في ورقة د. الجوهري، فهي مشروعة أيضاً، لأننا إذا رجعنا إلى الخمسينات وبداية الستينات فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي، حينما بدأ قيام مؤسسات خاصة، لوجدنا أن الطبقة الميسورة هي التي تتوجه إلى المؤسسات الخاصة وبقيت المدارس الابتدائية الحكومية أو العمومية لأبناء الطبقة المحرومة. هل سيأتي يوم ما تتكرر فيه نفس الصورة؟ لا آمل هذا ولا أعتقد بأنه سيتكرر، وإنما التخوف مشروع.

إلى متى نقنع ونرضى بأن نظل في مجال البحث العلمي مستهلكين لا منتجين؟ هل هذا يبرر أن نقول لا حاجة بنا إلى البحث العلمي أو لا حاجة إلى أن نعطي البحث العلمي ما يجب من القوة المادية والمعنوية لكي نسترجع أدمغتنا المهاجرة؟ إن الأدمغة العربية المهاجرة حينما تجد مراكز للبحث العلمي مجهزة ومؤمنة وفيها ما يلزم في بلدها، لا تفر إلى الخارج ولا تبقى في الخارج. إذن، علينا أن نبدأ بتقوية مراكز البحث العلمي، التي هي أساس الجامعة. الجامعة فقط تهيء أرضية لتكون الشباب أو الباحثين لمزيد من البحث العلمي.

محمد الصباريني

الجامعات غير الحكومية بالأردن هي جامعات أهلية وليست جامعات خاصة، بمعنى أنها ليست متميزة، ومجلس التعليم العالي يجبرنا على أن نضيف على شهاداتنا كلمة "جامعة أهلية". لكن بدأت تظهر سمات التميز بعدما أنشئت هذه الجامعات، وفيما يلي أشير إلى بعضها:

١) قبول الطلاب: ٦٠ بالمائة من طلبة الجامعات الرسمية يتم قبولهم على أساس الحصص، أي "كوتات"، وحوالي ٤٠ بالمائة يقبلون على أساس التنافس. إذن يأتي إلى الجامعات اللأهلية الطلاب المتميزون.

٢) الأساتذة: دعوني أذكر أن كلية الصيدلة في جامعة البنات، على سبيل المثال، فيها ٤٢٥ طالبة، وفيها ٢٧ عضو هيئة تدريس، ٢٣ منهم يحملون شهادة دكتوراة، ثمانية منهم أساتذة (بروفيسور). أما كلية الصيدلة في الجامعة الأردنية ففيها أكثر من ٧٠٠ طالب وطالبة، وسبعة أعضاء تدريس، واحد منهم فقط أستاذ مشارك. كما أن رواتب الأساتذة في كل الجامعات الأهلية أعلى بكثير من رواتب زملائهم في الجامعات الرسمية. وهذا تميز.

٣) شروط الاعتماد الخاص، التي لو طبقت على الجامعات الرسمية، لما اجتازتها من حيث المكتبات والمختبرات والدوريات المختلفة.

٤) البحث العلمي: الآن تجري اتصالات بين القطاع الخاص وجامعة البنات لانشاء مختبر متقدم ومكلف للبحث في مجال الصيدلة. كما أن هذه الجامعة ترسل طالبات العمارة والفنون ليتدربن في إيطاليا وتتحمل ٧٥ بالمائة من كلفة هذه الرحلة.

لا أرى ضرورة للحديث عن أي توتر بين قطاع المستثمرين والجامعات. الحقيقة أنه لا يوجد توتر. رئيس الجامعة هو صاحب القرار في الجامعة، فإذن لماذا أعمل معركة مع الناس. الحديث عن وجود توتر، فإن المستثمرين سيتركوننا ويقولون لنا: روحوا، دبروا أنفسكم مع أكاديميين، ارجعوا إلى جامعاتكم. فما دمنا بحاجة لهم ولا يوجد بديل عنهم، دعونا نقترب منهم بكل حكمة ورشاد واغراءات.

أمين عبد الله محمود

حقيقة أن الجامعات الخاصة وافد جديد، ولكن هذا لا يمنع أن نحاول من الأساس أن نبدأ بتجنيبه مواطن الزلل ودائما نعيده قدر الامكان إلى الطريق السليم، يعني نعقد بين الحين والحين ندوات ودراسات. بطبيعة الحال، التقييم النهائي يأخذ فترة حتى تتبلور الفكرة وتأتي أكلها.

موضوع مركز الدراسات العبرية: تأسس في الأردن عام ١٩٨٤ في جامعة اليرموك ثم إنضمت إليه الجامعة الأردنية وجامعة الكويت، وكان له مجلس أعلى من الشخصيات العربية. كنا نحاول قدر الإمكان أن نطبق المقولة "من عرف لغة قوم أمن مكرهم". كان أول مركز من نوعه في العالم العربي، في الوقت الذي يوجد عند اسرائيل حوالي ٢١ مركزاً لدراسة العالم العربي من الألف إلى الياء. لكن مع الأسف الشديد، فإن بناء المؤسسات في عالمنا العربي يرتبط بالأشخاص والأفراد. فقد كان المركز من ضحايا الأحداث المؤسفة التي جرت في جامعة اليرموك عام ١٩٨٦.

أحمد حجي

في مصر، يشترط أن يكون عضو هيئة تدريس بالكليات والمعاهد الخاصة وبالجامعات المرتقبة حاصلا على الدكتوراة على الأقل. وهناك شرط أساسي وضعه وزير التعليم الحالي وهو أن الذي يعين عميدا لإحدى الكليات ينبغي أن يكون أستاذا بكلية من كليات الجامعات المصرية. ومن حيث الأجور في الكليات والمعاهد الخاصة، فهي تعادل حوالي ست أضعاف ما يتقاضاه عضو هيئة التدريس في الجامعة.

أما المدى الذي يسمح بخصخصة بعض مؤسسات التعليم العالي، فإن الورقة لم تقل ذلك. هناك برامج، وليست معاهد أو مؤسسات تقدم خدمات متميزة، لكنها تدر دخلاً للجامعة.

أريد أن أؤكد أن الدولة ملتزمة بقبول جميع الحاصلين على الثانوية العامة، في ذات العام في جميع مؤسسات التعليم العالي. وكلمة "جميع" مؤسسات التعليم العالي تعني الجامعات والمعاهد العليا لأربع سنوات أو خمس ومعاهد السنتين، الخاصة منها والعامة. إلا أن بعض الطلاب في بعض الأحيان يريدون أن يلتحقوا بهذه البرامج المتميزة، كبرامج تعليم إدارة الاعمال والمحاسبة باللغة الانجليزية، أو التعليم بالانتساب أو غيره، فيسمح لهم. أما التعليم المفتوح الذي أشرت إليه، فهو لا يقبل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة في نفس العام، وإنما لا بد أن يكون قد مر على تخرجهم خمس سنوات، لأنه وجد أن هذا باب خلفي لدخول الجامعات للحاصلين على مجموع متدن، فاشترط أنه لا بد أن يكون قد مر على تخرجه من التعليم الثانوي التقني خمس سنوات على الأقل.

الفصل السادس
(مائدة مستديرة)
رئيس الجلسة: د. ادريس خليل

محمد مصطفى القباج

أولاً أريد أن أجيب عن سؤال طرح أمس لكي يكون الأمر واضحاً في أذهان السادة المشاركين: لماذا يوجد في المغرب تعليم عال خاص، وليس جامعات خاصة؟ لأن الدولة أو القطاعات المعنية كانت لها مواقف رافضة لموضوع تأسيس الجامعات الخاصة. ولكن الآن، ولاعتبارات معلنة وسبق التصريح بها، الدولة تستعد لمراجعة التعامل مع هذا الموضوع. وكما أشير إلى ذلك فيما قبل، فقريباً سيعلن عن تأسيس جامعات خاصة في المغرب، بالإضافة إلى جامعة الأخوين التي هي شبه خاصة. وأهم جوانب التعامل الجديد هو المنطلق القانوني الذي يستوجب أولاً وضع قوانين واضحة في شكلين: الشكل الأول: قانون الإطار الذي يحدد المؤسسة بصفة عامة، ثم النصوص القانونية التطبيقية.

لحد الآن هناك قوانين عامة للإطار وليست هناك نصوص تطبيقية تحل المشاكل الجزئية المتعلقة بهذا القطاع. فمن الضروري التفكير في الفصل أو الفرز أو التمييز بين "القانون الإطار"، الذي تكلم بصفة عامة عن المؤسسة، والنصوص التطبيقية المتعلقة بكل الجوانب التفصيلية التي تحل أهم الإشكالات التي تناولناها في هذين اليومين.

إذن من أجل إعداد العدة لهذه القوانين ولهذه النصوص التطبيقية، أرتأى المغرب بذل بعض المجهود لتحديد المفهوم الحقيقي للتعليم الخاص. مازال هناك غموض فيما يتعلق بهذا المفهوم، وعلينا أن نحدد المفهوم. ما المقصود بالتعليم الخاص؟ وما المقصود بالجامعات الخاصة؟ على أساس أن هذا التعليم يمول نفسه بنفسه عن طريق فاعلين أساسيين، المشارك المالي والمشارك الأكاديمي. إذن، فهذا التعليم أهلي أفرزه المجتمع المدني بصفة عامة. هذه العناصر الأساسية التي ينبغي أن تدخل في تحديد المفهوم والأغراض العامة والإجرائية، لابد أن تأخذ بعين الاعتبار الناحية البيداغوجية، وهذا أمر أساسي، لتحميل هذه المؤسسة هدفاً ومهمة خاصة تختلف عن مهمة التعليم العام. معنى ذلك أن هناك تميزاً بيداغوجياً ويجب أن نحدد ملامحه، سواء في طرق التدريس، أو في الهدف العام. هل نريد من هذا التعليم أن يؤسس مواطناً مشاركاً مختلطاً مندمجاً، كالتصور الأكاديمي للمؤسسة التعليمية التي تقوم بالتنشئة؟ أم نريد أن نخلق في إطار هذا التعليم مواطناً حراً مخالفاً، أو ما يقال له في المصطلح الفرنسي Divergent؟

إذن، هناك ضرورة لتحديد الصيغة أو التميز البيداغوجي، ثم التمييز التكويني. هل نريد تكويناً لسد حاجة؟ أم تكويناً لخلق حاجة؟ هناك فرق بين حاجات في المجتمع يجب أن نلبيها وبين حاجات يجب أن نخلقها في إطار التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. نحن في التعليم العام نلبي حاجات ولكن لا نخلق حاجات. هل نريد من هذا التعليم الخاص والجامعات الخاصة أن تخلق حاجات في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

ثم من الناحية العلمية، من حيث التخصصات، ومن حيث خلق جسور بين أصناف المعرفة، لابد من تميز علمي، لماذا؟ لأنه إذا كانت السمة العلمية للتعليم الخاص والجامعات الخاصة هي نفس السمة العلمية للجامعات العامة، فالقانون المؤطر والقانون التطبيقي لا يمكنه أن يكون مضبوطاً وواضحاً في هذا المجال.

ثم من الناحية المادية، ومن حيث التجهيزات، ما هي مواصفات المؤسسة من الناحية المادية؟ ماذا يميزها عن المؤسسة العامة؟ هذا شيء مهم من حيث الأقسام، من حيث المختبرات، من حيث الناحية المعمارية العامة للمؤسسة، الأرضية التي تبنى عليها. هذه كلها أمور يجب أن تكون واضحة في المواصفات.

ثم من الناحية المالية، لا من حيث الرسوم اللازمة، ولا من حيث التمويل، ولا من حيث مصادر إدخال التمويل والتعاون الدولي، يعني كل المصادر التي تدعم مالية المؤسسة. قيل إن المالك هو الذي يتحكم في الناحية المالية، ولكني أعتقد أن هناك جهات أخرى بدأت تدخل في الخط، مثل التعاون الدولي والاتفاقيات الثنائية بين المؤسسات وغير ذلك، فإذن لا بد من هذه المرحلة أو الخطوة الأساسية، أي تحديد المفهوم وتميزاته، لكي يكون القانون الخاص الإطار وللنصوص التطبيقية مناسبة لهذه المؤسسات.

ثم هناك شيء آخر أود أن أقف عنده قليلا ولا أطيل فيه وهو تحديد السياق الاقتصادي والسياق السياسي العام لهذه الظاهرة التي نسميها التعليم العالي الخاص أو نسميها الجامعات خاصة. إنه سياق نعرفه جميعاً، ويعرف السادة الأساتذة أنه يرتبط بالاختيارات الليبرالية المعاصرة. وعندما نقول اختيارات ليبرالية اقتصادية واجتماعية، فهناك بعد فلسفي، وهناك بعد أيدلوجي، وهناك بعد نظري لهذه القضية. كيف يمكن أن نفهم السياق الذي يحيط بهذه المؤسسات؟ وإذا فهمنا هذا السياق، كيف يمكن أن ندمج هذه المؤسسات في السياق العام، أي الاختيار الليبرالي الذي أصبح اختياراً موجهاً ومحتماً؟ بمعنى أن هذا الاختيار يفترض بالأساس الحديث عن ما نسميه الليبرالية البيداغوجية، التي لم نحدد لحد الآن موقفنا منها. هل هذا المفهوم مؤسسي؟ هل هذا المفهوم عشوائي؟ هل هذا المفهوم فيه توجهات سياسية؟ بمعنى أن هناك ضرورة لتحديد هذه الليبرالية. هل الدولة تصبح فقط تراقب المدخل والمخرج، ولا تراقب التكوين في حد ذاته، أي تفرض معايير التخرج والمخرجات

بشكل من الأشكال؟ هل يجب أن تكون الدولة مراقبة أو موجهة؟ لا بد من التفاصيل، ولا بد من الدراسات في هذا الموضوع.

ثم الشيء الآخر، عندما نفكر في "القانون الاطار"، وفي النصوص التطبيقية، لا بد من التفكير في مجموعة من القضايا التي أثرناها هنا ولكن لا بأس من التذكير بها:

لا بد من التفكير في القانون التنظيمي التطبيقي من مواصفات محددة للترخيص، وبمفاهيم مدققة ونحاول أن ننسق فيما بيننا على المستوى العربي. لا بد من مواصفات وضوابط للتأهيل. لا بد من مراقبة العملية التربوية والعلمية والتكوينية والمادية، وليس فقط المراقبة الخارجية أو المراقبة السياسية أو الرسمية. لا بد من أيجاد بنيات من الرقابة الذاتية داخل المؤسسة، وهذا شيء مهم. ثم لا بد من مواصفات المخرجات ومواصفات الشهادات. وأخيراً لا بد من تحديد صيغة التشريعات النظرية والعملية والمادية والمعنوية، سواء فيما يتعلق بالاستثمار أو بالضرائب والرسوم التي تثقل كاهل هذه المؤسسات. أعتقد أن هذه المؤسسات أصبحت الآن إلى حد ما في مرحلة المراهقة، أصبحت تطلع إلى النضج، فأعتقد أنه من المفيد جداً على المستوى الوطني، وقبل الجهوي وقبل العربي، القيام باستشارات وطنية واسعة للقيام بكثير من المهام.

إن هذه الاستشارات المبنية على الدراسات المسبقة، هدفها أن تدرس واقع ومستقبل التعليم الخاص، وأن تضع استراتيجية له وأن تعمل على إنشاء بنك أو أرشيف للمعطيات، ولا بد أن تكوّن مؤسسات التعليم الخاص والجامعات الخاصة بنية واحدة قوية، وليس بنية ضعيفة هزيلة، لتكون المحور الأساسي في هذه الاستشارات. إننا نعاني في المغرب من هذه القضية، فالبنية التي بنيناها لا تحظى بالاجماع.

لا بد من التفكير في وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة. هذا شئ أساسي، لأنه بدون هذه الاخلاقيات لا يمكن أن يؤدي التعليم الخاص دوره.

ولا بد من التفكير في الصيغ التي تحسّن الصورة الاجتماعية للتعليم الخاص وللجامعات الخاصة، فالصورة الاجتماعية سيئة جداً ولا بد من التفكير في تحسينها لكي نوجد الظروف المناسبة لكي يتفتّح التعليم ويعطي عطاءاته. الصورة الاجتماعية لهذا التعليم أنهم اناس من التجار الذين لا يهمهم إلا استغلال الفرص للبحث عن أي ربح ممكن.

ثم لا بد من ايجاد صيغة قانونية وتشريعية لضبط الناحية الدعائية والاعلامية، لأن الناحية الدعائية والاعلامية الآن بفوضى كبيرة. هناك الكثير من الكذب في التلفزيون في الدعاية للمؤسسات التعليمية الخاصة، وهناك خروج عن الاختصاص من مؤسسات للتعليم الخاص تعطي الشهادات بدون حق وبدون أي مبرر

قانوني. هناك كليات أو مؤسسات الآن تدخل في علاقات مع مؤسسات أجنبية بشكل واسع رغم كل المتابعات الرسمية في الدولة. هناك الكثير من المبالغات أو تجاوز الاختصاصات.

والغريب أن الدول الأوروبية على الخصوص، ودول الغرب بصفة عامة، بعد هذه الليبرالية وبعد هذه التحولات في العالم، أصبحت تولي المجتمع المدني أهمية كبرى، فهي ترفض أن تعطى معونات للدول، وتفضل أن تتصل مع المجتمع المدني. والآن هناك خروقات، هناك نوع من ارتكاب بعض الأخطاء الناتجة عن هذا التصرف الخارجي، ولا بد من ضبط هذا التصرف وايجاد حلول قانونية له.

النقطة الأخيرة التي أود أن اثيرها باختصار كبير: لا بد من ايجاد صيغة لإلزام معنوي بالاهتمام باللغة العربية وبالفكر العربي الاسلامي داخل المؤسسة، لأنه بدون هذا سوف ننشيء علماً يفيد الآخرين ولا ننشئ علماً يفيد ذاتنا ونهضتنا، لأن اتقان اللغة العربية سيؤدي إلى الاستفادة من علم الآخرين بلغتهم لكي نشارك في نهضتنا وفي انطلاقتنا العلمية والاقتصادية.

أريد أن أشير إلى اقتراح آخر، فكر فيه الأخوة المغاربة هنا لتشجيع التعليم الخاص، وهو إنشاء وكالة عقارية للبحث عن الأراضي التي تؤول لهذه المؤسسات، أو بناء تجهيزات وأبنية مناسبة لهذا التعليم.

أحمد اسماعيل حجي

يرى دارسو التخطيط التعليمي أن وضع سيناريو واستراتيجية للعمل يحتاج إلى دراسة مسرح العمل، وهو هنا التعليم العالي والجامعي في حاضره، مع إمكان استرداد التاريخ.

وقبل الدخول في ذلك أرجو التسليم بأن التعليم أساس للأمن القومي، وبأن التعليم الخاص الجامعي، على وجه أخص، ينبغي أن يكون وطني الاستثمار، وبأن التعليم الجامعي والعالي الخاص، على النحو السابق، جزء من منظومة التعليم الجامعي والعالي ومنظومة التعليم، وليس شيئا خارجيا أو طفيلياً.

لقد رزحت البلاد العربية تحت طائلة الاستعمار سنوات طوال، ترتب عليها تخلفها في كافة المجالات. وكانت أبرز مجالات التخلف هي مجالات الثقافة والتعليم. وترتب على ذلك انتشار الأمية بين أبناء الوطن العربي، وارتبطت الأمية بالتخلف وأدت إليه، وأدى إليها أيضا.

ومع تحرر بلدان العالم العربي، شهدت هذه البلدان، وبدرجات متفاوتة، جهودا تنموية، كان للتعليم نصيبه الواضح منها. وإذا كانت الحكومات العربية على اختلاف توجهاتها، وعن إيمان غالبا، وإرضاء للجماهير في أحيان أخرى، قد فتحت

أبواب التعليم أمام أبناء الشعب، فإن الشعوب العربية تطلعت إلى التعليم باعتباره أداة رئيسة للحراك الاجتماعي والطبقي، وتطلع الفقراء إليه كمدخل لدخول جماعة الصفوة السياسية والاجتماعية.

ومعروف أن التوجه الاشتراكي ساد كثيرا من البلدان العربية في عقدي الخمسينات والستينات، وأدى، ضمن أمور أخرى، إلى اعتبار الخدمات مسؤولية أولى للدولة. فالتعليم مسؤولية حكومية في المقام الأول، وتعيين الخريجين أيضا من مسؤولياتها. وانسحب ذلك على التعليم العالي والجامعي، الذي اعتبر مسؤولية حكومية بالدرجة الأولى، كما اعتبر توظيف مخرجاته كذلك مسؤولية حكومية. وصار التعليم الجامعي في معظم البلاد العربية بالمجان، وتضاءلت المبادرات الخاصة في مجاله، اللهم إلا نسبة ضئيلة من الجمعيات الخيرية غالبا.

وتبدلت الحال، وبخاصة مع زوال المعسكر الاشتراكي، وازدادت البلاد النامية، ومنها البلاد العربية، فقرا على فقر، وأدركت أنه لا مفر من التخلي عن اشتراكيتها، إذ لا يمكن أن يصبح المرء ملكياً أكثر من الملك نفسه. وبدأت تتعالى – ولكن على استحياء – أصوات تنادي بضرورة دخول القطاع الخاص غير الحكومي ميدان الاستثمار التعليمي. لكن هل هذا فقط هو الذي أدى إلى ظهور أصوات تنادي بذلك؟ أعتقد أن هناك أسبابا أخرى لذلك.

لماذا الجامعات الخاصة والتعليم العالي الخاص؟

١- التوجه العالمي نحو النموذج الرأسمالي الغربي والخصخصة: كما ذكرت آنفا، أدركت البلاد النامية، ومنها البلاد العربية، بل والبلاد الاشتراكية ذاتها، ارتباط التنمية بالجهود الخاصة غير الحكومية. وأدى ذلك إلى تبني فكر رأسمالي يهتم بالمبادرات الفردية في مجالات الحياة الاقتصادية. وواكب ذلك الدعوة إلى الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية وفتح الفرص أمامها للإسهام في التنمية. وكان للتعليم، بما فيه التعليم العالي، نصيب من ذلك، لارتباطه المباشر بدخول جماعات الصفوة من أبرز ميادين الاستثمار الخاص.

٢- الطلب الاجتماعي العالي والمتزايد شعبيا على التعليم العالي والجامعي: فالشهادة الجامعية مطلب جماهيري بعد طول حرمان. وأراه حتى الآن طلبا مشروعا، من الضروري تلبيته.

٣ ضعف قدرات الدولة على تمويل التعليم: وقد بينت دراسات عديدة أن كثيرا من الدول العربية، وهي بصدد الاهتمام بالتعليم العالي، أهملت التعليم الإلزامي، أو في أحسن الأحوال لم تعطه ما يستحقه، باعتبار أن تعليم الشعب من الاهتمام الواجب. وتزامن مع ذلك تقصير الإمكانات الحكومية عن تلبية احتياجات الجامعات من تمويل ضروري لاستيعاب خريجي الثانوية العامة وتحسين أوضاعها التعليمية والبحثية.

٤ بحث الجامعات الحكومية عن مصادر ذاتية للتمويل: في سعيها لتحسين أوضاعها، بحثت البيروقراطية الجامعية عن سبل للتمويل الذاتي، فكانت برامج تحمل اسم "التعليم المفتوح"، و"التعليم عن بعد"، "التعليم التجاري بلغات أجنبية"، وفرضت مصروفات على طالبي هذه الأنواع من التعليم باعتبارها خدمات إضافية. وهذه السبل لم تعالج أوضاع الجامعات ولم تعوضها عما تعانيه من قصور مالي.

٥- بيروباثولوجية الإدارة الجامعية: ذلك أن القوانين التي تحكم الأداء الحكومي هي في الغالب التي تحكم الإدارة الجامعية بقيودها وعدم مرونتها. كما أن معظم القوانين التي تنظم الجامعات – وهذه هي الحالة في مصر – صدرت في فترة الاشتراكية. ورغم ما أدخل عليها من تعديلات، إلا أن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل، وقاتلة لأية مبادرات أو جهود تطويرية، ومعوقة للعمل الجامعي.

٦- الخصومة بين الجامعات الحكومية ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة: وبالتالي الخصومة بين البحث والتطوير: وفي الوقت الذي ارتبط فيه التطوير بالبحث في العالم المتقدم، وارتبطت فيه أيضا الجامعات ومراكز البحوث بها بمؤسسات الإنتاج والقوات المسلحة وغيرها، ولم يعد هناك بحث بلا استخدام، كما لم يعد هناك تطوير بلا بحث ودرس، تباعدت المسافات بين الجامعات ببحوثها ومؤسسات الإنتاج والخدمات بممارساتها. وصارت البحوث أكواما من الورق على الأرفف، بل وتكررت البحوث دون أن تجد نتائجها أي تطبيق.

٧- تدني مستويات الأداء الجامعي: إن الشكوى عامة في مصر من تدني مستويات العمل الجامعي، إلى الدرجة التي نرى فيها المسؤولين يقطعون بأننا لا يمكن أن ندخل القرن القادم بتحدياته بهذا الواقع الجامعي. لقد أصبحت الجامعات مدارس ثانوية كبر طلابها وأصبح الاعتماد فيها على كتاب مقرر للمادة، قد يكون على شكل مذكرة متدنية المستوى. كما أصبح التحصيل يعتمد على امتحان يقيس الحفظ. وطبيعي أن يصحب ذلك انخفاض الكفاءة الخارجية كأمر حتمي لانخفاض مستوى الكفاءة الداخلية. لقد دعا هذا الواقع بعض البلاد العربية إلى اشتراط ضرورة حصول الطبيب العربي على دبلوم أو زمالة إنجليزية، كما دعا الواقع المؤسسات في ذات البلد إلى الشكوى من مستوى الخريجين.

٨- ضعف ارتباط الجامعات بالبيئة والمجتمع: لقد تقوقعت الجامعة داخل حرمها وعزلت نفسها عما حولها. فالبحث، كما ذكرنا من قبل، في خصام مع الممارسة، وأعضاء هيئات التدريس يعتبرون عملهم الأساسي في الجامعة التدريس فقط، وغالبا ما يقومون ببحوثهم لأغراض الترقي، وليس هناك آلية

لربط الجامعة بالبيئة. ولقد حدا هذا الوضع بالمشرع إلى استحداث وظائف تحقق هذا الربط، فعلى القمة نائب رئيس جامعة للبيئة، وعلى مستوى الكلية وكيل للبيئة، لكن المهام غير محددة، والوظائف غير موصفة، والبيئة بمؤسساتها بعيدة.

٩- الاعتماد المطلق للجامعة على الدولة: تخصص الدولة في موازنتها العامة اعتمادات مالية للجامعات، وهذه الاعتمادات تمثل المصدر الرئيس، إن لم يكن الوحيد، لتمويل أنشطة الجامعات، التي لا يوجد لها مصدر يدر دخلا كبيرا. وهناك، مع ذلك، الوحدات التي تقدم الخدمات والاستشارات، وبعضها ينتج، لكنها لا تغطي ما يظهر من عجز في الموازنة الجامعية، بل إن إيراداتها تذهب لدفع المكافآت وغيرها.

١٠-انخفاض الدخل المادي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم: رغم ما صدر من قرارات لرفع بعض البدلات، وتقرير نسبة للساعات الزائدة عن النصاب، فإن ما يحصل عليه عضو هيئة التدريس أو المعيد قليل ولا يتناسب مع العمل الجامعي ومتطلباته الشخصية والأسرية والبحثية. ويدفع ذلك كثيرين إلى البحث عن مصادر أخرى لتحسين دخولهم وزيادتها. فتحدث الانتدابات الخارجية، التي تكون غالباً إلى الكليات والمعاهد غير الجامعية. وطبيعي أن يكون لمثل هذا الوضع تأثيره على الأداء في الموقعين.

١١-جمود نظم التعليم وتقليديتها: لقد استمرت الجامعات تسير وفقا لنظام العام الدراسي الكامل، ولن يتغير هذا النظام إلا بقرار من خارج الجامعات، وهو قرار يستهدف تغيير وضع راكد. وإزاء ذلك ضوعف عدد الساعات في الفصل الجامعي الواحد، فالمقرر الذي كان مخصصا له ثلاث ساعات أسبوعيا على مدار العام، صار له ست ساعات أسبوعيا في الفصل الدراسي الواحد. وهنا نتساءل، هل يقوم عضو هيئة التدريس فعلا بتدريس الساعات الست هذه؟

كما أن أي تغيير تود الكلية إحداثه يمر بسلسلة طويلة من الإجراءات، التي قد لا تؤدي إليه. فمن مجلس القسم، إلى مجلس الكلية، إلى مجلس شؤون التعليم والطلاب ومجلس الدراسات العليا بالجامعة، ثم مجلس الجامعة. وفي حالة الموافقة على التغيير، يرفع إلى المجلس الأعلى للجامعات، ويحول إلى لجنة القطاع (للتخصص)، وتتم دراسته عندما يأتيه الدور. وإذا كان ثمة تعديل يعاد إلى المجلس الأعلى، ليرسل إلى الجامعة، التي ترسله بدورها إلى الكلية. ثم يأخذ نفس الدورة ليعود إلى لجنة القطاع قبل رفعه للموافقة عليه إلى المجلس الأعلى للجامعات. وفي حالة الموافقة يصدر بشأنه قرار من وزير التعليم.

١٢-تقليدية البرامج: قد ترتبط تقليدية برامج الدراسة بما سبق، وقد لا ترتبط. وفي الوقت الذي نشهد فيه تعدد التخصصات إزاء مشكلة واحدة، أو موضوع واحد،

إلى درجة جعلت جامعات أجنبية كثيرة تأخذ بنظم الدراسات البينية والدراسات متعددة التخصصات وغيرها، ما تزال جامعاتنا تأخذ ببرامجها التقليدية ذات المقررات غير المترابطة، بل والمتناقضة. يحدث ذلك رغم أن كثيرين من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات درسوا بالخارج وشهدوا هذا الترابط والتداخل، لكنها الأسوار التي تحيط بالمعرفة وتعزلها بعد تقسيمها وتفتيتها.

١٣-خروج شباب كثيرين للحصول على شهادات جامعية من الخارج: عادة ما يكون ذلك إلى جامعات غير معروفة وذات مستوى متدن، وذلك بحثا عن الشهادة الأقل سعرا. وكثير من هؤلاء الطلاب من أبناء الطبقة الرأسمالية الجديدة.

وإذا كان ما تقدم يمثل بعضا من مشكلات الجامعات الحكومية، رغم كثرتها، فإن الوقت قد حان للجهود غير الحكومية ليكون لها دور ملحوظ بمبادراتها الفردية ومشروعاتها الجماعية في ميدان التعليم بعامة والتعليم الجامعي بخاصة.

ثمة سؤال يطرح نفسه هنا: ما الوضع الراهن في مصر الآن؟

ربما تكون البداية طيبة إذا عرفنا شيئا عن الماضي. فالجهود غير الحكومية في ميدان التعليم العالي في مصر قديمة، فالأزهر الشريف، وقد نشأ كجامع ثم جامعة، قام تمويله على التبرعات والهبات، ووقفت للإنفاق عليه أوقاف القادرين وأهل الخير ومحبي التعليم ومشجعيه. كما أن أول جامعة مصرية نشأت جامعة أهلية، إذ أن مصطفى كامل قاد حملة قوية لإنشاء الجامعة في خطبه وفي جريدة الحزب الوطني **اللواء**. وبدأ الاكتتاب لإنشاء الجامعة في أوائل القرن الحالي، وقد أهدى الأهالي الجامعة الكتب وتبرعوا لها. وفي مصر معاهد عليا خاصة عديدة التخصصات ينظمها قانون صدر عام ١٩٧٠.

في عام ١٩٣٤، أنشأت جمعية الخدمات الاجتماعية بالاسكندرية المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية. وفي عام ١٩٣٧، أنشأت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة. وفي عام ١٩٦٨، أنشأت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة. وفي عام ١٩٦٨ أيضا أنشأت جمعية خريجي المعاهد الزراعية العالية المعهد العالي للتعاون والإرشاد الزراعي بالقاهرة.

وقد تنوعت المعاهد العليا الخاصة لتشمل تخصصات الخدمة الاجتماعية والتعاون والإدارة غالبا، بجانب المعاهد الخاصة المتوسطة ذات التخصصات الكثيرة. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من المعاهد العليا الخاصة، منها: معاهد للسياحة والفنادق، والحاسبات الآلية، مجموعة معاهد في مدينة ٦ أكتوبر، يقال أنها ستكون نواة لجامعة خاصة، معاهد عالية تكنولوجية تضم تخصصات الإدارة والهندسة وعلوم الحاسب، ومعاهد خاصة بعضها للفنون التطبيقية والخدمة

الاجتماعية.

هذا هو الوضع الراهن حيث تشرف وزارة التعليم العالي على جميع هذه المعاهد، فهي التي ترخص لإنشائها، وهي التي تراقبها ماليا غالبا، وهي التي تمنح خريجيها مؤهلاتهم، وهي التي تقوم، عن طريق مكتب تنسيق القبول في الجامعات، بتوزيع الطلاب المرشحين للقبول على هذه الجامعات.

إن معرفة الوضع الراهن تتطلب الوقوف على موقف كل من:

١- **الحكومة:** بداية أود أن أذكر أنه، وبمبادرة شجاعة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبنظرة ثاقبة من رئيس الدولة آنذاك، وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأ التوجه نحو الرأسمالية والانفتاح الاقتصادي، وصدر قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي عام ١٩٧٤ في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية. واستمر التوجه نحو تشجيع المبادرات الفردية والعمل الخاص، لكنه في سرعته لا يسير بدرجة أو سرعة واحدة، فهو يراوح مكانه بين تقدم وتشجيع، ثم توقف وتراجع قليل، ربما لاعتبارات جماهيرية، وربما لأن التخلص من الفكر الاشتراكي لم يكن تاما وكاملا، وربما لارتباط الخبرات الاشتراكية السابقة بما اعتبر مكاسب شعبية، كمجانية التعليم بجميع مراحله بعامة، ثم العالي والجامعي بخاصة، اعتبارا من عام ١٩٦١.

من هنا كان التردد الحكومي في صدور تشريع يسمح للقطاع غير الحكومي بإنشاء جامعات خاصة، إلى أن صدر قانون بذلك من مجلس الشعب عام ١٩٩٢، وكان صدوره مسبوقا بعدد من الإجراءات باستحداث صور للتعليم مدفوع الأجر داخل الجامعات الحكومية المصرية، منها ما يطلق عليه "التعليم المفتوح" بجامعات القاهرة والاسكندرية وأسيوط، وهو في حقيقته، وبالمقارنة بنموذج الجامعة المفتوحة الإنجليزية، لا يعتبر تعليما مفتوحا. ومنها "الانتساب الموجه"، ومنها أيضا التعليم التجاري بلغات أجنبية ببعض كليات التجارة. وما تزال الحكومة تتوجس خيفة من المشروعات المقدمة لإنشاء جامعات خاصة بحكم الخلفية الاشتراكية التي ما زالت آثارها ملموسة في الخطو الاقتصادي أيضا، وبحكم ممارسات مقدمي هذه المشروعات على النحو الذي سنتناوله بعد قليل.

٢- **أصحاب المبادرات الخاصة:** يبدو من مبادراتهم المقدمة أن الرغبة الأولى هي في الربح. وتحقيق الربح أساسا ليس أمرا مرفوضا، لكن المؤشرات تبين أنه ربما يكون هدفا أوحد وبطريقة غير مقبولة. فهناك من قدموا مشروعا مقره مدرسة قائمة بالفعل بها طلاب يتعلمون، الأمر الذي طرح عدة أسئلة: لمن هذه الجامعة؟ أين سيذهب طلاب التعليم قبل الجامعي؟ وهل تصلح المباني الحالية وقد أنشئت لغير الجامعة أن تكون جامعة؟ كما تم تقديم مشروع تبين من مجرد تقديمه أنه عائلي، وأن أغلب أعضاء مجلس الأمناء ممن تعدوا سن السبعين.

ويأتي قبل ذلك وبعده اعتماد معظم المشروعات المقدمة على أساتذة غير متفرغين، أي من الذين يعملون بجامعات حكومية ويتم الاستعانة بهم بعض الوقت. وهذا يعني عدم قيام هذه الجامعات بتعيين أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم بصفة دائمة ليكسب الجامعة الجديدة روح الجامعة والاستقرار المطلوب.

ومن ناحية أخرى، فإن اهتمام برامج هذه الجامعات المقترحة ينصب، غالبا وكلية، على التدريس والواضح الجلي هو إهمال البحث العلمي، وهو وظيفة أساسية للجامعة وللعمل التعليمي. هذا فضلا عن أن هذه المشروعات تهمل كذلك الترابط مع جامعات الدولة في مصر ومع الجامعات الأجنبية.

٣- **المثقفون وقادة الرأي:** هناك تياران مختلفان، وربما متناقضان. التيار الأول يمثله من يدّعون الاشتراكية ويدعون لها، وهؤلاء يناهضون إنشاء جامعات خاصة بدعاوي متعددة، أبرزها أنها ستفقد الجامعات الحكومية أبرز أعضاء هيئة التدريس بها، إذ أنهم سينتقلون إلى الجامعات الخاصة، وأنها ستهدم مبدأ عدم تكافؤ الفرص التعليمية، وأنها ستكون لأبناء الصفوة الجديدة من رجال الأعمال. أما التيار الثاني فيمثله دعاة التوجه الرأسمالي، وهو التوجه المحلي والقومي والعالمي السائد الآن. وهؤلاء يرون أن هذه الجامعات الخاصة هي العلاج الناجع لمشكلات التعليم الجامعي الحكومي القائم، وأنه لا خطر منها على تكافؤ الفرص لأنها ستقبل من يرشح إليها من قبل الآلية الرسمية، وهي مكتب تنسيق القبول في الجامعات المصرية.

سيناريو مقترح

التعليم الجامعي الخاص، وفق ضوابط مقبولة رسمياً وشعبياً، يعد أحد سبل تقدم التعليم العالي بما يمكن أن يخلقه من منافسة غير موجودة بالمرة بين الجامعات الحكومية المصرية. كما أنه أحد سبل تقدم المجتمع بما يمكن أن يحققه من رفع نسبة طلاب الجامعات إلى السكان في مصر في المرحلة العمرية للتعليم الجامعي، وهي نسبة متدنية إقليمياً وعالمياً، بجانب أنه، ببرامج حديثة وجيدة الإعداد واستراتيجيات تربوية، يمكن أن يعد خريجين ربما تتاح لهم فرص التعيين وهم ما يزالون يدرسون.

وأتصور من السيناريو المقترح ما يلي:

١- **الدولة:** إذا كان التعليم أصلا من مسؤوليات الدولة، فإنها لم تستطع القيام به. إذن، لا بد أن يكون لها دور واضح في تيسير وتشجيع نجاح الجامعات الخاصة، وذلك من خلال ما يلي:

- تقديم الأرض، إما مجانا أو بأسعار رمزية، للجامعات الخاصة التي تقوم بإنشائها هيئات وجمعيات لا تسعى إلى الربح، وبسعر الكلفة للشركات التي تنشئ جامعات خاصة.
- إعفاء الشركات التي تنشئ جامعات من الضرائب، وفي المقابل خصم ذلك من أرباحها والمصروفات الدراسية.
- إنشاء آلية هذه الجامعات الخاصة وإحكام الرقابة عليها، كأن ينص على ذلك قانون إنشاء هذه الجامعات، بحيث تمثل فيها قوى مختلفة جامعية ورسمية من غير المناهضين للفكرة وأصحاب هذه الجامعات الخاصة.
- اشتراط ضرورة توفر البنية الأساسية للجامعة الخاصة، وفي مقدمتها المبنى والتجهيزات وأعضاء هيئة التدريس المتفرغين تماما للعمل بالجامعات الخاصة.
- إبعاد عمليات إنشاء هذه الجامعات عن البيروباثولوجية الحكومية المعوقة للعمل الاستثماري.
- وضع خريطة للتخصصات التي يحتاج الوطن إليها.

٢- **الجامعات الخاصة:** يجب أن تبدأ بداية قوية. وهذا يعني:

- أن تنشئ الجامعة في مكان مقبول ليكون جامعة، وعلى مساحة تراعي التعليم والأنشطة الطلابية والإدارة والبحث.
- أن تتوفر في المباني كافة الشروط المطلوب توفرها في الجامعة من مدرجات وقاعات للمناقشة ومختبرات ومكتبات وملاعب وغير ذلك.
- أن توفر التجهيزات المختلفة للإدارة والمختبرات والمكتبات وغيرها.
- أن تقدم برامج لهيئات الاعتماد Accreditation، يشترط فيها الحداثة واحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي أيضاً، وعدم التكرار مع جامعات حكومية قائمة. وأن يتضمن ذلك المحتوى العلمي للمقررات مسبوقاً بأهدافه، ثم أنشطة الطلاب فيه ومراجعه ومصادره ووسائله، وأساليب تقويمه.
- أن تهتم برامجها باللغة العربية واللغات الأجنبية والمعلوماتية.
- أن تتبع في التعليم استراتيجيات تعليمية تعمل على إيجابية الطالب ومشاركته ودفعه للقراءة والممارسة.
- أن تتوفر بها هيئة متفرغة للتدريس من عناصر حاصلة على درجة الدكتوراه على الأقل في المستويات المختلفة (أستاذ - أستاذ مشارك- أستاذ مساعد - مدرس)، وكذلك معاوني أعضاء هيئة التدريس.
- أن يبين مشروعها وممارساتها أن الربح ليس مدخلها الأول والأساسي.
- أن تقيم روابط مع الجامعات الحكومية المحلية والجامعات الإقليمية والأجنبية.

- ألا تغفل البعد القومي العربي الإسلامي في توجهاتها وتعليمها.
- أن يحظى البحث وأنشطته ونشره باهتمام واضح كأحد وظائف الجامعة، وأن يعتبر إنتاج المعرفة المتقدمة من أهدافها.
- أن تعمل على إعداد برنامج لخدمة المجتمع وتنمية البيئة المحلية للجامعة، مع الارتباط بمؤسسات الإنتاج والخدمات بحيث يكون لهذه المؤسسات ممثلون في مجلس أمناء الجامعة.
- أن يخصص جزءا من أرباح الجامعات التي يسعى مؤسسوها إلى الربح لتطوير الجامعات الحكومية.
- أن تقيم الجامعات الخاصة رابطة تجمع بينها.

خالد الزعبي

أود أن أشير إلى جملة من المرتكزات الأساسية للجامعات الأهلية، أذكر منها على سبيل المثال البحث عن الشرعية القانونية، وهو من الأمور التي وجدنا بأن هناك اختلافا حوله في الدول التي تأخذ بالتعليم العالي الخاص. وتتباين التشريعات من حيث الترخيص والاعتماد والدعم والمساهمة، حتى فيما يتعلق بتوفير مفهوم "المرفق العام". هل هو مرفق خاص للجامعات الحكومية، وهل يمكن أن يستفيد منه طلبة الجامعات الخاصة؟ إن ما أعنيه هو: كيف نوجد جسوراً بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية أو الخاصة؟

لقد طرح في هذه الندوة مفهوم الجامعة: ما هي الجامعة الخاصة أو الجامعة الأهلية؟ هل هي كما نسميه نحن رجال القانون مرفق عام؟ هل هي مؤسسة وطنية عامة تتمتع بشخصية اعتبارية ترعاها الدولة وتتولى إدارتها وتمويلها؟ هذه الأسئلة مشروعة على اعتبار أن التعليم من المهام الأساسية التي تتبناها الدولة نتيجة لاعتبارات سياسية في الدرجة الأولى، وأن إرادة الشعوب والأفراد لخلق مثل هذه المرافق أصبحت من المتطلبات الأساسية لاستقرار الحكومة وللنظام السياسي في أي دولة من الدول.

عندنا في الأردن، ونتيجة سياسة القبول وارتفاع معدلات القبول للطلبة في الجامعات الحكومية، وقف مجلس النواب هذ العام يواجه الحكومة ويوجه لها أسئلة واستجوابات. لماذا لا يتعلم من هم "أقل حظا" أو من لا يحصل على معدل مثلا ٨٧ أو ٨٨ في بعض الكليات؟ فلذلك، كان هناك إرهاص وضغط واضح من مجلس النواب على الحكومة. لذلك، بدأت الحكومة تفكر في استصدار قانون خاص، قد يكون له بعد سياسي في الدرجة الأولى قبل أن يكون له أي بعد آخر، لأنه لا يقبل في الجامعات من خريجي الثانوية العامة سوى عدد قليل، وهؤلاء يرغبون في مواصلة التعليم.

فإذا وجدت الآلية، وتم الاتفاق على ما هي الجامعة، نقول إذا لم تكن مرفقاً عاماً، فهي مرفق خاص، بمعنى أنها تنشأ برأس مال خاص. وقد أجازت بعض الدول في تشريعاتها أن يكون هذا المال وطنياً أو أجنبياً، بمعنى أنها أجازت حتى لغير المواطنين أن يستثمر في إنشاء جامعة، طبعاً وفقاً للأحكام الواردة في قانون الجامعة نفسه.

وقد تكون الجامعة الخاصة أيضاً مرفقاً مختلطاً، وهذا ما يسمونه في التوجه الجديد الاقتصاد المختلط. وهنا يكون للحكومة دور في الدعم والتأسيس وتوفير الأرض ... الخ، ولكن هناك أيضاً قطاع آخر. لكن دائماً في المرافق المختلطة، لا يشترط أن يكون تأسيسها على شكل شركة، أو أن تكون الأغلبية المطلقة هي ملك للحكومة، بل إنها تكون للقطاع الخاص. ومن هنا جاءت فكرة الخصخصة لكثير من المرافق والمؤسسات والهيئات العامة. ونحن في الأردن شرعنا في الخصخصة، فاصدرنا قانوناً لخصخصة مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تساهم الحكومة لكن ليست لها الأغلبية حتى لا تكون هي مسيطرة تامة على مجالس الإدارة وعلى رئيس مجلس الإدارة، فيكون القطاع الخاص له دور ويتولى عملية الإدارة، فهي بالتالي تخضع للقوانين الخاصة وليس للقوانين العامة.

لذلك يجوز أن تنشأ الجامعة برأس مال خاص من مستثمرين، أو أن تكون الحكومة أيضاً مساهمة لكن بالدرجة التي لا تسمح أن يكون لها الأكثرية. وفي الأردن، تجاوزنا المشكلة على أساس أن الجامعات الأهلية هي قطاع خاص محض، والحكومة لا تقدم أي شيء للجامعات الأهلية أبدا. من الناحية القانونية، تنشأ الجامعة الخاصة كشركة، لأنه ليس هناك بديل لمستثمر أن يستثمر رأس ماله إلا من خلال ما نسميه بقانون الشركات. ولذلك لابد أن تسجل هذه الشركة حتى يحفظ المستثمر حقوقه.

الجانب التشريعي الآخر فيما يتعلق بالجامعة هو الذي يعالج أوضاع الجامعة، ابتداءاً مما يسمى بمجلس الأمناء، الذي هو السلطة التشريعية للجامعة، وأيضاً مجلس الجامعة، الذي هو السلطة التنفيذية لها، وأيضاً رئيس الجامعة ثم مجالس الكليات ومجالس الأقسام. وأحكام والتعينات التي تتم كلها واردة في القانون، ابتداءاً من تعيين رئيس الجامعة أو أي عضو لهيئة التدريس.

أيضاً، يوجد في قانون وزارة التعليم العالي ما يسمى بمجلس التعليم، الذي يعتبر سلطة الوصاية، والذي له حق الإشراف المباشر على هذه الجامعات، ويصدر ما يسمى بالتعليمات، يبين فيها الأسس والمعايير التي يجب أن تتوفر في كل جامعة حتى تستطيع أن تنال ما نسميه بالاعتماد الخاص أو الاعتماد العام. فلذلك إذا كنا نحن بفراغ، فليس هناك أي ضير من أن تُنشأ الجامعة بشكل شركة كمرفق خاص أو

مرفق مختلط، لكن لا بد من عملية الفصل بين وضع الجامعة كشركة يتولاها مجلس إدارتها ويكون لها موازنة مستقلة تختلف عن موازنة الجامعة، والجانب الأكاديمي لها، وهنا يأتي دور الأكاديميين في إدارة الجامعة بشكل مستقل كلية عن مجلس الإدارة وهيئة المديرين.

الجانب الثاني الذي أريد أن أتكلم فيه هو دور الجامعات الأهلية نفسها. لابد من وجود آلية داخل كل بلد يوجد فيه أكثر من مؤسسة أو هيئة تعتني بالتعليم العالي الخاص، بحيث يجتمع القائمون على هذه المؤسسات أو الهيئات بين الفينة والأخرى ويتدارسون أوضاعهم فتكون لهم كلمة واحدة. وأحياناً قد تشكل عملية التنافس والتناحر بين أصحاب رؤوس الأموال عقبة، وعندها يجتمع رؤساء الجامعات أو الأشخاص المعنيين في هذه الجامعات ليكوّنوا فيما بينهم ما يمكن تسميته "مجلس الجامعات الخاصة"، حيث يعرضون مشاكلهم وقضاياهم تجاه الدولة. كما أن القوانين تجيز لنا أن نشكل نقابة مهنية للجامعات الخاصة.

لا بد لهذه الجامعات أن تتدارس أوضاعها، وأوضاعها كثيرة. ولا بد أن يكون هناك نوع من الانسجام والتوافق في موضوع التخصصات في كل جامعة، مع مراعاة الوضع الجغرافي. وهناك حاجة السوق المحلي والخارجي، والامكانات المتاحة لكل جامعة. ليس كل الجامعات رأس مالها واحد، ليس كل الجامعات تستطيع أن توفر. هناك جامعات أصبح لها تجربة الآن في السوق وأخذت دوراً جيداً ولها امكانيات قد تفوق الجامعات الأخرى.

وهناك الرسوم الجامعية ورسم الساعات المعتمدة. وهناك سؤال عريض وواسع هو: لمن هذه الجامعات وكيف سيكون لها دور بغير الهدف الربحي في بناء الوطن وتعليم أبنائه؟ كأن السؤال يقول: هل هي للأغنياء، مما سيؤدي إلى خلق الطبقية داخل المجتمع الواحد؟ هل هي للأغنياء وأبناء الطبقات المتوسطة؟ ما هي نسبة الربح المطلوب؟ لا بد دائماً أن يكون هناك تقليص في الهوة العريضة بين تكاليف التعليم في الجامعات الحكومية وتكاليفه في الجامعات الخاصة، لأن الجامعات الحكومية في كل دول العالم تكاد تكون مجانية.

يجب أيضاً الالتفات إلى عدم إغراق السوق بالجامعات الأهلية ومنح الترخيص لكل من هب ودب. لا بد من عملية تقنين، ونحن كلنا نؤمن بالتقنين الذي يجب أن يحدد الشروط الواجب توافرها لكل من يرغب استثمار رأس ماله في إنشاء جامعة خاصة.

أما فيما يتعلق بمدخلات الجامعات الخاصة ومخرجاتها، فإن دور الجامعة مهم جداً في التركيز على العملية الأكاديمية في شقيها، سواء الشق المتعلق بالهيئة التدريسية أو باستخدام الوسائل والمناهج التعليمية والمساقات المتطورة التي ركز عليها معظم المشاركين في هذه الندوة. من هو الأستاذ القادر على خلق وتكوين

الطالب الجيد؟ نقول دائماً إن العبرة ليست بالكم وإن الطالب الجيد هو المكون تكويناً جيداً في جامعة تحترم نفسها وتحترم الأعراف الأكاديمية وتخرج الطلاب من مستوى جيد، وهذا في تصوري هو ما يحدد الجامعة الأفضل والأحسن لأن السوق هو الحكم.

إن تشجيع البحث العلمي والدراسات الخاصة في الجامعات الأهلية أمر مهم جداً ولا بد منه، ولو بعد حين. كما أن التعاون والتبادل العلمي بين الجامعات أمر ضروري، ولنشرع من الآن على تشكيل هيئة أو مجلس، أياً كانت تسميته، نسميه "مجلس الجامعات الأهلية في الوطن العربي"، ونشرع في وضع تعليمات أو دستور أو ميثاق، وهو بالتأكيد ميثاق أدبي ومعنوي، لكن له الجانب الروحي الذي دائماً يوصلنا مع بعض، ونتدارس الكثير من الأمور مثلما حصل في هذا اللقاء، الذي اقترح أن يتكرر سنوياً على الأقل. طبعاً مهمة المجلس يجب أن تكون في مجال التخطيط والتعاون والاتصال.

أنا من الناس المتفائلين جداً في عملية التعليم في الجامعات الأهلية والخاصة، التي يجب أن لا تتخلى عنها الحكومات. الحكومة التي تصدر التشريعات لها فلسفة، فالتشريع لا يأتي من فراغ، ولا يقتصر على قانون يصدره مجلس أمه يمثل الشعب. إن له أبعاده، وله أهدافه، وتسعى الحكومة لتحقيق غايات من خلاله، وهو جزء من مهامها. فلذلك، هي تحرص على هذه الجامعات لأنها في النهاية تؤدي إلى رفد الدخل القومي وحماية الاقتصاد الوطني وتوفير الفرصة للذين لم يفسح لهم مجال الدخول إلى الجامعات الأهلية. الحكومة لن تتخلى عن الجامعات الخاصة لأنه، حتى في الدول ذات الاقتصاد الحر، الدولة لها دور الاشراف والرقابة في كل شيء. فلذلك التفاؤل موجود، وهي تجربة نتمنى لها التوفيق وقد تتعرض للخطأ والصواب. ودائماً أردد قولاً أقوله باستمرار "خير للأمة أن تتعلم من الخطأ من أن تُحكم بالجهل خوفاً من الخطأ". فلا نخشى الخطأ ولسنا مقامرين، ولنكن متفائلين لأن التفاؤل أفضل من التشاؤم.

ادريس خليل

إجمالاً لهذه المناقشة، لا بد أن أقول أنني ألاحظ أننا عندما نتكلم عن التعليم العالي الخاص، نوحي بأن هناك تمييزاً بينه وبين التعليم العالي العمومي. الحقيقة أن التعليم الخاص والتعليم العمومي كله تعليم عال، والفرق ضئيل جداً بينهما. الفرق هو أن التعليم العالي الخاص يمول نفسه بنفسه، أما التعليم العالي العمومي، فقد تساهم فيه الدولة، وربما قد تموله ١٠٠ بالمائة. فإذا كان التعليم العالي الخاص يخضع لشروط، لا بد كذلك من التعليم العالي العمومي أن يخضع لنفس الشروط، فنحن نقيد التعليم العالي الخاص بكثير من الشروط ونتناسى أن التعليم العالي العمومي لا يخضع دائماً لها. فعندما نتكلم عن أخلاقيات المهنة، يجب أن نتيقن من أن هذه

الأخلاقيات كذلك محترمة في القطاع العمومي، وهذا لا يحدث دائماً. نحن نريد أن نقيم عمل مؤسسات التعليم العالي الخاص، ولا نقوم بنفس العملية بالنسبة للتعليم العالي العمومي في جامعات تعمل بصفة حقيقة حرة ولا يقيدها أي شيء، حتى الدولة لا تقيدها ولا تقيم أعمالها. فإذن، لابد من إعادة النظر في مجموع التعليم العالي، إن كان خاصاً أو عمومياً.

إلا أن هناك، ربما، بعض المزالق والمخاطر. فبما أن التعليم العالي الخاص يمول نفسه بنفسه، فيجب أن تكون هذه هي القاعدة، ولا يجب أن تكون الجامعات مؤسسات للربح المفرط، فالجامعات الاميركية الناجحة، الحرة أو العمومية، وأنا أفضل كلمة حرة، هي في الحقيقة ليست جامعات للربح وللإثراء، بل هي جامعات تمول نفسها بنفسها، وإذا كان هناك ربح، تستثمره في توسيع برامجها، أو إعداد برامج أخرى للتكوين، ويكون دور المحسنين كبيرا جدا.

على كل حال، التعليم العالي بصفة عامة يطرح عدة مشاكل، ولا يمكن أن نتناول هذه المشاكل بكيفية ما عندما يتعلق الأمر بالتعليم العالي الخاص ونتناولها بكيفية اخرى عندما يكون الأمر يتعلق بالتعليم العالي العمومي.

ما هو دور التعليم العالي الخاص؟ أعتقد بأنه ضروري حالياً في الوطن العربي، لأن تعليمنا العالي، والتربية بصفة عامة، وصل إلى حد من التردي. يجب علينا أن نعيد النظر في هذه الأشياء كلها. فكلما أردنا أن ندخل إصلاحا ما، اعترضتنا عدة مشاكل: عقبات إدارية، عقبات من جانب الأساتذة أنفسهم، عقبات من جانب الطلبة، إن التعليم العالي الخاص له دور رائدي، يمكن أن يكون مثالاً يحتذى به بالنسبة للتعليم العالي العمومي، وهذا الدور مهم جداً، لا سيما في العشرات من السنين المقبلة. فالأشياء التي لا يمكن أن نقوم بها على صعيد التعليم العالي العمومي، يجب أن نقوم بها في ميدان التعليم العالي الخصوصي. وإذا نجحت التجربة في ميدان التعليم العالي الخاص، يمكن ربما أن تنجح كذلك في التعليم العالي العمومي.

فمثلاً مراقبة المؤسسات أو تقييمها: هذا عيب في تنظيماتنا التعليمية. حقيقة، ليس هناك تقييم. الجامعات أو المؤسسات لا تقيم. فهناك برامج، وهناك الأستاذ يفعل ما يريد، ولا ندري هل المؤسسة تفي بواجباتها. هل تؤدي حقيقة المبادئ أو الأهداف التي تقوم عليها، أو لا تؤديها؟ لا نعرف أي شيء. فإذا أردنا أن نضع برنامجاً أو كيفية لتقييم حصيلة المؤسسات والجامعات، فنجد أنفسنا أمام حائط من المعارضة ومن المشاكل. بينما يمكن أن يكون هذا سهلاً بالنسبة للتعليم العالي الخاص، لأنه بحكم كونه خاصاً سيكون مدركاً لأهمية التقييم، كما أن هناك أخطاء لا بد من تداركها. فالتقييم، في الحقيقة، في صالح المؤسسات، فهذه المؤسسات الحرة أو الخصوصية تكون في ذلك الوقت قد شعرت بأهميته، بينما التعليم العالي العمومي قد لا يبالي بذلك، لأن الدولة، مع أنها حريصة على التعليم وعلى التكوين، ولكنها لا تطالب

المهتمين والذين يقومون بمهام التكوين بما ينبغي أن تطالبهم به. أنا، حقيقة، لا أرتاح لفكرة خلق نقابة للتعليم العالي الخاص، بل أحبذ أن يكون هناك مجلس وطني للجامعات الحرة لتدارس المشاكل البيداغوجية، لتدارس المشاكل العلمية، لتدارس مشاكل البحث، لتدارس جميع القضايا التي تدخل في مهام المؤسسات. إن معنى "نقابة" عندنا الدفاع عن المصالح، وهذا ينبغي أن ينمحي من تفكيرنا.

لا بد من أن ننظر للتعليم العالي الخاص نظرة مغايرة لما هو عليه الحال الآن. ففي المغرب، على سبيل المثال، محرك الربح موجود، ما في ذلك من شك. بينما في سنوات ما قبل الحماية وحتى خلال الحماية، كان التعليم بصفة عامة تعليماً حراً، ولم يكن لدينا وزارة للتعليم العالي. فتدعيم التعليم الحر هو في الحقيقة رجوع إلى أصله.

علي أومليل

أعتقد، ونحن في ختام هذه الندوة، أننا عقدنا ندوة في موضوع جديد لأن ظاهرة التعليم العالي الخاص أو الجامعات الخاصة هي نفسها جديدة. هناك مشكلات تطارحناها خلال اليوم والنصف من أعمالنا، ولا شك أن هناك مشكلات أخرى لم نتطرق لها. ومن جهتنا سوف نتابع هذا الموضوع لأن هناك قضايا أخرى سوف تطرح، ولأن التعليم العالي الخاص مقبل على أن يتوسع أكثر وأكثر. ونحن في المنتدى اعتدنا أن نتصدى إلى القضايا التي هي ذات بعد يهم البلدان العربية جميعها. وهذه الندوة تأتي متابعة لندوة كانت عن التنمية البشرية في البلدان العربية عقدناها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان في نيسان/ابريل ١٩٩٣، وقلنا سنتابع موضوع التنمية البشرية قطاعياً. وبدأنا بموضوع التعليم العالي وعقدنا هنا في المغرب في كانون الثاني/يناير الماضي ندوة عن الجامعات في البلدان العربية. واخترنا المغرب بالذات لعقد هذه الندوة لأن موضوع التربية والتعليم موضوع مطروح الآن وهو موضوع نقاش وطني عام.

هذه الندوة أيضاً تأتي ضمن ما يسميه المنتدى "الحوارات العربية العربية" في الموضوعات التي تهم العرب بعضهم مع بعض، كموضوع القوى البشرية، المياه، الأمن الإقليمي، المديونية، أو العمالة العربية. وكل هذه الموضوعات اهتم بها المنتدى ووثقها.

الملاحق

- المشاركون
- برنامج العمل
- مطبوعات منتدى الفكر العربي

"الجامعات الخاصة في البلدان العربية"
ايفران، الرباط ١١/٣٠ - ١٩٩٥/١٢/٢

المشاركون*

ادريس خليل
وزير التعليم العالي والتكوين
الرباط، المغرب

أحمد حجي
عميد كلية التربية
جامعة حلوان، القاهرة
فاكس: (٢٠٢) ٣٤٥٥٤٦١

أمين محمود
رئيس جامعة عمان الأهلية
ص. ب. (٣٣٧، ٩٨٥) الجبيهة
هاتف : ٨٣٥١٦٦ (٩٦٢٦) عمان
فاكس : ٨٣٥١٦٩ (٩٦٢٦) عمان، الأردن

بشير الخضرا
رئيس جامعة العلوم التطبيقية
ص. ب. (٩٢٦٢٩٦)
هاتف : ٨٣٧١٨١ (٩٦٢٦) عمان
فاكس : ٨٣٢٨٩٩ (٩٦٢٦) عمان، الأردن

الحسين بنعلي
مدير الشؤون القانونية
التعليم العالي الخاص
وزارة التربية الوطنية، الرباط

* الأسماء مرتبة أبجدياً.

خالد الزعبي
رئيس جامعة الزيتونة
هاتف : ٥٩١٥٧٣ (٨ ٩٦٢٦) عمان
فاكس : ٥٩١٥٧٠ (٨ ٩٦٢٦) عمان، الأردن

سعيد سلمان
رئيس كلية عجمان الجامعية
ص. ب. ٣٤٦ عجمان
هاتف : ٤٥٥٢٩٩ (٩٧١٦)
تليفاكس: ٤٤٦٣٥٥ (٩٧١٦) أ.ع.م

سعيد السلاوي
المدرسة العليا للدراسات الإدارية
هاتف : ٦٥٩٨٣٥ (٢١٢)
الدار البيضاء، المغرب

صفوان بنجلون
جامعة الأخوين
هاتف : ٥٦٧٧٧٧ ٥ (٢١٢)
فاكس : ٥٦٧١٤٢ ٥ (٢١٢) الرباط، المغرب

الطيب الشكيلي
أستاذ / كلية الطب – جامعة الأخوين
ووزير التربية الوطنية سابقاً
هاتف : ٥٦٧٧٧٧ ٥ (٢١٢)
فاكس : ٥٦٧١٤٢ ٥ (٢١٢) الرباط، المغرب

عبد الباري درة
رئيس جامعة الاسراء
ص. ب. ٦٢١٢٨٦ الشعيلية ١١١٦٢
هاتف : ٥٩١٧١٠ (٨ ٩٦٢٦) عمان
فاكس : ٥٩١٥٠٥ (٨ ٩٦٢٦) عمان، الأردن

عبد الرحيم الشاهين
مدرس بقسم الإدارة العامة
جامعة الإمارات العربية المتحدة/العين
ص. ب. (١٧٥٥٥)
هاتف : ٥٠٥١٤٢٥ (٩٧١٣)
فاكس : ٢٢٤٧٨٨ (٩٧١٧) أ.ع.م

عز الدين العراقي
رئيس مجلس إدارة جامعة الأخوين
هاتف : ٥٦٧٧٧٧ ٥ (٢١٢)
فاكس : ٥٦٧١٤٢ ٥ (٢١٢) الرباط، المغرب

علي أومليل
أمين عام منتدى الفكر العربي
ص. ب. (٩٢٥٤١٨)
هاتف : ٦٧٨٧٠٧ (٩٦٢٦)
فاكس : ٦٧٥٣٢٥ (٩٦٢٦) عمان، الأردن

فاطمة الحبابي
أستاذة جامعة وباحثة
جامعة محمد الخامس وجامعة محمد بن عبد الله
ندوة ٧٨ زنقة طليطلة
حي الأندلس – تمارة / المغرب
هاتف : ٢١٢ ٧٧٤١٤٥٦
٢١٢٧٠٢١٥٤٣٩١

محمد الصباريني
عميد شؤون الطالبات، جامعة البنات
هاتف : ٧١٥٥٥٣ (٩٦٢٦)
فاكس : ٧١٥٥٧٠ (٩٦٢٦) عمان، الأردن

محمد مصطفى القباج
مدير ديوان وزير التعليم العالي
وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر
هاتف : ٧٣٧٢٢٦ (٢١٢٧)
فاكس : ٧٧١٧٧٢ (٢١٢٧) الرباط، المغرب

محمد بنشريفة
نائب الرئيس مكلف بالشؤون الإدارية
جامعة الأخوين، ايفران

محمد الناصري
أستاذ جامعي
معهد الحسن الثاني الزراعي

هالة صبري
المدير التنفيذي للإدارة
منتدى الفكر العربي
ص. ب. (٩٢٥٤١٨)
هاتف : ٦٧٨٧٠٧ (٩٦٢٦)
فاكس : ٦٧٥٣٢٥ (٩٦٢٦) عمان، الأردن

وائل بنجلون
نائب الرئيس مكلف بالشؤون الأكاديمية
جامعة الأخوين
هاتف : ٥٦٧٧٧٧ ٥ (٢١٢)
فاكس : ٥٦٧١٤٢ ٥ (٢١٢) الرباط، المغرب

ندوة الجامعات الخاصة في الدول العربية

ايفران – الرباط ١١/٣٠ – ١٩٩٥/١٢/٢

برنامج العمل

الخميس ١٩٩٥/١١/٣٠

حفل الإفتتاح: في جامعة الأخوين، ايفران
كلمة الأستاذ علي أومليل، أمين عام منتدى الفكر العربي
كلمة الأستاذ عبد الهادي بوطالب، مستشار جلالة الملك الحسن الثاني

الجمعة ١٩٩٥/١٢/١

١١ – ١٢,٣٠ **جلسة العمل الأولى**

رئيس الجلسة الدكتور سعيد سلمان

١١,٠٠ – ١١,٣٠ **التعليم العالي الخاص في المغرب**
الدكتور الطيب الشكيلي

١١,٣٠ – ١٢,٣٠ مناقشة

١٢,٣٠ – ١٥,٠٠ استراحة غذاء

١٥,٠٠ – ١٨,٠٠ **جلسة العمل الثانية**

رئيس الجلسة الدكتور بشير الخضرا

١٥,٠٠ – ١٥,٣٠ **الجامعات الخاصة في الإمارات العربية المتحدة**

(١) الدكتور عبد الرحيم الشاهين

١٥,٣٠ – ١٦,٠٠ (٢) الدكتور سعيد سلمان

١٦,٠٠ – ١٦,٣٠ استراحة

١٦,٣٠ – ١٨,٠٠ **جلسة العمل الثالثة**

١٦,٣٠ – ١٨,٠٠ مناقشة

١٩,٠٠ – ٢١,٠٠ حفل استقبال يقيمة الأمين العام للمنتدى.

السبت ١٩٩٥/١٢/٢

١٠,٠٠ - ١٣,٠٠ **جلسة العمل الرابعة**

رئيس الجلسة الدكتور عبد الباري الدرة

١٠,٠٠ - ١٠,٣٠ **الجامعات الخاصة في الأردن**
الدكتور أمين محمود

١٠,٣٠ - ١١,٠٠ **الجامعات الخاصة في مصر**
الدكتور محمد محمود الجوهري (يقدمها عنه بالأنابه الدكتور أحمد حجي)

١١,٠٠ - ١١,٤٥ مناقشة

١١,٤٥ - ١٢,٠٠ استراحة

١٢,٠٠ - ١٣,٠٠ **جلسة العمل الخامسة وختام**

رئيس الجلسة الدكتور ادريس خليل
مائدة مستديرة يشارك بها:
الدكتور محمد مصطفى القباج
الدكتور أحمد حجي
الدكتور خالد الزعبي

١٣,٠٠ **ختام**

مطبوعات المنتدى

١- سلسلة الحوارات العربية - العالمية

- *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، عام ١٩٨٢
٢٣ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- *America and the Middle East* (بالإنجليزية)
تقرير الحوار العربي-الأمريكي-الكندي، عام ١٩٨٣
١٩ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- *Palestine, Fundamentalism and Liberalism* (بالإنجليزية)
تقرير الحوار مع الأحرار الدوليين، عام ١٩٨٤
٧١ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).
- *Europe and the Security of the Middle East* (بالإنجليزية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، عام ١٩٨٥
١١٠ صفحات. السعر ٢,٥ دينار (٤ دولارات).
- **العرب والصين** (بالعربية)
مداولات الحوار العربي-الصيني حول الحاضر والمستقبل، عام ١٩٨٦
١٧٥ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **المقاومة المدنية في النضال السياسي** (بالعربية)
مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، عام ١٩٨٦
١٦٨ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- *Arab, Non-violent Political Struggle in the Middle East* (بالإنجليزية)
المحررون: رالف كرو وآخرون
١٢٩ صفحة. السعر ٨ دنانير (١٢ دولاراً).
- **ديجول والعرب** (بالعربية)
مداولات ندوة شارل ديجول في ذكرى ميلاده المائة، عام ١٩٨٩
٢٠٨ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **العرب واليابان** (بالعربية)
مداولات الحوار العربي-الياباني الأول، عام ١٩٨٩
٢٠٨ صفحات. السعر ٧,٥ دينار (١٢ دولاراً).

- *Arab-German Relations in the Nineties* (بالإنجليزية)
مداولات الحوار العربي-الألماني، عام ١٩٩١
٨٠ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

- *Arab-Japanese Dialogue II* (بالإنجليزية)
مداولات الحوار العربي-الياباني الثاني، عام ١٩٩١
٢٠٤ صفحات. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

- *Arab-Japanese Dialogue III* (بالإنجليزية)
مداولات الحوار العربي-الياباني الثالث، عام ١٩٩٢
١٩٦ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

- *Arab Immigrants and Muslims in Europe: Issues and Prospects* (بالإنجليزية)
الحوار العربي الأوروبي الخامس، عام ١٩٩٣
١٥٨ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

- *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives* (بالإنجليزية)
٢٤٢ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).

- **أخلاقيات الاقتصاد** (بالعربية)
بحوث ومناقشات ندوة فكرية، عام ١٩٩٣
٢٧٤ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).

٢- سلسلة الحوارات العربية

- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم
١١٣ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

- **تجربة مجلس التعاون الخليجي، خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**
تأليف: أ. عبد الله بشارة
٢٨١ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**
مداولات ندوة التكنولوجيا، عام ١٩٨٦
٢٥٠ صفحة. السعر ٣,٥ دينار (٥,٥ دولار).

- **العائدون من حقول النفط**
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، عام ١٩٨٦
١٥٠ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

- **الأمن الغذائي العربي (نفذ)**
مداولات ندوة الأمن الغذائي، عام ١٩٨٦
٣٣٠ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانيات الفضاء**
مداولات ندوة القمر الصناعي العربي، عام ١٩٨٦
٦٤ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

- **إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**
تأليف: د. محمد المقوسي
٩٤ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).

- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**
تأليف: د. علي الدين هلال
٩٦ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).

- **التعلم عن بعد**
مداولات ندوة التعلم عن بعد والجامعة المفتوحة، عام ١٩٨٦
٣٨٩ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**
مداولات ندوة السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية، عام ١٩٨٧
٣٤٦ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).

- **العنف والسياسة في الوطن العربي**
مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٧
١٦٧ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

- **الانتلجنسيا العربية**
مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٨
٥٩٣ صفحة. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).

- **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة اللبنانية**
مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٨
٣٧٣ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).

- **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي (نفذ)**
مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٧
٤١٠ صفحات. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).

- **التعددية السياسية والديموقراطية في الوطن العربي**
مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٩
٣٦٠ صفحة. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).
- **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**
مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٩
٣١٠ صفحات. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**
مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٩١
٣٢٠ صفحة. السعر ١٠ دنانير (١٥ دولار).
- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**
مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٩٢
٣٠٤ صفحات. السعر ١٠ دنانير (١٥ دولاراً).
- **التنمية البشرية في الوطن العربي**
بحوث ومناقشات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٩٣
٢٥٩ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **اتفاقية غزة-أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة**
مداولات ورشة عمل بهذا العنوان، عام ١٩٩٣
٩١ صفحة بالعربية، ٩٩ صفحة بالإنجليزية.
السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية** (بالعربية)
مداولات ندوة فكرية بهذا العنوان، عام ١٩٩٤
١٣٣ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- *Academic Freedom in Arab Universities* (بالعربية)
مداولات ندوة فكرية بهذا العنوان، عام ١٩٩٤
١١٠ صفحات. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **الجامعات الخاصة في الدول العربية** (بالعربية)
مداولات ندوة فكرية بهذا العنوان، عام ١٩٩٥
١٤٩ صفحة، السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).

٣- سلسلة المترجمات العالمية

- **التصحر** (مترجم بالعربية) (نفذ)
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية.
١٦٠ صفحة. السعر دينار ان (٣ دولارات).

- **المجاعة** (مترجم بالعربية) (نفذ)
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية.
١٦٧ صفحة. السعر دينار ان (٣ دولارات).
- **ثورة حفاة الأقدام**
تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما
ترجمة: منتدى الفكر العربي
١٣٩ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **أطفال الشوارع**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية
ترجمة: منتدى الفكر العربي
١٣٩ صفحة. السعر دينار ان (٣ دولارات).

٤- سلسلة دراسات الوطن العربي

- **الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية**
تحرير: د. فهد الفانك
١٥٤ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨**
٥٥ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩**
٧١ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم
٤٥٢ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **المأزق العربي** (نفذ)
تحرير: د. لطفي الخولي
٦٠٨ صفحات. السعر ٦ دنانير (٩,٥ دولار).
- **كراس اتفاقية مجلس التعاون العربي** (بالإنجليزية)
٣٢ صفحة. السعر دينار واحد (١,٥ دولار).
- **مصر والوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم
٢٤٥ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

- **العقل السياسي العربي (نفذ)**
تأليف: د. محمد عابد الجابري
٤١٤ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **التسوية: الشروط، المضمون، الآثار**
تأليف: د. غسان سلامة
٤٦ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).
- **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**
تأليف: يوسف صايغ
١٦٦ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).

٥- سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجية
دراسات مشروع التعليم للقرن الحادي والعشرين

- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرين
٢٤٢ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **الأمية في الوطن العربي**
تأليف: أ. هاشم أبو زيد.
٣١٦ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **التعليم العالي في الوطن العربي**
تأليف: د. صبحي القاسم.
٢٢٢ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري.
١٧٥ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**
تأليف: د. محمد جواد رضا.
١٩١ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**
تأليف: د. أماني قنديل.
٢٣٤ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**
تأليف: د. سعاد إسماعيل.
٢٣٢ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**
تأليف: د. ناثر سارة.
٤٤٨ صفحة. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).
- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**
تأليف: د. انطوان زحلان.
١١٣ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل**
تأليف: د. ضياء الدين زاهر.
٣٨٢ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **تعليم الأمة العربية في القرن ٢١ (التقرير التخليصي للمشروع)**
تحرير: د. سعد الدين إبراهيم.
١٦٠ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦,٥ دولارات).